المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية .

تخصص : إدارة النزاعات الدولية .

بحث بعنوان :

التطورات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري (2011– 2016)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية. تخصص : **إدارة النزاعات الدولية** .

إعداد الطالبة : **إشراف :**

سعاد معلاوي . **د . جنوحات حسين .**

لجنة المناقشة :

د. زايدي نعيم .....رئيسا

د. حسين جنوحات..... عضوا مشرفا ومقررا

د. رشيد بن ساسي ..... عضوا مناقشا

جوان : **2017** .

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية .

تخصص : إدارة النزاعات الدولية .

بحث بعنوان :

التطورات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري (2011– 2016)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية. تخصص : **إدارة النزاعات الدولية** .

إعداد الطالبة : **إشراف :**

سعاد معلاوي . **د . جنوحات حسين .**

لجنة المناقشة

د. زايدي نعيم .....رئيسا

د. حسين جنوحات..... عضوا مشرفا ومقررا

د. رشيد بن ساسي ..... عضوا مناقشا

جوان : 2017 .

شـــــــــــــكـــــــــــر وعـــــــــــرفان

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي المشرف " جنوحات حسين " الذي ضحى بوقته لأجل مساعدتي لإتمام هذا العمل في وقته ، وذلك بتوجيهاته ونصائحه .

كما أشكر الأساتذة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذا العمل.

وأتقدم بالشكر لجميع أساتذة مدرستنا الحبيبة وكل طاقمها الإداري .

إهـــــــــــــــــــــــــــداء

يسرني أن أهدي هذا العمل الذي هو خلاصة عامين من الدراسة إلى أغلى من في الوجود أبي العزيز وأمي نبع الحنان .

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم : أنفال ، شاهد ، هند.

إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة والعمل

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الأمن القومي.

المبحث الأول : ماهية الأمن .

المبحث الثاني : مفهوم الأمن القومي :

المبحث الثالث : النظريات الأمنية .

الفصل الثاني : التهديدات والتطورات الأمنية الجديدة للجزائر .

المبحث الأول : التهديدات التقليدية للأمن الجزائري .

المبحث الثاني : التطورات الأمنية الناتجة عن الحراك العربي .

المبحث الثالث : التطورات الأمنية في الساحل والصحراء .

الفصل الثالث : إنعكاسات التطورات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول : تأثير التطورات الأمنية على الأمن في الجزائر .

المبحث الثاني : تأثير التطورات الأمنية على العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية .

المبحث الثالث : الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية لمواجهة التطورات الأمنية الجديدة .

الخاتمة

مقدمة

مقدمة .

يعد موضوع الأمن من المواضيع التي أخذت حيزا واسعا من نقاشات منظري العلاقات الدولية ، فشأن باقي مفاهيم العلاقات الدولية التي تتسم بالتعقيد ، ونسبية التعاريف ، يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي عرفت تطورات كبيرة في تعريفها ، فهذا المعطى النادر كان متعلقا في السابق بمفهوم تقليدي قائم على أساس حفاظ الدولة على بقائها ، وعدم تعرضها للإحتلال الأجنبي ، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح مرادفا للتنمية ، ثم تظهر مدارس حديثة تربط الأمن بالفرد .

وشان مصطلح الأمن يعتبر مفهوم الأمن القومي مفهوما معقدا ، ففي حين يعتبره البعض مستوى من مستويات الأمن ، يربطه منظرون ومفكرون آخرون بمختلف عوامل التنمية والأفراد ، والأمن المجتمعي ، في حين سنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على الأمن القومي بمفهومه التقليدي ، مع التوسع للمفهوم الحديث .

تعتبر الجزائر دولة شمال إفريقية عرفت مشاكل وأزمات أمنية ، زعزعت إستقرارها ، كما تعرف أزمات حدودية خاصة مع الجار المغربي منذ الإستقلال ، كما تتسم بشساعة المساحة وطول الحدود مما يسهل عمل شبكات التهريب والتجارة غير الشرعية ، والتحركات غير القانونية للأشخاص ، هذه التهديدات التي تعرف بالتهديدات التقليدية للأمن الوطني الجزائري ، صاحبتها مع مطلع سنة 2010 تهديدات جديدة ، أصبحت تشكل ثقلا على ميزانية الدولة ، وتهديدا لأمنها وإستقرارها ، فهي تتوسط مشهدا إقليميا سمته اللإستقرار ، بالإضافة إلى كونها جار لدول تعاني من ويلات الإرهاب منذ أكثر من ستة سنوات .

ففي سنة 2010 وبعد حادثة إنتحار محمد البوعزيزي في تونس ، وتحول تونس إلى تلك الدولة التي تشهد إضطرابات سياسية مع سقوط نظام بن علي ، كما تشهد مجموعة من التهديدات الأمنية ، والتي برزت في هجوم متحف بوردو خاصة ، وهجومات جبال الشعابني المحاذية للحدود الجزائري ، بالإضافة إلى الإغتيالات السياسية ، ونظرا لأن المنظومة الأمنية التونسية لم تعرف مثل هذه الأزمات فإنها لم تعرف التعامل معها ، مما شكل أول مصادر التهديد للأمن الوطني الجزائري بعد إفرازات ما يصطلح على تسميته بالحراك العربي .

كما تعرف الحدود الشرقية للجزائر تطورات أمنية خطيرة قادمة من ليبيا ، حيث تعرف هذه الجارة الشرقية للجزائر تناحرا جهويا وقبليا وطائفيا ، بالإضافة إلى تمدد الجماعات الإرهابية فيها ، وعلى رأسها تنظيم الدولةّ داعش " ، والتي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على أمن المنطقة ، بالإضافة إلى كميات السلاح المسربة بعد سقوط نظام القذافي سنة 2011 .

وقد تسبب سقوط نظام القذافي والإنفلات الأمني الذي عرفته ليبيا إلى إنتقال عدوى إنهيار الدولة إلى منطقة الساحل والصحراء ، فيما عرف بأزمة مالي ، التي ظهرت فيها جماعات تطالب بالإنفصال عن الدولة الأم ، وعلى رأسها " حركة الأزواد " والتي تمثل حركة مسلحة تنادي بإنفصال توارق مالي .

أدت هذه التطورات الأمنية إلى تفاقم التهديدات الأمنية على الجزائر ، إضافة إلى تلك التهديدات الأمنية التقليدية ، فاليوم حدود الجزائر تعاني ، ويتم إستنزاف طاقات الجزائر لتأمين هذه الحدود ، كما تعاني الجزائر من تفاقم تجارة الممنوعات ، وتحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب ، إضافة إلى أزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية ، فكل هذه التهديدات الأمنية يمكن إعتبار تطورها نتاج ما يحصل من تطورات أمنية في جوارها .

ولمواجهة جملة التطورات الأمنية قامت الجزائر بتسيير الملف سياسيا وعسكريا وقانونيا ، من خلال مجموعة من الإجراءات لوقف الخطر خارج حدودها ومنع وصوله إليها .

سنحاول خلال الدراسة التطرق إلى جملة التطورات الأمنية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري ، و الإجراءات التي إتخذتها الجزائر لمواجهتها .

I. أهمية الدراسة :

تكم أهمية الدراسة في مستويين رئيسيين يمكن تحديدهما في مايلي :

1. **الأهمية العلمية** : تتمثل في أن الدراسة تركز على إسقاط مضامين الأمن الحديثة على الأمن القومي الجزائر ، فنحرص خلال دراستنا على مفهوم أمن الفرد والمجتمع في الجزائر ، بالإضافة إلى أمن القيم المشتركة بين أفراد المجتمع الجزائري .
2. **الأهمية العملية** : تقدم الدراسة تحليلات من شأنها مساعدة صناع القرار الأمني ، حيث تقدم توضيحا لأمن على أساس أنه متعدد الأبعاد ، وكيفية مواجهة مختلف أشكال تهديد الأمني بالقوة الناعمة أكثر من القوة الصلبة ، كما تقدم نموذجا حديثة للوصول إلى الأمن الشامل .

II. الدراسات السابقة :

1. **تقرير للدكتور بوحنيه قوي ، من إصدار مركز دراسات الجزيرة ، والموسوم بعنوان : " إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي " ، بتاريخ : 03 جوان 2012** : تناول الباحث من خلاله أهم التهديدات الأمنية التي تتعرض إليها الجزائر ، والناجمة عن التطورات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء ، والإستراتيجية الجزائرية التي إتبعتها في مواجهتها بين القوتين الصلبة واللينة .

2. **رسالة ماجيستر للباحث سليم بوسكين والموسومة بعنوان " تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن القومي الجزائري (2010 – 2014) " (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2015)** : تناول الباحث خلالها إشكالية مدى تأثر الأمن القومي الجزائري بالتحولات والتغيرات والحركيات التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية . وتطرق من خلالها إلى العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى نجاعتها وتكيّفها مع المستجدات الأمنية الراهنة، ودراسة مختلف الإستراتيجيات والآليات والسياسات المتبعة في مواجهة التهديدات الأمنية في إطار تحولات البيئة الإقليمية في الوقت الراهن، من حيث استراتيجية الجزائر في مواجهة الانكشافات الأمنية على الحدود، والمقاربة الجزائرية في التعامل مع الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ومسألة تأمين الحدود الجنوبية الشاسعة، واستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية وتجارة وتهريب السلاح والمخدرات .... الخ .

3. **رسالة ماجيستر للباحث عيدون الحامدي والموسومة بعنوان " أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر " (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – 2015)** : عالج من خلالها الإشكالية البحثية التالية : إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات المحيطة بالجزائر على أمن حدودها في نطاقها الجيوسياسي ؟ سعى من خلال الدراسة إلى كشف الغموض المرتبط بأمن الحدود الدولة الجزائرية، بإعطاء تفسير تحليلي لقضايا و إشكالات مناطق الحدود الجزائرية في المغرب العربي و الساحل الإفريقي، تركيزا على التداعيات الجيوسياسية لكافة التهديدات و الإنكشافات الدولاتية و غير دولاتية المحيطة بها، الناتجة عن تذبذب حالة الإستقرار الداخلي و الإقليمي لدول المنطقة، خصوصا مع بروز و تنامي مشكلات جديدة متعلقة أساسا بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان،

التهريب و التجارة ب : المخدرات –الأسلحة – البشر، الهجرة" غير النظامية "وقضايا الحركات الانفصالية وغيرها، الأمر الذي دفع إلى زيادة الهواجس الأمنية الجزائرية و مدركات التهديد عبر الحدود.

III. أسباب إختيار الموضوع :

1. الأسباب الذاتية :

أ. إهتمامات الباحث بموضوع الأمن .

ب. الحاجة إلى التعمق في هذا الموضوع ، لمواصلة البحث فيه في الدراسات العليا .

ج. الرغبة في تقديم الإضافة مستقبلا للأجهزة الأمنية الجزائرية .

د. طبيعة التخصص الذي يعني بالنزاعات الدولية والتي يعتبر الأمن العمود الفقري في تحليلها .

2. الأسباب الموضوعية :

أ. نقص الدراسات في مجال التأثيرات الناجمة عن التطورات الأمنية في دول الجوار .

ب. تركيز الدراسات الخاصة بالتهديدات اللاتماثلية للأمن الجزائري على تلك التهديدات التقليدية

ج. توفير دراسة للطلاب في مجال الأمن .

IV. الإشكالية :

عرفت نهاية سنة 2010 بداية ما يعرف بالحراك العربي في تونس ، والذي سرعان ما تحول إلى غليان شعبي أدى إلى سقوط الأنظمة السياسية في تونس وليبيا ، وظهور إنفلات أمني في ليبيا ، الذي سرعان ما إنتقل إلى مالي ، والذي شكل مجموعة من التهديدات للأمن الوطني الجزائري ، وسنحاول من خلال الدراسة الإجابة عن الإشكالية البحثية التالية :

هل إستطاعات الجزائر تحقيق أمنها القومي في ظل انعكاسات التطورات الأمنية الجديدة ؟

1. مجال الدراسة :

الإطار الزماني : عالجت الدراسة الأزمات التي تعاني منها المنظومات الأمنية المجاورة للجزائر ، وتداعياتها على أمنها الوطني خلال الفترة الممتدة من بداية 2011 والتي عرفت سقوط نظامي بن علي والقذافي ، وبداية الأزمة في مالي ، إلى غاية سنة 2016 .

الإطار المكاني : يمتد المجال المكاني للدراسة على مستوى دول المغرب العربي ، وخاصة ليبيا و تونس ، ومنطقة الساحل (مالي) ، وأخذت الجزائر الحيز الواسع من مجال الدراسة .

2. التساؤلات الفرعية :

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية المذكورة أعلاه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

أ. هل تؤثر الأزمات الحدودية على الأمن القومي الجزائري ؟

ب. هل تشكل التطورات الأمنية في مالي وليبا تهديدا للأمن الوطني الجزائري ؟

ج. هل تؤدي تحالفات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي إلى ارتفاع معدل الأعمال الإرهابية في الجزائر ؟

د. هل تؤثر التطورات الأمنية في دول الجوار على أمن الفرد والمجتمع في الجزائر ؟

3. الفرضيات :

أ. كلما زادت المشاكل الحدودية كلما إرتفعت مستويات التهديد للأمن الوطني الجزائري .

ب. تفاقم الأزمة الأمنية في ليبيا ومالي ينعكس سلبا على الأمن القومي الجزائري .

ج. يؤدي تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي إلى ارتفاع معدلات الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الجزائر .

د. كلما إرتفعت التهديدات الأمنية في دول الجوار كلما نقص أمن الفرد والمجتمع في الجزائر .

V. الإطار المنهجي للدراسة :

1. المنهج التاريخي:

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبدا، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء، ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها.

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ والمنهج التاريخي أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس، أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

ولدراسة الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية، دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لابد من استخدام المنهج العلمي التاريخي..

2. مقاربة نقدية :

نستخدم مقاربة مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية(ما بعد بنيوية)والتي تقدم قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا لأبعاده غير العسكرية، والانتقال من مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس بقاء الدولة الوطنية(السيادة والوحدة الترابية وبقاء النظام السياسي)إلى مفهوم الأمن الذي يقوم على أساس أمن الإنسان والمجتمع وبقاءه .بحيث نحاول إسقاط هذه المقاربة لتحليل الوضع الأمني للجزائر ومدى تكيّف السياسات الوطنية مع التهديدات الجديدة التي تفرزها البيئة الإقليمية، لأجل حماية أمن الدولة والمجتمع والأفراد، لأن الأمن القومي والأمن الإنساني والأمن المجتمعي يدعم بعضه البعض.

3. منهج تفكيكي تركيبي:

بحيث نستخدم منهج التفكيك واعادة التركيب الذي يوظّف في الدراسات الأمنية خاصة المقاربة النقدية، لتفكيك الظاهرة الأمنية في الجزائر بمختلف أبعادها بالوقوف عند أهم التحديات والرهانات الأمنية وسبل معالجتها.

VI. صعوبات الدراسة :

واجهتنا مجموعة من الصعوبات في إعدادنا لدراستنا أهمها :

1. نقص المراجع حول التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهها الجزائر ، وعدم توفر دراسات حول تأثير التطورات الجديدة على الأمن القومي الجزائري .
2. صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالأمن القومي ، كون هذه المنظومة مازالت من أسرار الدولة في جميع دول العالم .
3. فقر مكتبات المؤسسات الأمنية لدراسات أمنية جدية ، ونقص إشراك الأكاديميين في صنع القرار الأمني .

VII. الإطار النظري للدراسة :

1. النظرية الواقعية والواقعية الجديدة :

إن الموضوع وكأي موضوع في العلاقات الدولية يستدعي اعتماد تصورات نظرية على شكل أطر تحليلية، ورغم أنه من الصعوبة تحديد إطار نظري واحد لدراسة الموضوع نظرا لتعدد المداخل النظرية بسبب الطبيعة المركبة والمعقدة لمفهوم الأمن.

ولعل النظرية الواقعية والواقعية الجديدة : هما أبرز النظريات التي يمكن الاعتماد عليهما في دراستنا، فالواقعية سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في البحوث الأكاديمية في الغرب والو.م.أ خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . في محاولة للتسلل من هيمنة الأفكار المثالية والنزعة الأخلاقية وتنطلق من دراسة التاريخ للوصول إلى معايير حول السلوك الدولي في إطار المصلحة والقوة، كما نرى أنه لا يوجد تناسق بين المصالح الحيوية للدول المختلفة ولكن هناك تباين كبير وواضح إلى درجة الوصول إلى التنافس والصراع ثم الحرب أما عن رواد الواقعية فنجد هانس مورغانتو الذي اعتبر دوما أن المصلحة القومية أداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم وتفسير السياسة الدولية، وأن المصلحة محددة بمفهوم القوة كما أن الواقعية تعتبر أن الفواعل فوق القومية تلعب دورا مهما في السياسات الدولية ويجب إدراجها في دراسة وتحليل العلاقات الدولية.

2. مقاربة المعضلة الأمنية و النزاعات الإثنية:

ظهر مصطلح المعضلة الأمنية في فترة الخمسينيات على يد البريطاني " هيربرت بترفيل د " Herbert Butterfield و الأمريكي " جون هيرز"John Herz" و تم ربطه بوحدوية الفاعل على مستوى شبكة العلاقات الدولية و كذا الذي يقف وراء الحروب و الذي يخوضها أيضًا. (1)

إن انهيار الدولة أو عجزها أدى بالجماعات الإثنية إلى الاعتماد على وسائلها الخاصة للمحافظة على بقائها هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم ثقة تلك الجماعة في الجماعات الأخرى التي تقاسمها نفس الحدود الجغرافية و هو ما يوجد تلك الجماعات في مواجهة بعضها البعض و ذلك لتحقيق أمنها. (2)

3. مقاربة الأمن الإقليمي:

المقصود به كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سالبًا جراء ما يحدث ف ي إقليم الدولة الذي يحيط بها، إن أية دولة حتى و إن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي و العالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال . ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات و قلاقل و اضطرابات .وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية.(3)

VIII. مصطلحات الدراسة :

1) مفهوم الأمن:

أحد أهم المصطلحات المتواجدات على شبكة العلاقات الدولية، إن تعريف مصطلح الأمن يختلف باختلاف الزوايا المنظور منها، فالأمن يعني في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيماً تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة. وعلى رؤى " وولتر ليبمانWalter Lippmann " فإن الأمن يعني : "**إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر**

)[1](Paul Roe, **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma** (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 1 edn., 2005), p.1.

)[2](Christian Geiser, "Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés," www.paixbalkans.org/ ontributions/geiser-parant_bosnie.pdf

([3])- محمد عزيز شكري، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية** (الكويت :سلسة عالم المعرفة، العدد السابع، 1978) ، ص ص.13

التضحية بالق ي م الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي و وقوع الحرب و تبقى قادرة ,لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم ". [1]

2) الجريمة المنظمة و الجريمة المنظمة العبر وطنية:

نشر لويجي فيراجولي دراسة تعرضت للتحولات التي أحدثتها العولمة في عالم الجريمة وانعكاساتها على أمن المجتمع وأنظمة حمايته. الجريمة المنظمة هي : " **الاصطلاح الذي يوصف به الظاهرة الإجرامية حين يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساساً لنشاطها الإجرامي و تهدف إلى الربح** "[2]

ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة الدولية على أنها : " **هي السلوك الذي يرتكب إخلالاً بقواعد القانون الدولي و إضراراً بالمصالح التي يحميها، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام و تضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون .أي أنها سلوك (فعل أو امتناع) مخالف للقانون الدولي ,ويضر ضررًا كبيراً بمصالح و أموال الجماعة الدولية ,التي يحميها هذا القانون ,ويستقر في العلاقات بين الدول الاعتقاد بأن هذا السلوك يجب أن يعاقب جنائياً ".**[3]

3) الهجرة الغير شرعية:

"الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر ,أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دو ن الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة ,أي بعيدا عن الأطر الرسمية و القانونية المتعارف عليه دوليا."[4]

4) الساحل الإفريقي:

([1])- جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي :مركز الخليج للأبحاث، 2005) ، ص4 .

([2])- محمود شريف بسيوني ، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيته و وسائل مكافحتها دوليا و عربيا** (مصر : دار الشروق، 2004) ، ص 11 .

([3]) - محمود صالح العادلي، **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2004) ، ص 63

([4])- غرهام ايفانز و جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث(الهجرة الغير شرعية ( )الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .) ، ص 330 .

"هو ذلك القوس الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في شر ق البلاد لتغطي مساحة 3053200 كيلومتر مربع أو الحزام الذي يربط أو يجمع من السودان حتى موريتانيا وبذلك فهو يظم كلا من التشاد، ال نيجر، مالي، ا لجزائر و دون أن ننسى ليبيا". (1)

وكثيرا ما يتم لحسابات جيو–إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل و حتى جزر الرأس الأخضر .

5) الدولة الفاشلة:

مصطلح أُطلق على تطور جديد بعد نهاية الحرب الباردة ويتمثل بانهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الإثنيات، وبشكل خاص وإن لم يكن حصريًا في إفريقيا جنوب الصحراء .وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وبروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن.

6) مفهوم الإرهاب:

"هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبوء به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق

أهداف يمكن التعرف إليها. يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات. يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة . (2)

IX. خطة الدراسة :

تناولت الدراسة في فصلها الأول إطارا نظريا ومفاهيميا لموضوع الأمن القومي ، حيث قمنا بتعريف الأمن ومختلف المصطلحات المرتبطة به ، وتعرضنا لأبعاده المختلفة ، ومستوياته المتباينة ، والفروق الموجودة بين المفهوم التقليدي له ، والمفاهيم الحديثة ، كما تطرقنا نظريا لمختلف المدارس الفكرية والنظرية التي حاولت تقديم تحاليل لظاهرة الأمن في العلاقات الدولية .

---

(1)– "Definition of Sahel, " agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Sahel

(2) – حسنين المحمدي بوادى، **الإرهاب الدولي بين التجريم و المكافحة** (الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2005) ، ص ص15 ،.16 .

أما الفصل الثاني من الدراسة فتطرق لمجموعة التطورات الأمنية التي تواجهها الجزائر ، مركزا في البداية على التهديدات القديمة للأمن الوطني الجزائري كالهجرة غير النظامية ، الإرهاب ، تجارة المخدرات ... الخ ، والأزمات الحدودية كهاجس أمني ، كما تناولت الدراسة تحليلا لأزمتي مالي وليباي ، والأزمة الأمنية في تونس .

والفصل الثالث تناولت الدراسة من خلاله مجموعة الإنعكاسات التي أفرزتها هذه التطورات على الأمن القومي الجزائري ، ومختلف الهواجس الأمنية التي تواجه الجزائر ، محددة مختلف الإستراتيجيات التي واجهت الجزائر عن طريقها هذه التهديدات .

الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع الأمن القومي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الأمن القومي.

تمهيد:

يعتبر الأمن في العلاقات الدولية أهم التحديات التي تواجهها الدول، لذا يعتبره أغلب الأكاديميين والدارسين في أعلى هرم أولويات السياسة الخارجية والداخلية للدولة بناءا على قاعدة " ضمان بقاء وإستمرارية الدولة "، وقد عرف حقل دراسة العلاقات الدولية جدلا كبيرا فيما يخص دراسة المفهوم كأحد المشاكل المركزية في هذا المجال، فالأمن عادة ما تتخذه الدولة هدفا من أهدافها تسعى لتحقيقه بإجراءات وقائية أحيانا وعلاجية أحيانا أخرى، وبصيغ فردية وجماعية حسب البيئة المحيطة بها أو وفق الخطر الذي يهددها.

بإعتبار الأمن في الدراسات الحالية موضوعا متشعبا فالأمن القومي الذي هو جزء منه يعتبر من الضروريات الأساسية للوحدات السياسية في النظام الدولي، لذا نجد أغلب النظريات حاولت تحديد مفهوم له، فمن المفهوم الكلاسيكي للأمن الذي كان يربطه ببقاء الدولة وقدرتها على وقف الغزو والحفاظ على مصالحها، إلى المدارس التي ربطته بالتكامل الاقتصادي والإعتماد المتبادل بين الدول، مرورا بالتيارات التي ترى أن الأمن يرتكز على الهويات الفرعية المشكلة للدولة، وصولا إلى الأمن المتعلق بالفرد بإعتباره لدى بعض الدارسين وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية.

سنحاول خلال دراستنا التطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

1. ماهية الأمن.
2. مفهوم الأمن القومي.
3. النظريات المفسرة لظاهرة الأمن.

المبحث الأول : ماهية الأمن .

يعتبر الأمن معطى نادر وغاية تسعى الدول إلى بلوغها من خلال توفير مجموعة من المعطيات وفق ما تراه الدولة مناسبا لأمنها، فهو يعني في ظاهره عدم الإحساس بالخوف، وفي باطنه تختلف الأراء بشأنه فهناك من يربطه ببقاء الدولة وإستمرارها، وهناك من يربطه بجميع المجالات التي تخص الفرد والجماعة .

المطلب الأول : تعريف الأمن .

أولا : التعريف اللغوي :

اختلفت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية في شرح كلمة الأمن، فجعلته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر، و أخذ الأمن أيضا منذ القدم معنى مزدوج الأمن يتضمن مرة الأمن ومرة اللاأمن، وهذا ما عبر عنه ديلونDillon باللاأمن « (In)security» .

فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح« Asphaleia » الدال على الأمن واليقين والسلامة، و في أصوله اللاتينية، اشتق مصطلح الأمن من الكلمة "Securitas" المركبة من« Sine » بمعنى غير أو'sans' بالفرنسية و« cura » بمعني السلامة، و soin أي غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد .[1]

أما في معجم« Oxford English Dictionary »، قد منح للكلمة نوعين من المعاني أولها يركز على الشروط التي تجعلنا في أمان، في حين ينصب الثاني على الوسائل الموصلة له[2].

مفهوم الأمن في القرآن الكريم

نجد في القرآن الكريم عشرين (20) صيغة لمادة" أمن "تبين في مجموعها أن حقيقة الأمن من الله سبحانه، فلا أمن حقيقي لأي فرد أو جماعة أو أمة مهما كانت احتياطاتها وسياساتها وبرامجها ما لم

---

(1) سليم قسوم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية 'دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات** . الدولية" (جامعة الجزائر : مذكرة ماجستير غير منشورة،، الجزائر، 2010)، ص 18 .

(2) عيدون الحامدي، "**أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015)، ص 11.

يتكفل لها الله بالأمن من عنده .وقد وردت هذه الصيغ في ثماني وأربعين (48) موضعا في القرآن الكريم وذلك في أربع وعشرون (24) سورة.[1]

وإذا عدنا إلى النص القرآني نجد أن الأمن جاء نقيضا للخوف في عدة مواضيع منها، قول الله عز وجل : " **واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به**"(سورة النساء الآية28)، وقوله : " **وليبدّلهم من بعد خوفهم أمنا** " (سورة النور الآية 22) وقوله : "**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف** " (سورة قريش الآية4)

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغيّر، و منه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنها من راحة النفس .وفي معاجم اللغة العربية نجد أن مدلول الأمن مشتق من أمن، يأمن، أمنا، وأمانا، وأمنة أي اطمئن ولم يخف، أومن البلد إذا اطمأن فيه أهله وأمن الشر إذا سلم منه، وائتمن فلانا على الشيء جعله آمنا عليه وأستأمن إليه واستجاره وطلب حمايته .والأمن مفهوم ديناميكي ومتغير، تبعا لظروف الزمان والمكان، ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية[2].

ثانيا : التعريف الإصطلاحي :

إن تبني مفهوم الأمن من طرف دارسي العلاقات الدولية ظاهرة حديثة نسبيا(العقد الثامن من القرن العشرين)بالرغم من إن علم العلاقات الدولية، و منذ بدايته كرس جزءا كبيرا من دراسته لمسائل مراقبة العنف، السلم الحرب، كانت هذه المسائل تدرس خصوصا من الزاوية الإستراتيجية العسكرية أو فن الحرب.وكان الأمن مرادفا ل" الدفاع ضد "و هذا نتيجة للاحتكار الذي مارسه بعض المتخصصين العسكريين و الاسترتيجيين ذوي الصلة بالمؤسسات العسكرية أكثر من الأكاديمية، أما العمل البحثي العلمي فتركز أساسا على التاريخ الدبلوماسي و العسكري . و يرى **بيل ماك سويني** أن التنظير للأمن تأثر بفكرتين أساسيتين هما:

الفكرة الأولى :أن ميزة الآمن هي صلته بوجود الدولة و قدرتها على ممارسة سلطتها، وان هذا البعد هو الذي أدى إلى ظهور مفهوم الأمن القومي .

---

(1) – سليم بوسكين، " **تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن القومي الجزائري (2010 – 2014)** "، (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص 20 .

(2) – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 21 .

الفكرة الثانية : و مفادها أن الأمن هو شرط لوجود المجموعة الدولية، انه يقوم على التعاون و الاعتماد المتبادل بين الدول في علاقتها، وهذه الفكرة هي التي أدت إلى ظهور مفهوم الأمن الجماعي .[1]

أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى، رغم أنه لا أحد آمن بالكامل ولا يمكن أن يكون كذلك، ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لتتمكن من العيش بشكل محترم[2]. كما يعتبر مفهوم الأمن القومي من أكثر المفاهيم أهمية ومحورية في حقل الدراسات الدولية، ويعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم صعوبة وتعقيدا لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات كثيرة مختلفة المصادر والأنواع والإبعاد.[(3)]

فمن بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع حولها، و يمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن[(4)] ، فهو : " **مفهوم نسبي متغير و مركب، وذو أبعاد عدة و مستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وشأنها شأن الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع** "[(5)].

فحسب **تيري بلزاك (Thierry Balzacq)** هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن خاصة في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي على النحوالتالي : تراجع

---

(1) رقية دهينة، "تأثير الهجوم الإرهابي في منطقة تغنتورين على الأمن القومي الجزائري" (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص 36 .

(2) قويدر شاكري .، "**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001 –2011**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015)، ص 16 .

(3) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، عدد 19 ، 2008، ص 09 .

(4) الحامدي، مرجع سابق، ص 12 .

(5) سليمان عبد الله الحربي،، مرجع سابق، ص 11 .

مؤشر السيادة الوطنية ، الزيادة الغير مسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود ، زيادة عدد وحدة النزاعات على الساحة الدولية[1] . وعليه هناك تصنيفان في تعريف الأمن هما :

I. التعريف التقليدي للأمن :

بالنسبة للمفهوم التقليدي للأمن فهو يركز على أمن الدولة، ومواجهة خطر الزوال أو الإستعمار من طرف قوة أخرى، مما جعل المفكرين يقدمون بعدا ماديا للأمن يعتمد على القوة، فمن وجهة نظر هؤولاء المفكرين فإن أمن الدولة يعتمد على قوتها بالدرجة الأولى، وقد تلجأ الدول الضعيفة للتحالف مع القوى العظمى للحفاظ على بقائها ووحدتها الترابية . حيث ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوة إدارة أخطار الوحدة الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى[2].

ولقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية والأمنية للتصدي للأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها وإستقرارها في مواجهة الدول الأخرى، بحيث كان ينظر للأمن من الزاوية العسكرية البحتة.[3]

يعتبر تعريف **ارنولد ولفرز** Arnold Wolfers من أقدم التعاريف و أكثرها إجماعا بين الدارسات الأمنية، فحسب" ولفرز "فإن الأمن : " **في المعنى الموضوعي، غياب التهديدات ضد القيم المركزية، و في معناه الذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم** " . كما تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه : " **قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية** " [4]. وفي السياق نفسه يقول **وولتر ليبمان (walter lippmann)** : " **الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا**

---

[1] عبير بهلولي، "**النظرية الواقعية البنيوية في الدراسة الأمنية دراسة حالة للغزو الأمريكي للعراق في 2003**" (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جامعة الجزائر 3، 2014)، ص 16 .

[2] الحامدي، مرجع سابقر، ص 12 .

[3] المرجع السابق.12 .

[4] مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 45.

تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه " [1].

فرغم أن المفكر ضمن مفهوم الأمن كل مكونات الهوية الخاصة بالأمة المتمثلة في قيمها الأساسية، إلا أنه بإستخدامه للفظ الحرب، وإمكانية الرد على الحرب، وكأنه يعرف الأمن من وجهة نظرة تقليدية تعتمد على القوة العسكرية . وهو ما يجمع عليه أغلب مفكري الفكر التقليدي للأمن .

II. التعريف الحديث للأمن :

من أهم التعاريف في هذا المجال هو ما قام به مكنمارا من الربط ما بين الأمن و التطور والتنمية حيث قال : " **إن الأمن يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة**"كما ربطه بالتنمية المستدامة من خلال قوله : " **إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تعتمد مختلف قدراتها و مواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل** " [2].

كما يرى **بوث وويلر(booth wheeler)** أنه : " **لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه و يتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر** "[3] . فمن وجهة نظر وويلر فإن الأمن لا يمكن تحقيقه بصفة منفردة بل في إطار الجماعة، فرؤيته للإستقرار مبنية على أساس فكرة الأمن الجماعي، أي أن معطى الأمن لا يتحقق للدول سوى في إطار المجموعة الدولية .

---

(1) فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن القومي : تصور شامل** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004)، ص 14 .

(2) هايل عبد المولى طشطوش، ***الأمن القومي و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد*** (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012)، ص 07 .

(3) شاكري، مرجع سابق، ص 18 .

أما المفكر **جاكبسون (jakobson)** يعرف الأمن بأنه : " **عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية** " [1]. لقد ربط جاكبسون في تعريفه للأمن عنصرين رئيسيين هما :

- عدم الشعور بالخوف من الأذى الحسي (عدم وجود خطر يهدد الحياة) .
- العدالة بين أفراد المجتمع في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية أي الحفاظ على عنصري حق التملك وحق الحفاظ على مقومات الهوية .

أما باري بوزان فيرى الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وإنتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2]. فمن خلال باري بوزان فإن الأمن لم يعد ذلك المفهوم الذي يركز على الأمن العسكري وأمن الحدود، بل هناك مجموعة من الأبعاد التي يجب معرفتها عند الحديث عن الظاهرة الأمنية.

التعريف الإجرائي :

يمكن تعريف الأمن بأنه شعور الإنسان بعدم وجود تهديد لحياته ، وطعامه ، وبيئته ، والقيم التي يعتقدها كفرد في جماعة أو أمة ، كما يعني الشعور بالإطمئنان وعدم وجود خوف من أن يتم المساس بالقيم المكتسبة والمصالح المشروعة للدولة ، وقدرة الدولة على مواجهة هذا الخطر الذي قد يكون مصدره طرف خارجي أو داخلي سواء دولة أو دونها ، كما يمثل في نفس الوقت قدرتها على خلق تنمية تحقق رفاهية رعاياها وتلبي حاجياتهم .

---

(1) بن محمد الشقحاءمرجع *سابق*. ص 14 .

(2)Barry Buzan، "Is international security possible ?"، Paper presented at: new thinking about strategy and international security)conference(; edited by Ken Booth . London:Harper Collis Acadimic، (1991).p31.

المطلب الثاني : مستويات الأمن وأبعاده .

أولا : مستويات الأمن :

يجمع معظم الكتاب والدارسين أن هناك أربعة مستويات للأمن يقع في جوهرها الأمن الفردي وهي كما يلي[1] :

1-الأمن الفردي :ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته وإحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات وإلتزامات الدولة وينعكس إيجابا على أمنها.

ويشمل أمن الأفراد وضمان السلامة والرفاهية والحرية في مواجهة الحرمان وعدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن **برنامج الأمم المتحدة الاجتماعي UNDP** الذي حدد في الفصل الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني (New Dimensions of Human Security) أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي : [2]

أ. الأمن الإنساني شامل عالمي فهو للإنسان في كل مكان.

ب. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

ج. يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة والتنمية هي الاستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية وهي أسهل من التدخل اللاحق.

د. الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان.

كما يمكن القول أنه هناك مكونين أساسيين للأمن الإنساني هما:

-التحرر من الخوف .

-التحرر من الحاجة.[3]

---

(1) هشام محمود الأقداحي، ***تحديات الامن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي*** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت)، ص 120 .

(2) -"UNDP human development rapport 1994" . New York، United Nation، development programme 1994. pp: 22-23.

(3) - سليم بوسكين، ص ص 28 - 29 .

2-**الأمن القومي:** ويقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها وإستقرارها الداخلي، وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها إرادتها . يرى روبارت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق أن الأمن القومي يعني قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات و مصدرها، و بمقتضى هذا التعريف اقتصر مفهوم الأمن القومي على الإستراتيجية العسكرية للدولة، إذ أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية و أن كان يتضمنها و ليس هو القوة العسكرية و إن كان يحتويها، و ليس هو النشاط العسكري و إن كان يشمله، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير النظام و الأمن و القانون، و لكن لا يتحقق ذلك إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي[1] .

3-**الأمن الإقليمي :**

يعرفه الدكتور **حامد ربيع** : " الأمن الإقليمي بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الاقليم الى منع اي قوة أجنبية أوخارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث "[2] . كما يعرف الأمن الإقليمي أيضا على أنه : " **اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها**"، و يراه آخرون على أنه : " **سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم**"، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق

---

[1] دهينة، مرجع سابق، ص 38 .

[2] حامد ربيع،، ***نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط*** (مصر: دار الموقف العربي، 1984)، ص 55 .

إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام[1].

وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، فمثلا بظهور تنظيم إقليمي اهتمت معظم دول العالم به و من ضمنها جامعة الدول العربية التي أنشأت سنة 1945 ، إذ اعتمدت على الوطنية العربية التي تجمع شعوب هذا التنظيم إضافة إلى تجاوزها في المنطقة العربية لتجمع هذه الدول بين الأصل العرقي الواحد، و التشابه السكاني(دين . لغة . تقاليد) .[2]

إن المفهوم الإقليمي للأمن قد أخذ يكتسب بعض الوجود من خلال الزيادة في عدد المنظمات الإقليمية ، وقد لعب قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات، عزز من مكانة مفهوم الأمن الإقليمي وحسن فرض التعاون بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة، إن تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الإقليمية للأمن ساهم في المساعدة على زيادة العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن القومي وتقسيم العالم إلى أقاليم أمنية تعنى بشؤون الأمن في كل إقليم وكمثال على ذلك العلاقة التعاونية بين مجلس الأمن وحلف الناتو كآلية عالمية وآلية توصف بأنها إقليمية للأمن.[3]

4-الأمن الجماعي :وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية .وفي هذا الإطار يرى فريدمان : " **أن مبدأ الأمن الجماعي يعني ضمان سلامة وأمن ووحدة أراضي أي دولة يكون بواسطة كل دولة، ويفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أو الفردي و بذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذا فعالية فإنه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية** " .

---

(1) عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 19 .

(2) هايل عبد المولى طشطوش، مرجع *سابق*، ص 07 .

(3) مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن القومي و الأمن العالمي"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، عدد 04 (2005)، ص 150 .

ويجب أن يكون هناك حدا أدنى من التكامل بين هذه المستويات المختلفة، فتحقيق الأمن الفردي والوطني يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي، كما أن مستوى الأمن الدولي لابد أن ينعكس على المستويات المختلفة من الأمن، إلا أنه ليس هناك مستوى مطلق من الأمن لأن ذلك يعني حالة الوئام الكامل بين الدول وداخل كل دولة، كما أنه لا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة أي العداء التام لأن ذلك يعني حالة حرب لا تتوقف بين الدول كاملة وهذا ما يغاير الواقع الدولي، ويبقى اختلاف وزن كل مستوى من تلك المستويات من دولة إلى أخرى .

يمكن القول أن مستويات الأمن تبدأ من الفرد أو ما يقصد به الأمن الإنساني ، والذي نعني به تحقيق الفرد لحاجياته البيولوجية والفكرية ، حيث لا يهدد في حياته ، أو في بيئته ، أو في طعامه ، أو شرابه ، كما لا يشعر بتهديد لأفكاره ومعتقاده ، لينتقل إلى المستوى الأعلى والمتعلق بقدرة الدولة على الحفاظ على هذه المكتسبات ، وخلق تنمية لازمة ، وقدرتها على الحفاظ على بقائها وعلى حفظ حياة أفرادها ، وحفظ القيم المشتركة وهو ما يعرف بالأمن القومي ، وهذا المستوى يعرف بالأمن القومي ، لينتقل إلى مستوى أعلى تلتقي فيه دول متقاربة جغرافيا ويسمى الأمن الإقليمي ، والمستوى الأعلى والذي يعتبر طوباويا تلتقي فيه إرادات جميع أعضاء المجتمع الدولي وهو الأمن الجماعي .

ثانيا : أبعاد الأمن :

1. **البعد العسكري:** ويخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر [1]. و يمثله الأمن العسكري الذي يعتبر الوجه الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن القومي و استمر لفترة طويلة مفهوما معبرا أو مرادفا للأمن الوطني، و لايزال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي هو القدرة العسكرية للدولة في صد أي اعتداء خارجي [2] ، و هو تعريف يخص الأمن العسكري فقط لأنه فرع من فروع الأمن القومي فالقوات المسلحة هي الدرع الواقي للدولة و عنصر أساس من عناصر قوتها، يلجأ إليها الأطراف كحل أخير لحسم الصراع القائم [3]. و يعد البعد العسكري من أهم وابرز الأبعاد التي

---

[1] شاكري، مرجع سابق، ص 19 .

[2] عساف بيان، "انعكاسات الأمن المائي العالمي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن و الرافدين" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية، د.ت)، ص30 .

[3] دهينة، مرجع سابق، ص 39 .

تناولتها الدراسات الأمنية بالشرح والتحليل، خاصة الدراسات التقليدية أهمها الواقعية فأي خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة يعرض الأمن القومي لأخطار وتهديدات كبيرة قد تصل إلى كيان الدولة وسلامتها العضوية، ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباط كبير، حيث أن أي ضعف يمس أيّ منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد الاقتصادي او الجيوبوليتيكي والسياسي[1]، وتتمثل أهم مكونات البعد العسكري في العناصر التالية : [2]

- حجم وتكوين القوات المسلحة، بحيث كلما إزداد حجم القوات وكانت مدربة جيدا، كلما إزداد دورها وكفاءاتها في حماية الأمن القومي.
- تنظيم وتسليح القوات العسكرية، فكلما كان التنظيم فعالا والأسلحة الحديثة متوفرة، أدى ذلك إلى رفع مقدرة القوة العسكرية وكفاءتها .
- المرونة خاصة سرعة التحرك والمناورة .
- التعبئة وتعني القدرة على حشد الحجم الكافي من قوة الارتباط المتوفرة داخل وخارج الخدمة في اقصر وقت .
- الإنتاج الحربي أي امتلاك الصناعة الحربية المتطورة.
- الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وادارة العمليات الحربية بكفاءة من خلال الممارسة القتالية السابقة والمناورات العسكرية المتعددة.

2. **البعد السياسي:** ويعني الإستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيته. ويشمل أمن السلطة السياسية، والمؤسسات السياسية وإستقرارها وكذلك أمن الأفراد الذين نحكمهم السلطة، بحيث أن تحقق الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية من أهم مضامين البعد السياسي للأمن الوطني. [3]ويشمل هذا الجانب كل من الأمن السياسي و الأمن الإعلامي

---

(1) – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 25 .

(2) – سعيد بن محمد الغامدي وآخرون، **الأمن القومي**(.المملكة العربية السعودية :كلية الملك فهد الأمنية .1429 هـ .) ص82 .

(3) – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 25 .

، و يمكن الإشارة إليه بأنه الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة و سلامتها و العمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة و الشعب[1].

3. **البعد الاقتصادي:** ويخص الوصول إلى الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول من الرفاهة، وهو يقصد بذلك توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.[2]

يعد احد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، والاقتصاد ركيزة رئيسية وحيوية للقوة العسكرية، بحيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وكان جوزيف ناي (J. Nye) قد عرف الأمن على أساس : " أنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ."كما ركز روبرت ماكنمارا على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني واتجه العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إلى التركيز وترجيح البعد الاقتصادي نتيجة للثورة التكنولوجية، وزيادة عمليات الاعتماد المتبادل وكثافتها بين الدول وأصبحت الأبعاد غير العسكرية أكثر تعقيدا. [3]

4. **البعد المجتمعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء.[4]

ولا يقل البعد الاجتماعي أهمية عن باقي الأبعاد الأخرى للأمن الوطني، ويتمحور البعد الاجتماعي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته [5]، وساهمت مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تطوير البعد الاجتماعي للأمن خاصة من خلال إسهامات باري بوزان، ويرى أولي وايفرOle Weaver انه يفعل جملة من الظواهر مثل العولمة

---

(1) بيان، مرجع سابق، ص 55.

(2) شاكري، مرجع سابق، ص 22 .

(3) – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 25 .

(4) شاكري، مرجع سابق، ص 19

)5(– Paul Roe، **Ethnic violence and the societal security dilemma**. first published. (London and New York: Routledge، 2005). p 24.

والظواهر العابرة للحدود، وتدفقات الهجرة... الخ، حيث أصبح المجتمع مهدد .[1]ويرى أن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي(الهوية المجتمعية)،ويركز وايفر على الهوية وبقاء المجتمع، واقترح نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع.[2]

قدم وايفر Waever مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي security societal حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود ... وغيرها، هذه الظواهر لأنها تهدد هوية المجتمعات، تنافس قيمها الأصلية على أساس أنّ رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح تحديث modernization وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات هي مصدر للعنف و اللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة و هذا لا يعني أنّ الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت . [3]

5. **البعد البيئي:** معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني كأساس للوجود الكوني إذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن[4].

6. **البعد الجيوبوليتيكي:** ويشمل استغلال المعطيات الجغرافية لصالح الدولة من منظور سياسي، بحيث يتضمن هذا البعد الموقع الجغرافي للدولة والذي يقاس بمدى توفر الدولة على البحار والخلجان والممرات المائية الإستراتيجية الهامة لحركة التجارة الدولية، والدولة التي تتوفر على الممرات المائية والطرق الدولية الهامة أفضل بكثير من غيرها التي لا تحوز مثل هكذا امتيازات كما يجلب لها أعباء أمنية إضافية .كذلك يضم العمق الإستراتيجي الذي يحدد ب" المساحة الجغرافية بين نقاط التماس مع العدو

---

(1)– سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 26 .

(2) – إيريك هونرباوم، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**(ترجمة :اكرم حمدان ونزهت طيب .)الطبعة الأولى(.بيروت :الدار العربية للعلوم . ناشرون، 2009 .) ص 49 .

(3) بهلولي، مرجع سابق ، ص ص 17 – 18 .

(4)شاكري، مرجع سابق، ص 18 – 19 .

والمركز الحيوية للدولة"، بحيث أن الموقع الجيد للدولة والمساحة الجيدة للدولة يسمح لها بالتعبئة الجيدة وتوفر العمق في الدفاع. [1]

ويرى باري بوزان أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل بالعكس كلها متجمعة في إطار ضيق، إلا أن البعد العسكري يلفت الانتباه أكثر من غيره وهذا نتيجة امتلاك الدولة للقدرات الكافية للرد على أي تهديدات عسكرية على الهجمات أو على الاجتياح، لكن بعد إعادة النظر في مقارنة قدراتها مع قدرات الدول الأخرى [2] .

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأمن في مفهومه يعني عدم إحساس أفراد المجتمع بوجود تهديدات لقيمهم الأساسية ، أو وجود تهديد لوجودهم كأمة ، كما يعني أن حاجياتهم مرتبطة بكيانات أخرى قد تؤثر على طبيعة قيمهم ، كما يعني في جوهره وجود التنمية التي توفر هذه الحاجيات . والأمن ينطلق من مستوى أمن الفرد أو الأمن الإنساني ، إلى الأمن القومي أو القومي أو أمن الدولة ، كما تشترك الدول المتقاربة جغرافيا في أمن إقليمي ، شأنها شأن المجموعة الدولية فيما يعرف بالأمن الجماعي . وللأمن أبعاد بعد سياسي يتعلق بالوجود والشرعية ، وعسكري يتعلق بالبقاء ، وإنساني يرتبط بالفرد وحاجياته ، ومجتمعي يرتبط بالأفكار ، وبيئي وجيوبولتيكي .

---

[1]– صبري فارس الهيثي .**الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية** .الطبعة الأولى(.عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 14

[2] شاكري، مرجع سابق، **ص35** .

المبحث الثاني : مفهوم الأمن القومي :

الأمن القومي هو مفهوم صعب التحديد شأنه في ذلك مصطلح الأمن فهناك من يربطه بالأمن القومي والوجود والبقاء ومن يربطه بالتنمية .

المطلب الأول تعريف الأمن القومي :

ظهرت مصطلح الدولة الوطنية مع مؤتمر واستفاليا سنة 1648 بين الأمم الأوربية، ومع ظهورها ظهر مفهوم الأمن القومي، وسيطر على قضايا الأمن، التي كرست قدسية الدولة وسيادتها وإستقلالها والتأكيد على أهمية الدولة كفاعل أساسي ومحوري .والتركيز على دور القوة في تحقيق الأمن خاصة القوة العسكرية .بحيث يرى **ولتر ليبمان** (W. Lippmann) أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر إلى التضحية بقيمتها السياسية في سبيل تجنب الحرب واذا دخلت الحرب فإنها تكون قاد رة على الانتصار وحماية هذه القيم.

كما يشير المعنى السياسي الضيق للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها، استقرارها و وحدتها الترابية، أما التصور الموسع للأمن فهو أكثر عمومية ويشمل إضافة إلى الأبعاد السياسية والعسكرية سلامة الأفراد من العنف والجرائم وتحقيق مستوى معيشي مقبول، كما يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي والعسكري الضيق التصورات التقليدية له والتي برزت أثناء ممارسة السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني و وحدتها الترابية[1].)

لذلك عادة ما يطلق على هذا المعنى مصطلح الأمن القومي (national Security) فأمن الدولة هو المعنى السائد في خطاب السياسات الخارجية للدول وفي ممارسات السياسات الدولية، ونادرا ما يتم الحديث عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن وكانت النتيجة أن انحصر الاهتمام الرئيسي لكل

[1] شاكري، المرجع السابق.ص 17 .

الأكاديميين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها من أجل التصدي للتهديدات التي تواجهها . [1]

وقد تطور هذا المعنى الضيق للأمن في سياق نظام دولي قائم على الدولة الأمة nation state كوحدة أساسية ومهيمنة في العلاقات الدولية، حيث كانت القوة، المصلحة الوطنية، وميزان القوى هي النظريات المهيمنة على السياسات الخارجية للدول و كان يِعتقد أنها أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية. [2]

وقد عرف **كيجلي و ويتكوبف (kegly and wittkopf)** : " **الأمن القومي شعور بالاطمئنان توفره البرامج والأهداف التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جدا أن تحتضن عناصر معادية** ". [3]

ومما سبق يمكن القول أن المفهوم الشامل للأمن الوطني، يهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل شعبها حياة مستقرة .ويتم صياغة الأمن وفق أربع ركائز هي [4] :

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على المواجهة والتصدي.
- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء خارجيا أم داخليا.

هناك العديد من التفسيرات والتعريفات لمفهوم الأمن القومي و يمكن إيجازها فيما يلي[5]:

---

[1] جون بيلس ستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، *ترجمة : مركز الخليج للأبحاث* (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 88 .

[2] شاكري، مرجع سابق، ص 25 .

[3] بن محمد الشقحاء، مرجع *سابق* . ص 15 .

[4] شاكري، مرجع سابق، ص 22 .

[5] شاكري، المرجع السابق. ص 28 .

كما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الأمن القومي بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

أما **والتر ليبمان (wolter lippmann)** فيرى أن الأمة الآمنة ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة إذا تم تحديدها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب. و يعرفه **أرنولد ولفرز (arnold willfars)** بأنه يعني حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم. ويشبه هذا التعريف فيما سبقه في الاعتماد على القوة العسكرية لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع العدو بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه، و يشير أيضا إلى أن مفهوم الأمن القومي ذو مفهوم متغير طبقا لقدرة الدولة على الأداء.

أما **تريجر** و **كرونبرج** فيريان أن القيم الوطنية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي ويتحدد الأمن لديهما بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية و وطنية ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين.

يعرف كل من **لورنس كروز (lawrence kranse)** و **جوزاف ناي(josephe. nye)** الأمن بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية .لقد وسع هذا التعريف من مفهوم الأمن القومي بنقله إلى المفهوم المادي المحسوس وهو الواقع الاقتصادي. كما يعرف الأمن القومي بأنه يعني ضمان الحاجات الأساسية للإنسان حيث لا تنفصل هذه الحاجات عن مقوماته الأساسية.

كما يعرّف الأمن القومي بأنه سيادة الأمة على أراضيها و ثرواتها و توفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي، إن ارتباط الأمن بالصفة الوطنية يحيل مباشرة إلى ضرورة وجود الأمة – الدولة الواعية لسيادتها والواعية لأشكال التهديدات الممكنة الآتية من دول أخرى سواء أكانت دول مجاورة أو بعيدة، وهذا يعني افتراض أن العلاقات بين الأمم – الدول هي في أحد أوجهها علاقات تنافر يكون فيها الاعتداء أحد الأشكال الممكنة للسلوك كالاحتلال والسيطرة والهيمنة والتحكم.

لمعرفة العلاقة بين مختلف التعريفات التي أوردناها سابقا للوقوف على عناصرها والأطر التي يتم من خلالها التفاعل بين مختلف الاقترابات بغية الوصول إلى تحديد إطار مشترك تتبلور فيه الأطر المنهجية المرتبطة بالتعريف، نميز بين اتجاهين واضحين في تعريفهما للأمن الوطني:

الاتجاه الأول :(التعريف القيمي الإستراتيجي) .

ينظر هذا الاتجاه إلى الأمن كقيمة مجردة و مرتبطة بقضايا الاستقلال و سيادة الدولة، و طبيعة هذا التعريف تتركز في التأكيد على (القيم) و لذلك صارت القيمة مادة اشتقاق عنواني للتعريف، فالقيم هي محور الأمن القومي بنظر هذه المدرسة مع العلم أن هناك أكثر من تعريف ضمن هذا السياق الواحد فالأمن القومي هو[1]:

أ – قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

ب – حماية القيم التي سبق اكتسابها.

ج –غياب الخوف على تلك " القيم " من أي هجوم.

د –ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية و وطنية ملائمة لحماية أو توسع" القيم الحيوية "ضد الأعداء الحاليين والمحتملين.

الاتجاه الثاني :التعريف الاقتصادي الإستراتيجي

يرى هذا الاتجاه أنه في ظل التطورات الدولية ظلت المدرسة الاقتصادية الإستراتيجية في موضوع الأمن القومي تتأرجح بين اتجاهين أساسين، الأول :هو أن الأمن القومي مرتبط بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الإستراتيجية لتصاعد أهميتها في درجات الأمن القومي (تأمين موارد الطاقة مثلا)، والثاني : التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن كما أوضح ذلك على نحو جلي وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت ماكنمارا**[2]، الذي ينطلق من القضية الاقتصادية ليجعلها جوهر الأمن القومي. ويمكن رصد مما سبق بعض التعاريف الواردة في هذا الاتجاه: [3]

أ – يعرف **كروز** و **ناي** الأمن الاقتصادي بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية.

---

[1] غالب الشابندر، *نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي*، على الرابط http://fakih.co/alfikr/feker2/6.htm : ،.2017

[2] عبد المنعم المشاط وآخرون، *الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص 188 .

[3] الشابندر، *مرجع سابق*، ص *186* .

ب – يرى **فوستمر** إن: "**للأمن الوطني أسسا ثلاثة، الأساس الاقتصادي والأساس السياسي والقوة العسكرية.**"

ت – يقول **ماكنمارا:** " إن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من انه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن."

فمفهوم" الأمن القومي "هو مفهوم مركب، يحتوي على عديد من المتغيرات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتفاعل معها لتنتج مفهوم الأمن للمجتمع، و إذا كانت متغيرات الأمن متعددة، فنجد المتغيرات الاقتصادية تحتل أهمية خاصة في هذا المفهوم حتى أن هناك من يرى أنها تؤدي دور المتغيرات المستقلة، والظاهرة السياسية بعناصرها و تطبيقاتها تمثل دور المتغير التابع أو على الأقل أولوية دور المتغيرات الاقتصادية في التفاعل بين المتغيرات المختلفة[1].

المطلب الثاني : مظاهر الأمن القومي وخصائصه.

أولا : مظاهر الأمن القومي :

للأمن الوطني مظاهر وخصائص تميزه وتحدد مفهومه وأطره، وأهم المظاهر التي يمتاز)بها أمن الدولة يمكن إجمالها على النحو التالي[2]:

1. **المظهر المادي** :ويتمثل في المظاهر المادية الملموسة التي من شأن توافرها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن، كالإستقرار في سكنه وعمله، والاطمئنان إلى الوسط المحيط به، سواء في مكان العمل أو السكن، ويشمل هذا الظواهر الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين...إلخ.

2. المظهر النفسي :ويتمثل في اعتراف البيئة الاجتماعية بالإنسان أو أن يقر مجتمعه بمكانته ومنزلته، أيا كان حجم هذا المجتمع ونوعه، وأن يعترف بدوره في محيط الجماعة الإنسانية فينال الإعتراف والتأييد، إذ إن فقدان الإعتراف والتقدير يترتب عليه فقدان الإنسان الشعور بالأمن على نفسه وعلى رزقه، لذلك يعتبر الأمن الشعوري للفرد ركيزة للأمن الوطني بأجمعه.

---

[1] شاكري .مرجع سابق ، ص 32 .

[2] المرجع السابق. ص ص 38 –39 .

ثانيا : خصائص الأمن القومي :

وقبل التطرق إلى خصائص الأمن القومي لابد من الإشارة إلى أن هذا المفهوم (الأمن القومي) يقوم على عنصرين أساسيين [1]:

-مجتمع قومي، وهو عبارة عن شعب واحد متجانس ومتحد يشكل البنية الاجتماعية للدولة أو شعب الدولة.

-وجود الإطار السياسي لهذا المجتمع، وهو الدولة أو النظام الحاكم المسيطر على مقاليد الأمور في الدولة.

يمكن حصر خصائص الأمن القومي على النحو التالي:

1. **النسبية** :ذلك أن الدولة الواحدة لا تستطيع توفير أمنها بصورة مطلقة دون أن يتقاطع ذلك ولو لأقل درجة مع أمن الدول الأخرى، مما يجعل مفهوم الأمن القومي نسبيا وغير مطلق، ولذلك فحالة الأمن كما هي نسبية للأفراد فهي نسبية للدول.
2. **المرونة والتغيير** :إن مفهوم الأمن القومي متغير ومتطور، وهو موكول إلى تغير الظروف والمراحل التاريخية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ونوعية التهديدات التي تواجه الدولة، ويتغير من عصر إلى عصر ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى في الدولة الواحدة.
3. **الثوابت والمتغيرات** :لابد من التمييز بين الثوابت والمتغيرات في مجال الأمن، وكذلك التمييز بين الحد الأدنى والحد الأعلى المطلوب للأمن في الدولة في كل مرحلة من المراحل وفق جهود مدروسة للوصول إلى المستويات المطلوبة في كل مرحلة، ولتوفير قياسات لحدود الأمن القومي في المراحل المختلفة، مع الوضع في الاعتبار المراحل الحاسمة والخطرة في حياة الدولة وأمنها وسلامتها.
4. **وضوح مفهوم الأمن لدى الجماهير** :يجب أن يكون مفهوم الأمن واضحا ومقبولا لدى جماهير الشعب، وأن يحظى بالاقتناع الحقيقي والالتزام الواعي لدوافعه ومعطياته، بحيث يكون المواطن ركيزة لأجهزة الأمن في الدولة لأداء مهمتها في حفظ أمن الدولة وسلامتها، إذ إن الانفصام بين الشعب من جهة وأجهزة أمنه من جهة أخرى، وعدم اقتناع الشعب بما تقوم به أجهزة الأمن يؤدي إلى إحباط مشاريع الدولة وإفشال خططها، وبالتالي ضياع الأمن في الدولة وعدم تحقيقه.

---

[1]- المرجع السابق.، ص ص 39 – 40 .

5. **بيان التهديد الواضح لاستراتيجيات الأمن** :يجب أن تحدد استراتيجيات الأمن في الدولة بصورة واضحة المضامين، وأن تحدد التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة، بحيث تكون الصورة واضحة ومفهومة لدى الشعب الذي يكون شريكا في تحقيق هذه المضامين، بدلا من العمل في غموض يؤدي إلى الريبة والتشكيك في أهداف أجهزة الأمن.

6. **أن يبنى مفهوم الأمن على أساس الإستراتيجية الشاملة للدولة** :وذلك بالتركيز على استخلاص عناصر القوة في الدولة، بحيث تكون هذه العناصر الإستراتيجية مرتكز لبناء أمن الدولة ووحدة الدولة واستقلالها، فالأمن الحقيقي والعلمي هو الذي يقوم على عناصر القوة الشاملة.

7. **الأمن القومي ذو صبغة دفاعية وبناءة** :إن الأمن القومي في مفهومه الشامل وفي أهدافه الوطنية يهدف في المقام الأول إلى الدفاع عن كيان الدولة والحفاظ على سلامتها، ويكشف ذلك عن طبيعة نشاطه وأساليب عمله وخططه كجهاز دفاعي بناء، ولذلك لابد من التمييز بينه وبين المفهوم الهجومي للأمن أو المفاهيم التي ترمي إلى العدوان التوسعي، فمفهوم أمن الدولة مفهوم بناء مشرف يهدف إلى تحقيق غاية شريفة هي الحفاظ على أمن الشعب وأمن الدولة، وتحقيق التعايش السلمي بينها وبين غيرها من الدول في إطار الفهم الثابت لنسبية مفهوم الأمن.

8. **الأمن القومي مفهوم علمي إيجابي واضح** :لم يعد مفهوم الأمن القومي مفهوما هلاميا غير واضح الملامح، بل أصبح أمرا علميا واضحا يهدف إلى غاية عظيمة هي صيانة أمن الأفراد والجماعات والدولة، والحفاظ على كيانها ووجودها من خلال جهد علمي مدروس لتحقيق هذا الهدف، وفي إطار الاستراتيجيات والخطط والوسائل المحققة لهذا الغرض.

المبحث الثالث : النظريات الأمنية .

عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات عديدة إثر التحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية

بعد نهاية الحربين العالميتين وخاصة تلك التي ظهرت بداية تسعينيات القرن الماضي، أدت هذه النقاشات إلى ظهور أفكار جديدة حول مفهوم الأمن والتي تكون ذات أهمية كبيرة على الخيارات الإستراتيجية، الأمر الذي عقد من استيعاب مفهوم الأمن بالاعتماد على وجهة نظر واحدة وهو ما سنحاول إبرازه من خلال التعرض لأهم المدارس الفكرية التي تناولت موضوع الأمن .

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية :

أولا :المقاربة النظرية الواقعية

وتعد من أبرز المقاربات النظرية للأمن وفي العلاقات الدولية بصفة عامة، وسيطرت أفكارها خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، والأمن وفق هذه النظرية يعني الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها واستقلاليتها أمام العالم الخارجي، والحفاظ على وحدتها الترابيةفي ظل نظام دولي سمته الأساسية الفوضى الدائمة أو المزمنة[1] . ويعتبر هانس مورغانثو(Hans Morgenthau) الأكثر أهمية وتأثيرا على صياغة الفكر الأمني الواقعي، بحيث يرى أن العدوان متأصل في الطبيعة البشرية، بسبب رغبة الانسان في امتلاك القوة والنفوذ [(2)]

أهم فرضيات النظرية الواقعية:

1. **الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية :** تحاول النظرية الواقعية في تحديد ما مفهوم الأمن القومي التركيز على الدولة كفاعل رئيسي، وأولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات المعتمدة لمفهوم الآمن وتقدم البعد العسكري على غيره من الأبعاد الأخرى، والتركيز على القوى الشاملة للدولة، ويركز التهديد العسكري الخارجي ضمن الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدولة .[(3)]

)1(Frederick L. Schuman، International Politics : the destiny of the western states system. 4 th edition. (New York : McGraw Hill، 1948). p80.

(2) – جمال منصور، " تحولات في مفهوم الأمن ..... من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008، ص 04 .

(3) – أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 99 أيلول . بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 253 .

2. **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي :** العالم يعيش الفوضى السياسية بسبب غياب السلطة المركزية في النظام الدولي التي تستطيع أن تنظم العالم وتفرض قوانينها يقود الدول إلى البحث عن كل الامكانيات المتاحة لديها في تنمية قوتها العسكرية [1]
3. **الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية :** تفترض الواقعية تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول بحيث أن ارادات الدول تتعارض في سياق بحثها عن القوة والأمن والحفاظ على مكانتها في النظام الدولي، فالعلاقات الدولية هي علاقات صراعية وليست تعاونية، وترى الواقعية أن القوة العسكرية هي العامل المحوري والأساسي لقوة الدولة وأداتها الرئيسية، والأمن هو أمن الدولة الذي يضمن أمن الفرد والجماعة، وهي الأفكار التي نادى بها هانس مورغانتو [2].
4. **الأمن محور أولوية الدولة :** فالأمن بالنسبة للنظرية الواقعية يرتبط بقضايا الاستقلال السيادة ومصالح الدولة وكيانها وقيمها الوطنية، وتحديد مصالحها الحيوية، ويمكن القول انه ومنذ معاهدة واستفاليا سنة 1648 وحتى وقتنا الراهن أن المدرسة الواقعية التقليدية قد سيطرت بقوة خاصة في فترة الحرب الباردة [3].
5. **القوة وسيلة وغاية :** الدول تسعى للقوة، وتحسب مصالحها من ناحية القوة[4] .ما دامت الدولة قوية فإن امكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة، وعليه تعتبر الدولة الهيئة الوحيدة المؤثرة في العلاقات الدولية، لكونها ذات طبيعة وحدوية وعقلانية لأنها تهدف وبشكل مستمر إلى المحافظة وبأقصى حد على مصالحها الوطنية بما يدفعها وبشكل مستمر إلى اللجوء للقوة بغية الحفاظ على أمنها. [5]

---

(1) – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 40 .

(2) – John A. Vasquez، **The Power of Politics**، from Classical Realism to Neotraditionalism. 3rd edition. (Combridge University Press، 2004). pp 60-76.

(3) – .ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى(.بيروت :دار الكتاب العربي، 1985 .) ص237 .

(4) Neorealism and its Critics. op cit . pp 164-165.، ed، « **Theory of World Poolitics : Structure Realism and beyond** ». in : Keohane،Robert Keohane

(5)– Viotti Paul R. Kouppi Mark V، **International Relations Theory : Realism Pluralism، Globalism، and Beyond. 3rd edition.**)Prentice Hall، 1998(. pp 55-56.

ثانيا : نظرية توازن القوى (Balonce of power theory) :

تعتبر نظرية توازن القوى من أهم الأفكار في البناء المعرفي للواقعية، التي تنظر إلى ميزان القوى باعتباره عامل استقرار في علاقات القوة بين الدول، وهذا الإستقرار ببقاء واستقلال الوحدات المكونة للنظام حسب هانس مورغانثو.

كما يرى الواقعيون الجدد ان ميزان القوى حتمية ملازمة للحياة في عالم تسوده الفوضى، وغياب سلطة فوق السلطة الوطنية، يجعل الدول في نظام العون الذاتي(Self Help) في هذا النظام ما لم تتمكن الدولة من ضمان أمنها من طرف واحد، فإنها تتحالف مع الآخرين للقيام بذلك.[1]

المطلب الثاني : النظريات الجديدة :

أولا : النظرية الواقعية الجديدة:

وتعرف كذلك بالواقعية البنيوية، من أهم روادها كينيث والتز (Kenneth Waltz)[2]، فتنطلق من الصراع السياسي الدولي للهيمنة، الذي يقف وراء العلاقات الاقتصادية والدولية، ويحدد ديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير وفي ضوء ذلك توجه الدول العظمى جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، وبالتالي على النظام الاقتصادي العالمي الذي يخدم مصالحها، وتبقى مفاهيم الدولة وقوتها وسيادتها عناصر أساسية في التحليل الواقعية الجديدة. بدأ كينيث والتز في محاولة بناء اطار معرفي جديد للواقعية حيث انطلق من اربع فرضيات أساسية هي:

-السياسة الدولية محددة بالفوضوية.

-الدول ككيانات وحدوية وعقلانية، الفواعل المركزية في السياسة العالمية.

-الدول تريد زيادة أمنها قبل كل شيء، تنظر للعوامل الأخرى فقط عندما تضمن الأمن.

-الدول تحاول زيادة قوتها إذا كان فعل ذلك لا يضر بأمنها الوطني.

---

(1) – سليم بوسكين مرجع سابق، ص 42 .

)2(– Martin Griffiths. **Fifty key thinkers in international relations**. First published. (London and New York : Routledge، 1999). p 47.

ويرى أنصار الواقعية الجديدة أن تحقيق الأمن القومي أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير بنية النظام الدولي وينظر البيئة الوطنية على أنها بنية متينة، بحيث يؤكد كينيث والتز أن الأمن هو الهدف الأول بالنسبة للدول وأن ما يدفع إلى ذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فالدول تشكل تهديد وخطر على بعضها البعض، كما أن رغبة الدولة في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ورغبتها في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها[1]. ويعتقد جون ميرشايمر (John Mearsheimer) أن الدولة تركز على البحث على القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقاءها الوطني [2].وهذا يعني أنه على صناع القرار في الدولة أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعدائهم المحتملين، وتزيد قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى .[3]

ثانيا :المقاربة النظرية الليبرالية :

تعتبر المدرسة الليبرالية امتداد للمدرسة المثالية ويتأسس إطارها الفكري (الليبرالية) على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية، فالدولة عند الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا ما يكون لفاعلين آخرين داخل الدولة أو عبرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة .وتركز هذه النظرية على الفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل الذي من شأنه أن يعزز التفاهم بين الشعوب والحد من الصراع ويشجع الروابط والولاءات عبر حدود الدولة الوطنية، كما يرى **فوكوياما** أن أفضل فرصة لوضع حد للحرب تقع على مدى انتشار الليبرالية الديمقراطية لأن الدول الديمقراطية لا تميل إلى استخدام القوة في حل خلافاتها مع بعضها البعض مما يؤهل الليبرالية الديمقراطية لأن تكون أفضل عملية في بناء السلام وأنها تمثل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانيةعلى عكس بعض الليبراليين الجدد الذين يؤكدون على أصالة الليبرالية كثقافة محدّدة ومحدودة بجزء من العالم الغربي. [4]

---

(1) – عامر مصباح، مرجع سابق، ص 93 .

)2(– Ken Booth، " Introduction the Interregnum، world political in transition". paper presented at: New thinking about strategy and international security. p 08.

)3(– Jeffrey W. Taliaferro، "Security seeking under anarchy: Defensive realism revisited". International Security، Vol: 25، N.3، Winter 2000-2001. p 135.

)4(Scott Burchill، "**liberalism**"،**in Scott Burchill and others، Theories of international relations** , E : 3 , (New York: PALGRAVE MACMILLAN، 2005). Pp 56 – 63 .

فمع بداية السبعينيات بدت الدراسات الأمنية الواقعية أنها لم تعد تعكس طبيعة الشؤون الأمنية كما كانت من قبل، حيث بدأت الأدبيات السلمية التي تشير إلى عودة المثالية الكلاسيكية تلقى رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية، وانتشرت الدراسات والمساهمات الفكرية التي تعبر عن هذا التوجه الجديد متطرقة إلى قضايا نزع السلاح، وقوانين الحرب، وحقوق الإنسان، وصنع وحفظ السلم، واعادة تشكيل الأمم المتحدة، والقضايا البيئية .حيث قدم الليبراليون طريقة تفكير جديدة في القضايا الأمنية، لما قللوا من أهمية الفوضوية والمعضلة الأمنية، وشكلت المكاسب النسبية، وفي المقابل أعطوا دورا كبيرا للتعاون والاعتمادية الدولية [1].

وتعد المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاءً لقيمة التعاون الدولي، بحيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية والى النزاعات المسلحة على أنها الاستثناء، وتعتقد الليبرالية بأن التفاوض يمكن أن يكون بديلا للحرب، وأن المؤسسات الدولية هي أهم الفاعلين الدوليين. [2]ترى النظرية الليبرالية أن للمؤسسات الدولية دور مهم في تحقيق التعاون والإستقرار، بحيث يعتقد كيوهان أن": **توسيع المؤسسات توفر المعلومات وحفظ تكليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية واقامة نقاط تركيز من أجل النسق، تعمل عموما على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل** ."ويسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشان استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنه يمكن لهذه المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون بين الدول وهو ما يساعد على التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول .[3]

ثالثا : أطروحة السلام الديمقراطي

يرى أنصار السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض، لذلك فان الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام، حيث يرى روبرت كوفمان أن سبب الحروب وعدم الإستقرار

(1) – سليم بوسكين، مرجع سابق ، ص 47 .

(2) – نفس المرجع، ص 47 .

(3) – سليم بوسكين، نفس المرجع، ص 48 .

الأمني هو غياب الديمقراطية[1]. فالسلام الديمقراطي هو قدرة المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها لوسائل العنف.

و من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية، أفكار" **ايمانويل كانط** "الذي اقترح إنشاء فدرالية تجمع دول العالم يتكتل من خلالها غالبية الدول لمعاقبة أي دولة تتعدى على أخرى،[2] وهو نفس الاتجاه بالنسبة "**لروسو** "أن الحرب اصطنعت من قبل حكومات متعسكرة وغير ديمقراطية من أجل مصالحها الخاصة، فهندست الحروب من قبل"الطبقة الحربية "من أجل توسيع قوة سلطتها وثرواتها من خلال الحروب[3].ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي يقوم عليها مشروع السلام الدائم حسب **كانط** فيما يلي :

أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا جمهوريا .

أن يستند قانون الشعوب على أساس نظام إتحادي بين دول حرة .

أن يكون الحق العالمي محدودا بشروط الضيافة العالمية. [4]

رابعا : فكرة الأمن الجماعي

حسب المدرسة الليبرالية الأمن الجماعي هو تشكيل تحالف واسع من الفاعلين الدوليين بغرض الوقوف في مواجهة أطماع أحد أعضاء المجتمع الدولي .وقد بدأت فكرة الأمن الجماعي على يد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (E. KANT)الذي يرى أنه إذا كان هناك اتحاد من دول العالم وقامت احدى الدول بالعدوان على دولة أخرى فإنه يمكن من خلال هذا الاتحاد معاقبة الدولة المعتدية واعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان، فالدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي يجتمعون ويكونوا ضد الدولة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب مصلحة المجتمع الدولي، مما يهدد الإستقرار والسلم الدوليين .وقد ظهر هذا الفكر بشكل تطبيقي فاعل في إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب

)1(– **Robert Kaufman K in، defense of bust doctrine. (united state of American:K university press Kentucky2007). p32.**

(2) شاكري .مرجع سابق، ص 35 .

(3) لخميسي شيبي، "الأمن الدولي والعلاقة مابين منظمة الحلف الاطلسي والدول العربية (فترة مابعد الحرب الباردة (1991 – 2008)" (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009)، ص ص 33 – 34 .

(4) شاكري، نفس المرجع ، ص 25 .

العالمية الأولى، حيث دعا الرئيس الأمريكي ويلسون إلى إنشاء عصبة الأمم حتى لا يتكرر الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، وأعلن في جانفي 1919 مبادئه الأربعة عشر التي تتفق مع الفكر الليبرالي مثل :حق تقرير المصير واستبدال منطق ميزان القوى بوجود منظمة دولية تحفظ الأمن فيما بين الدول من أجل عالم يقل فيه استعمال العنف [1] .

الوظيفة الرئيسية للأمن الجماعي هي الرد على أي عدوان يحاول خلق نوع من الهيمنة سواء الهيمنة

على العالم أو على اقليم أو منطقة ما أو على مورد معين، كما يهدف إلى عدم ترك دولة تتصرف بشكل منفرد في حال مواجهتها لعدوان إذ يتم تشكيل تحالف موسع لمواجهة هذا العدوان.

المطلب الثالث : الدراسة الأمنية النقدية :إعادة صياغة مفهوم الأمن وأهم المقاربات البديلة

أدى وصول النظرية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينيات إلى صعود ما يسمي ب"الدراسات الأمنية النقدية "، التي قدمت أطروحات و مفاهيم زعزعت المنطلقات النظرية لدراسات الأمن القومي، ركز المنظرون النقديون كما ذهب كل من" كروز "و" ويليامس "على الأفراد كموضوع مرجعي لدراسة الأمن بحكم أنه لهم الأسبقية في تعريف التهديدات وليس حكرا فقط على الدول ذات السيادة، بدلا من ربط أمن الفرد بأمن الدولة (كما في النظرية الواقعية) يوضح التركيز على أمن الأفراد الأشكال التي قد يتناقض فيها هذا الأمن مع ادعاءات أمن الدولة، و يضع هذه الأخير أمام فحص نقدي، قائم على ضرورة استكشاف طرق و صيغ ما دعاه بوث ب"حقائق الأمن " .

دخلت الدراسات الأمنية مع بداية الألفية الجديدة مرحلة ثورية جديدة إثر بروز ثلاث اتجاهات أو مدارس مهمة تتمثل أساسا في :مدرسة أبريستويث، مدرسة كوبنهاغن، مدرسة باريس. [2]

مدرسة باريس.

أولا : مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز Welse school:

---

[1] – **جهاد عودة، مرجع سابق .ص79**

[2] الحامدي، مرجع سابق، ص 19 .

يركز مفكرو هاته المدرسة Ken Booth و على رأسهم كين على ثلاث مبادئ بوث

فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الأمن، فهم يعتبرون:

ا – **الإنعتاق** : ويمثل الانعتاقEmancipation **كموضوع و مادة للدراسات الأمنية:** حسب" كين بوث "قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، ويهدف الانعتاق عموما في هذه النظرية إلى الحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم، فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية، والتحرر من قيود الطبيعة والندرة. والتحرر من الجهل والخرافات، وهو يسعى إلى العدالة والتحرر من الاستبداد السياسي و الاستغلال الاقتصادي.[1]

ب – **الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية** :حيث يصبح الأمن حقلا معرفيا موضوعه الفرد، ولا يمكن تأطيره من منظور الأمن القومي، هناك العديد من الحالات تتمتع فيها الدولة بالأمن في حين يعيش الأفراد داخلها تحت ظروف انعدام الأمن (و أحيانا تكون هي مسبب انعدامه)، ويؤدي وضع الأفراد في مركزية التحليل الأمني إلى صعود مجموعة من التهديدات و المخاطر غير تقليدية ذات طبيعة مختلفة و متغيرة عن التي هي منصبة حول الدولة، بحكم أن الفرد يواجه تحديات تمتد من العنف الجسدي، الاضطهاد، تردي الوضع الصحي و المعيشي، البطالة و التهميش الاقتصادي، وهكذا يصبح الأفراد عبارة عن انعتاق من مثل هذه الظروف، وهو كفاح مستمر ضد اللاأمن .

ت– **أخيرا :يسلطون الضوء على دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة/ المعرفة الأمنية:**

إذ أن تجاوز المنظور التقليدي للأمن يتطلب أكثر من مجرد نقد خلفية الدراسات الأمنية التقليدية، ولكن أيضا نقد الإطار" المؤسسي "الذي أنتج و كون هاته الخلفيات الأمنية، بمعنى لابد من تحقيق في المسارات التكوينية للحقل المعرفي داخل المؤسسات أي ب :الجامعات، المعاهد، مراكز البحث، الدوائرالحكومية، و المؤسسات و المنظمات غير حكومية و غيرها .كما أن الحقيقة و المعرفة الأمنية– حسب منظرو هذه المدرسة – لا تأتي من الفراغ، كما أ ا ليست مجرد قرا رات و أحكام علمية مبنية على مراقبة ظواهر معنية، بل هي تعبر عن صراع أفكار، وقيم، وتقاليد، و مصالح متباينة داخل الإطار المؤسسي الذي تنتج عنه، و بالتالي تعريف القضية الأمنية يتم دائما بواسطة عملية جدلية و

(1) Ken Booth، *theory of world security* (New York: Cambridge university press USA، 2007). P 112 .

تساوميه بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية، و يعد الانعتاق فيه شرط أساسي يجب أن يبدأ من داخل الأكاديمية كما أشارت لها ريتا توراكRita Taureck في تحليلها لأعمال مدرسة أبريستويث . [1]

ثانيا : مدرسة كوبنهاغن:

مثلت مدرسة كوبنهاغن أحد أبرز إسهامات الحديثة حول إعادة صياغة مفهوم الأمن بتوسيعه لتجاوز الطرح التقليدي العقلاني لدراسات الأمن، وتعتبر أعمال كل من" **باري بوزان**Buzan Barry و جاب دي وايلدJaap de Wilde و **اول ويفر**OLE Weaver وغيرهم من طلبة الدكتوراه الأصغر سنا ممن كانوا يعملون في معهد أبحاث السلام في غوبنهاغن الركائز المعرفية للمدرسة .

تم توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاجن استنادا إلى مفهومي القطاعاتsectors و المستوياتleveles للتحليل الأمني، كما حددها" باري بوزان "سنة 1991 م في كتابه الموسوم ب "" : الشعب، الدول و الخوفPeople, States and Fear و تحليلاته يمكن القول عنها أنها مزيج من الواقعية البنيوية و التحليلات البنائية. [2]

القطاعات الأمنية وتوسيع الدراسات الأمنية :ميز" **باري بوزان** "في نقلته من الأمن القومي التقليدي –المتمحورة حول القدرات العسكرية الدفاعية و الإستراتيجية – إلى الأبعاد الأمنية الجديدة، مبيِّنا ذلك في خمسة قطاعات أساسية **SECURITY IN FIVE SECTORS** للأمن، من القطاع السياسي:(حماية السيادة الوطنية، شرعية الأنظمة، أيدلوجية مؤسسات الدولة)، القطاع العسكري : (تهديدات العسكرية و أمن صلب الحدود الإقليمية و الأفراد)، القطاع الاقتصادي : (اقتصاد الدولة ومنتجاتها و التجارة والوصول للموارد و التسويق، القطاع الاجتماعي : (رفاه الاجتماعي، أمن الفرد، الحريات، المعتقدات، الهويات، القطاع البيئي : (التهديدات الأيكولوجية الكونية التي تهدد كل الدول والكيان الجنس البشري ككل.([3]

---

(1) سيد احمد قوجيلي، ***الدراسات الأمنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن"*** (عمان: المركز العلمي للدراسات، د.ت)، ص 50 .

(2) الحامدي، مرجع سابق ، ص 20 .

)3(Barry Buzan، "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century"، *International Affairs*، *(Royal Institute of International Affairs*، 1991. P 433 .

تعميق الدراسات الأمنية ومستويات التحليل الأمني : انطلق بوزان من تحليل الصور الثلاث التي وضعها" ولتز Waltz (الفرد، الدولة و النظام الدولي) نظرا لصعوبة مرجعية الأمن، غير أن أمن الفرد و النظام الدولي يبقي تابع للدولة باعتبارها المرجعية الأهم و ليس الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية الدولية، فرق بوزان بين الدولة القوية و الضعيفة كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإن كانت قوة الدول و ضعفها يقاس بمدى قدرا ا ماديا حسب التحليل الواقعي الجديد" لوالتز"،فبوزان يرها تابعة لمستوى استقرارها المؤسساتي و مدى انسجامها السياسي و الاجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية و الخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما عقد من مشكلة التحليل الأمني . [1]

من أبرز الفهوم التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن استخدام مفهوم المركب الأمني Complex Security) (لتسهيل تحليل مسألة الأمن في نطاق الإقليم كنموذج لفوضوية مصغرة كما وضحها باري بوزان، حيث يعرف المركب الأمني بأنه" :مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما جعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى."

يرى باري بوزان ان فكرة " **المركب الأمني الإقليمي** Regional Security Complex [2]تفسر الأمن كظاهرة علائقية، اي انه لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية[3] فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة، أو تشابهت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، بحيث لا يرتبط برغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي[4]. ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، والعامل الأساسي في ضبط هذا المفهوم هو مستوى التهديد/الخوف الذي تشعر به دولتين أو

---

(1) قسوم، مرجع سابق، ص 117 .

(2) Ole Waever Barry Buzan، *Regions and Powers the structure of international security* (New York: Cambridge University press، 2003). P p 40 – 43 .

(3) OPTIC. p 143 .

(4) عبد الله الحربي، نفس المرجع سابق، ص 19 .

أكثر بشكل متبادل، و على هذا المنطلق فإن فكرته الأساسية حول" المركب الأمني "تعد دعوة صريحة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية. [1]

كما استخدم باري بوزان مصطلح " المجمع الأمني الإقليمي "للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة متغيرات هي:

-**الحدود** :التي تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية الدول الجوار.

-**البنية الفوضوية** :بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة.

-**القطبية** :التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

-**البناء الاجتماعي** :الذي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات . [2]

ثالثا : مدرسة باريس للدراسات الأمنية:

شهدت بداية التسعينيات صعود الدارسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي، وممارسات الشُرطية(Policing) التي تعالج هذه الدارسات الأمن كتقنية حكومية، بممارسة الضبط و المراقبة الاجتماعية وغيرها، وظهرت معظم هذه الدراسات في باريس تحت اشراف ديديه بيغوBigo Didier نشرت معظمها في مجلة الصراعات و الثقافات (Cultures et Conflits) ، ومن هنا سميت" بمدرسة باريس."

اهتمت هذه المدرسة بالطبيعة الجديدة و المتغيرة للعنف السياسي، وذلك بالتركيز على المستويات الدنيا للأمن و أقل علنية مثل :الجريمة، التصفية، التعذيب و الاختطاف، وغيرها، بدلا من الاهتمام بالتمثيل الكلاسيكي للعنف – القائم على الحرب– ،كما ركزت على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن

---

[1] الحامدي، مرجع سابق، ص 23.

[2] قسوم، مرجع سابق، ص 117 .

المجتمعي، مثل :مشكلة الهجرة، الجريمة المنظمة، مراقبة الحدود و نقاط العبور، وظواهر الاحتجاج و الشغب و غيرها، خصوصا مع وتيرة العولمة الأمنية التي تصاعد الفكرة العالمية" انعدام الأمن"، بإلغاء فرض التميز التقليدي الموجود بين ظواهر خارج أو على الحدود كالحرب و الدفاع و الإستراتيجية و ظواهر أخرى متعلقة بالأمن الداخلي و الجريمة، و النظام العام، لتفتت بذلك فكرة حدود الوطن [1]

تتمثل الأفكار المحورية لأنصار مدرسة باريس في إلقاء الضوء على قضايا و فواعل و حقائق أمنية جديدة في:

أ – **اندماج بين البعدين الأمنين الداخلي و الخارجي** :يرى أنصار هذه المدرسة بضرورة الدمج بين الأمنين الداخلي و الخارجي كشرط جوهري ليمارس الحقل الأمني تأثيراته، لأن التمييز التقليدي التعسفي بين الأمن الداخلي والخارجي – المرتبط بالتصور المدرسة الواقعية حول مفهوم الدولة و السيادة – غير قادر على التكيف مع الأجواء المتوترة عبر الروابط البيروقراطية الجديدة بين مهنيي السياسة، والقضاة، الشرطة، العسكر، و وكالات الاستخبارات، و ذا يُمكن دمج البعدين من رد اعتبار دور بعض الفواعل الأمنية التي كانت إما مقصاة أو خارج التخصص المهني التي أصبحت الآن في قلب الحقل الأمني، لأن قدرا من الإنتاجية تبدو مناسبة لتخفيف التحديات المعاصرة .كما تؤدي عملية دمج كلا الأمنين إلى توسيع أنشطة الأول– الداخلي – و اضفاء الطابع المحلي على الثاني– الخارجي–، كتوسيع أنشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب الشرطية إلى السياسة العالمية، و بالمقابل، يتم إضفاء الطابع المحلي للأمن الخارجي بإضفاء طابع الروتيني للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية . [2]

ب– **دور شبكات مهنيي الأمن و مصادر إنتاج المعرفة/الحقيقة الأمنية** :يعتبر مهنيو انعدام الأمن)أو إدارة القلق (بالنسبة لانصار هده المدرسة بمثابة التمثيل العملي للحقل، و ينتقدون الدراسات الأمنية التقليدية بإهمال دور مهني انعدام الأمن على رغم من أكانت تمثل تقريبا المصدر الحصري و الأكثر موثوقية للمعرفة/الحقيقة الأمنية، و يقول" **بيغو** "في هذا الصدد أن الفواعل و الأجهزة و التقنيات الأمنية

---

[1] قوجيلي، مرجع *سابق*، ص ص 59 – 60 .

[2] الحامدي، مرجع سابق." ص 25 .

هي المنتجة الفعلية للبيانات و المعلومات التي تبنى عليها الحقائق و الاستراتيجيات الأمنية على غرار قدر ا في ممارسة القوة و الإكراه.

ويرجع سبب إهمال مهنيي انعدام الأمن أي التفريق بين الأمنين الداخلي و الخارجي – بمعنى أوضح التمييز بين الشرطي و الجندي– ، إلى إصرار أن فهم العلاقات و القضايا الدولية مستقلة بالكامل عن القضايا الداخلية، فأعطى هذا الدمج للبعدين الأمنين لمهنيي انعدام الأمن فرصة تخطي الحدود الوطنية، الأمر الذي يجعل الحقيقة الأمنية نتاج" نظام عبر وطني "يبدو جلي في نمط الأعمال التعاونية لأنشطة الشرطة و حرس الحدود، التي أصبحت تتجاوز أنشطتها التقليدية لتصل إلى أنشطة خارجية، أيضا توسيع دور الجيش في مجال مهام حفظ و بناء السلام و إعادة الإعمار كما مثل على أنه شكلا من أشكال" الشرطة في الخارج [1]

بصفة عامة، استطاعت شتى المدارس الثلاث إدخال العديد من المفاهيم و الأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراسات الأمنية، كما ساهمت بشكل حيوي في إعادة تصور مفهوم الأمن ولم يعد الأمن مجرد الحماية من التهديدات الموضوعية، و لكن عملية مستمرة من المراقبة و السيطرة المجتمعية، تنعكس في الخطابات الأمنية و المنطق التكنوستراتيجي المرافق له، كما أكدت عليه مدرسة باريس بتحويل الأمن من موقع دفاعي يتمثل في الحماية من التهديد إلى موقع هجومي يتم بتوقع و استباق التهديد عبر ممارسة المنطق التكنوستراتيجي على الأشخاص المشتبه فيهم أو المصادر المحتملة للا أمن.

خلاصة الفصل :

من أهم المصطلحات التي تناولها دارسو العلاقات الدولية هو موضوع الأمن ، فالأمن ورغم صعوبة تعريفه وتشابك مكوناته ، والتعقيدات التي تواجه المنظرين والدارسين ، يمثل المعطى النادر الذي يعبر عن حاجة الفرد إلى الأمان في حياته ووفرة حاجاته الحيوية ، وعدم شعوره كمكون لمجتمع أن قيمه مهددة على يد فاعل دولي يحمل قيما مختلفة عن قيمه .

[1] قوجيلي، مرجع *سابق*."، ص ص 145 – 146 .

كما أن الأمن يأخذ شكلا هرميا في مستوياته ، أسفل مستوياته وأهمها أمن الفرد أو الأمن الإنساني ، وقمته الأمن الجماعي أي المجموعة الدولية ، وفي مجسمه أمن الدولة أو الأمن القومي ، يوازيه الأمن الإقليمي الذي تتلاقى في إرادات الدول المتجاورة جغرافيا .

وللأمن أبعاد أهمها البعد العسكري الذي يعبر في جوهره عن أمن الأمة وحفاظها عن البقاء ، والأمن السياسي المرتبط بشرعية ومشروعية النظام السياسي وإستمراره ، وإقتصادي يتعلق بأمن الموارد وتوفير الحاجيات الأساسية ، ومجتمعي متعلق بالقيم الأساسية للأمة ، بالإضافة إلى أبعاد أخرى .

الإختلافات البينية في التعريف بين تعريف تقليدي يربطه بأمن الدولة ، وتعريف حديث يصل إلى حد ربطه بكل مجالات الحياة ، شكلت الإختلافات النظرية ، التي إختلفت في تحديد مجالاته ولم تختلف في مكنوناته التي تعبر عن عدم الشعور بالخوف من فقدان شيء سواء تعلق بالحياة أو الطعام أو حتى البيئة .

الفصل الثاني : التهديدات والتطورات الأمنية الجديدة للجزائر .

الفصل الثاني : التهديدات والتطورات الأمنية الجديدة للجزائر .

تمهيد .

واجهت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي مجموعة من المشكلات الأمنية ، التي لزالت تلقي بظلالها على أمن الأفراد والمجتمع فيها ، فالإرهاب مازال قائما من خلال عدد من الهجمات المتفرقة ضد الأفراد والمؤسسات وأخرها عملية تيقنتورين وتزوايتين .

كما كان لإفرازات البيئة الأقليمية دور كبير في زعزعة أمن وإستقرار الأمن القومي الجزائري ، فمخلفات ما عرف بالربيع العربي لزالت تلقي بظلالها على طبيعة تكوين الدولة في ليبيا ، التي مازالت تعاني هشاشة المؤسسات ، ونزاعات داخلية حول السلطة ، بالإضافة لعدم قدرة الحكومة المركزية على التحكم في الميليشيات المسلحة ، أما بالنسبة لتونس ورغم تمكنها من تجاوز المراحل الصعبة إلى أن النظام غير قادر على توفير الأمن على مستوى كل حدودها .

أما منطقة الساحل والصحراء ، فقد صارت منبعا لمختلف الجرائم الموجهة للجزائر بسبب هشاشة منظوماتها الأمنية ، إضافة إلى الصراع القائم في مالي بين الشمال والجنوب .

سنحاول خلال دراستنا في هذا الفصل إلى التطرق إلى ثلاث محاور رئيسية هي :

1. التهديات الأمنية التقليدية للجزائر .
2. التطورات الحاصلة بعد الحراك العربي .
3. أزمات الساحل والصحراء .

المبحث الأول : التهديدات التقليدية للأمن الجزائري .

حاولت الدراسة التعرض لجميع التهديدات العالمية للأمن الوطني الجزائري ، والتي تكونت بين الجريمة ومصادرها ، والتي تعتبر في مجملها مرتبطة مع بعضها البعض ، فجريمة المخدرات والإرهاب ، والجريمة المنظمة ، والهجرة غير النظامية ، وأزمات الحدود كلها مشاكل يواجهها الأمن القومي . والتي إقترحت الدراسة بتسميتها التهديدات التقليدية .

المطلب الأول : تجارة المخدرات :

أوضح تقرير للأمم المتحدة سنة 2004 أن تجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من التجارة العالمية، وتعتبر أفغانستان أول منتج لمادة الأفيون إذ يبلغ معدل إنتاجها السنوي ما يقارب3500 طن سنويا بسبب انتشارها الواسع، كما تشير إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2012 إلى تجاوز حجم التجارة العالمية للمخدرات 800 مليار دولار سنويا[1].

تبرز تجارة و تهريب المخدّرات كأخطر تهديد لين يواجه الأمن الجزائري في جناحها الحدودي الغربي، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجّار المخدّرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى. فالمخدرات تشكل تهديد كبير للاقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية و الأمنية الخطيرة، فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالاقتصاد الوطني، بحيث أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط و السلاح و هذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع .وفي الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات[2].

حسب التقرير السنوي لمركز مراقبة المخدرات في العالم فإن خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار بالمخدرات في شمال إفريقيا كان يعتمد على ثلاث محاور:

الأول يمر من أكبر المدن المغربية الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط (طنجة، الحسيمة، الناضور) في اتجاه سبتة و مليلية الواقعتين على شواطئ هذا البحر. و الثاني يمر عبر الجزائر و

---

[1]– قويدر شاكري، " التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001 –2011 " (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015)، ص

[2]– .....، " تجارة المخدرات أنقذت الاقتصاد العالمي "، **مجلة الجيش** (ع : 5016، الجزائر، 2010)، ص

تونس عبر الحدود البرية بين دول المنطقة المغاربية . في حين يهم المحور الثالث دول ساحل جنوب صحراء إفريقيا[1] .

تقدر الإحصائيات التي يقدمها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات اكتشاف محاولات لإنتاج القنب الهندي سنوات 2007 و 2008 الذي تعتبر كمياته المحجوزة في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2000 تم حجز 66262 طن أما في 2012 فقد ارتفعت الكمية إلى 5365 طن مع تسجيل دخول أنواع جديدة و غالية من المخدرات منها الهيروبين 686 غ، الكوكايين8كلغ و 253 ألف قرص ميموس في، و في نفس الصدد تعاملت مصالح الأمن مع 2573 قضية متعمقة بالمخدرات أسفرت عن توقيف 3986 شخص[2] .

وسنحاول في الفصل الأخير دراسة تطور تأثير هذه الظاهرة في الأمن القومي الجزائري .

تشير الارقام التي رصدتها **المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث** إلى تجاوز عدد المدمنين على المخدرات في الجزائر مليون شخص، غير أن الارقام الرسمية تشير إلى تسجيل 400 آلاف مدمن حاليا في الجزائر، وتعد الفئة العمرية ما بين 16 و35 سنة الاكبر[3].

المطلب الثاني : الإرهاب والجريمة المنظمة .

أولا : الجريمة المنظمة .

تعرف الجريمة المنظمة بأنها:

" **السلوك الذي يرتكب إخلالاً بقواعد القانون الدولي و إضراراً بالمصالح التي يحميها، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام و تضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون . أي أنها سلوك (فعل أو امتناع) مخالف للقانون الدولي ,ويضر ضررًا كبيراً بمصالح و أموال الجماعة الدولية ,التي يحميها هذا القانون ,ويستقر في العلاقات بين الدول الاعتقاد بأن هذا السلوك يجب أن يعاقب جنائياً** " .[4]

---

[1]– عيدون الحامدي، " أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر "، ص

[2]- نصيرة براهمة، " إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري (المدمن بين المرض والإجرام) "، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد : 01، جامعة الوادي، سبتمبر 2013، ص 18 .

[3]- " أكثر من مليون شاب مدمن على المخدرات في الجزائر "، على الرابط : http://elraaed.com/ara/watan/27953، يوم : 2013/06/26، تاريخ الزيارة : 2017/03/03 .

[4]أحمد طالب أبصير, « المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي » (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية, جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية, 2010)، ص ص 50 - 51 .

وبالنسبة للجزائر فقد صُنفت في المركز الثاني عربيا بعد ليبيا، والـ 24 عالميا، في مؤشر الجريمة، في تقرير أعده موقع موسوعة قاعدة البيانات "نامبيو"، أحد أكبر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم ، وذلك من حيث متابعة تطور القتل والسطو والسرقة والاغتصاب وغيرها من أشكال الجريمة.

وجاء في التقرير السنوي لموقع "نامبيو" *بخصوص الجريمة المنظمة، أن ليبيا احتلت المركز 22 عالميا في معدل ارتفاع الجريمة والأولى عربيا بتقييم 57.81، تلتها الجزائر في المركز 24 عالميا والثانية عربيا، من مجموع 117 بلدا أجريت عليه عملية المسح، ثم تحل مصر ثالثا، فالصومال، وبعدها سوريا، حيث تعد هذه الدول الأكثر في الوطن العربي التي تشهد اعتداءات يومية وسرقة وسطوا واغتصابا وقتلا.

وتشهد الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعا رهيبا للجريمة وسط الأفراد والعائلات، ما دفع مصالح الأمن المختصة وكذا الخبراء، إلى دق ناقوس الخطر من تنامي معدل الجريمة بشكل ملفت للانتباه، وهو ما يستدعي مخططا استعجاليا لمعالجة الوضع حسب الكثير من المختصين والناشطين .[1]

ثانيا : الإرهاب والإرهاب الدولي .

1. الإرهاب الدولي والتطرف الديني :

يمثل الإرهاب الدولي نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوربا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، ثم اجتاح أوربا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينيات والثمانينيات الماضية كنمط ثان في تطور الظاهرة الإرهابية، أما النمط الثالث فقد ظهر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي[2].

ووفقا لمقاييس القانون الدولي ومبادئ العدالة فإن الإرهاب بالمفهوم الواسع هو كل فعل إجرامي غير مشروع مهما كانت الجهة التي تمارسه سواء أكانت دولة أم تنظيما أم جماعة أم غير ذلك، فالوصف

* - ويصدر مؤشر "نامبيو" بصورة نصف سنوية تقريبًا، إذ يجري العمل عليه طوال العام، وينشر تقريرا كل ستة أشهر، لقياس معدلات الجريمة في الدول، وأحيانًا في العواصم أيضًا.

[1]- " الجزائر الثانية عربيا و24 عالميا في تنامي الجريمة! " ، جريدة الشروق ، الثلاثاء 06 ديسمبر 2016 .

[2]إبراهيم محمود أحمد, « الإرهاب الجديد : الشكل الجديد للصراع المسلح في السياسة الدولية », *السياسة الدولية* 147 , n° 147 (2002).

الإجرامي للفعل لا يتأثر بشخصية الفاعل، وبالتالي فإن العمل الإرهابي لا تنتفي عنه صفة الإرهاب عندما تمارسه دولة أو جهاز من أجهزتها[1] .

وسنتعرض لموضوع الإرهاب في الجزائر بأكثر تفصيل في الفصل الثالث من الدراسة .

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية (غير النظامية) :

و أما الهجرة الغير شرعية تعني:

"**الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر ,أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دو ن الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة ,أي بعيدا عن الأطر الرسمية و القانونية المتعارف عليه دوليا** "[2] .

وتلقت الهجرة غير النظامية محليا و دوليا أولوية هامة من تركيز الحكومات و اعتبرت منطقة الغرب العربي المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا لذلك اتخذت الجبهات الإفريقية كمحطة عبور للوصول إلى الدول الأوروبية . وقد عرفت الجزائر و مع تغيير الحدود الإسبانية و بعد أحداث سبة ومليلة في المغرب، تحول تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل الغربية للوطن الجزائري، فقد ظهر تزايد الأفارقة في شريط الحدود الجزائرية الجنوبية و هم من دول الحدود غالبية من مالي، نيجر، سنغال و تشاد، و استغلوا هذه الفرصة للدخول إلى الجزائر كمرحلة أولية للوصول إلى أوروبا انطلاقا من تمنراست التي هي نقطة التماس بين أقصى الجزائر و الجوار الإفريقي محطة للعديد من الأفارقة المتسللين إلى الجزائر بصفة غير رسمية[3] .

أكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بان عدد المهاجرين الأفارقة بالجزائر يتراوح ما بين 45 ألف إلى 50 ألف شخصا من 10 جنسيات افريقية اغلبها النيجر، وهو ما يشير إليه تواجد المهاجرين الأفارقة بأعداد كبيرة عبر كل ولايات الوطن خصوصا بالشمال بعدما تحولت الجزائر إلى بلد يهجر إليه من مختلف دول الجوار ومنطقة عبور إلى الضفة الأخرى هربا من الظروف المزرية التي يعانون منها في بلدانهم مثلما يشير التقرير ذاته، كما قال أن وضعية المهاجرين الأفارقة في الجزائر تزداد سوءا يوما بعد يوم فمئات الأشخاص يضطرون للمبيت في العراء في الشارع فضلا عن الجوع والبرد وإهمال للأطفال في الأماكن العمومية، ما جعلهم يمتهنون التسول بعدما عجزت الحكومة الجزائرية في التكفل

---

[1] محند ابرقوق, *الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط*, على الرابط الإلكتروني-http://www.politics : ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html, s. d.

[2] - غرهام ايفانز ونوينهام جيفري، *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث* (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث, 2004)، ص

[3] - عبدون الحامدي، مرجع سابق، ص ص 80 – 81 .

بهذه الفئة في الإطار الإنساني مثلما تضيف الرابطة مشيرة في ذات الوقت إلى التوقيفات التي يتعرض لها المهاجرين الأفارقة ما اعتبرتها تعطي صورة مسيئة عن بلد بحجم الجزائر ويجب إيقافها، بالمقابل اتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمنع ظاهرة التهريب والمتاجرة بالبشر[1].

المطلب الرابع : أزمات الحدود :

نظرا لموقع الجزائر الجغرافي الذي تحتله وسط شمال غربي القارة الأفريقية ولطول حدودها البرية التي تبلغ **6.343** كلم، جعل منها بوابة شمالية للبحر الأبيض المتوسط على مد الشريط ساحلي الذي تصل مسافته 1622 كلم، و على حدود بحرية تقدر ب 12 ميلاً بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية وما بين 32 إلى 52 ميلاً بحريا كنطاق للصيد البحري .

يمكن القول أن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية، تجعل من أمنها الحدودي منكشفا على كافة الجبهات شمالا و جنوبا، شرقا أو غربا، خاصة مع شساعة مساحتها و طول حدودها البرية و البحرية و كذا طبيعتها الجغرافية، الأمر الذي يجعل من مراقبة و تأمين هذه الحدود بصفة مطلقة أمرا صعبا[2].

كما تواجه الجزائر العديد من التحديات الأمنية التي تصول حول حدودها البرية و تختلف من حيث نطاقها وشدتها، كما تتداخل و تتقاطع القضايا الحدودية بين المتعدية منها و الثابتة بين الدول في منطقة تكاد تعرف شبهًا من الاستقرار النسبي الإقليمي على مستوى خطوطها الداخلية و الخارجية، وذلك نظرا لالتباس و تشابك الفواعل الدولية مع غير دولاتية، و التي تورطت في خلق مشكلات حدودية و تفاعلات عكسية صّدرت على شتى أبعاد الأمن القومي الجزائري.

ومن أهم القضايا الحدودية في الجزائر نذكر :

أولا : نزاعات الحدود البرية :هناك نوعان رئيسيان من نزاع الحدود البرية .**النوع الأول** الأكثر شيوعا هو ما كان بين حكومتين تتنافسا على مزاعم في نفس المنطقة، أما **النوع الثاني** من النزاع الحدودي البري يحدث عندما يكون طرفي الخلاف على إقرار بموقع حدودهما، لكن المخاوف الأمنية الوطنية هي التي تفسر قرارهم في احتلال أراضي دولة مجاورة[3].

---

[1]- " الهجرة غير الشرعية من الجزائر نحو أوروبا في المرتبة العاشرة عالميا " على الرابط :
http://www.eldjazaironline.net/home/index.php، نشر بتاريخ : 2015/12/19، زيارة بتاريخ : 2017/03/12 .

[2]- عبدون الحامدي، مرجع سابق، ص ص 66 – 67 .

[3] - **Border Security in Africa "Think Security"**, First.E July 2012, p. 07.
<http://thinksecurityafrica.org/wordpress/wp-content/uploads/Border-Security-in-Africa.pdf>

يعد موضوع الحدود الجزائرية المغربية من أكثر المواضيع إثارة للجدل في الساحة السياسية خاصة بالنسبة للمختصين والباحثين في الشؤون المغاربية وهذا نظرا للوضع العام الذي شهده تطور العلاقات بين البلدين منذ بداية التاريخ الاستقلالي لهما، إذ اعتبر النقاش في ملف النزاع الحدودي أحد أبرز القضايا المتشاحنة فيها بين البلدين، و من أكبر الأشكال المرضية التي ميزت المنطقة المغاربية في بداية الستينات، بحكم أنه أفرز نمط إدراكات سلبية أدت إلى تغليب قيم الفرقة على قيم التقارب، وثبت النهج الانفرادي بدل النهج التعاوني، واللجوء إلى العنف بدل الوسائل السلمية للتسوية، كل هذا يعكس بشدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف.

سنحاول انطلاقا مما سبق تحليل الوضعية الحدودية بعرض أصل الأزمة الحدودية من نشوئها و تطورها، وصولا إلى تحديد و تفسير القضايا الأمنية والاقتصادية و الاجتماعية العالقة بينهما.

بعد نيل الاستقلال في سنة1962 ، لم تأخذ الجزائر بعين الاعتبار نقائص التحديد الحدودي السابق و لا طابعه الأحادي، و أعلنت تطبيق مبدأ الإبقاء على الوضع القائم و قد وكدّت الحكومة الجزائرية بإعتماد مبدأ: " **إن حدود الدول الحديثة يجب أن توضع وفق الحدود القديمة للمستعمرات السابقة التي استحلفتها الدول "** ولهذا تُأكد الجزائر على مبدأ عدم المساس بالحدود النابع من أحد الخصائص الرئيسية لسياستها الخارجية، ألا و هي الثبات و الاستمرار، كما ترى أن التمسك بمبدأ الحدود الموروثة عن الاحتلال الفرنسي هو استمرار لمبادئ ثور ا التحريرية.

إن الاختلاف الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول الوضع النهائي للحدود هو الذي شكّل المرحلة الأولى للنزاع الحدودي الجزائري– المغربي، حيث أن كل طرف ارتكز على تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه الحدود، و بعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر موقفها الرسمي إزاء المسألة المتعلقة بالحدود والتصريح بأن بنود الاتفاق السري غير رسمية سواء على المستوى الدبلوماسي أو القانون الدولي، فاعتبرت المملكة المغربية هذه الأخيرة خيانة، و تطور النزاع على شكل تصعيد حاد عن طريق استخدام العنف قبل المرور بمحاولات التسوية السلمية[1].

من نتائج توجس الطرفين من بعضهما البعض، هو السرعة الكبيرة في سباق التسلح بينهما وحجم الإنفاق على التسلح، فيعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، ومضيه في إستتاب الأمن عن طريق الوئام المدني، وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ومع تزامن هذا الوضع مع ارتفاع

[1]الحامدي, « أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر.« ، ص ص 83 -86 .

أسعر النفط بعد سنة 2000، تحولت الجزائر إلى تأمين جبهتها الخارجية برفع نفقات التسلح، بإستراد الأسلحة الروسية .

وتؤكد دراسة ل **فوركاست انترنشونال (Forecast International)** وهي منظمة مختصة في مسائل الدفاع، أن الجزائر إحدى الدول الإفريقية الكبرى في مجال التسلح . ففي سنة2008 خصصت الميزانية العامة 295 مليار دينار جزائري (4.4 مليار دولار) لوزارة الدفاع، كما أنها صرفت، منذ أواخر التسعينيات، ما معدله 3.2 مليار دولار سنويا لشراء تجهيزات ومعدات حربية، و في المقابل ازدادت حمية المغرب في تسليح جيشه، فقد خصص في 2008 حوالي 40 في المئة من مداخيله للنفقات الأمنية، كما رفعت موازنة صندوق شراء المعدات الحربية الملكي وتصليحه من4.5 مليارات درهم (600 مليون دولار) إلى 10.2 مليارات درهم (1.3 مليار دولار)، و دفعه لطلب قروض قيمتها 72 مليار درهم (9.3 مليارات دولار) ستمولهّا موازنات السنوات المقبلة .[1]

ثانيا : الغلق المستمر للحدود بين الدول :يعتبر إغلاق المستمر للحدود من أخف مظاهر التوتر بين الدول .و يمكن أن يحدث غلق الحدود لعدة أسباب، و من أكثرها شيوعا نجد الحيلولة دون تفشي عدم الاستقرار عبر الحدود .و يمثل الإغلاق المستمر للحدود بين الجزائر والمغرب منذ 1994 إلى اليوم مقياس للتوتر السياسي الجاد بين البلدين[2].

[1] ياسين تملالي, *عن مسؤولية أوربا في سباق التسلح بين الجزائر والمغرب*, على الرابط-http://www.al akhbar.com/node/116956, s. d. :

[2] **-Border Security in Africa "Think Security"**, First.E July 2012, p. 07.
<http://thinksecurityafrica.org/wordpress/wp-content/uploads/Border-Security-in-Africa.pdf>

المبحث الثاني : التطورات الأمنية الناتجة عن الحراك العربي .

المطلب الأول : الأزمة السياسية والأمنية في تونس .

تعاني تونس من أزمة سياسية بتداعيات أمنية، فرغم أن الأحداث في تونس كانت سلمية، إلا أن الفترة الانتقالية تشهد أزمة سياسية نتج عنها انعكاسات أمنية كظاهرة الإرهاب والاغتيالات السياسية، عدم الاستقرار السياسي والأمني نجد له انعكاسات على الأمن القومي الجزائري، خاصة في مسألة الإرهاب وتكاليف تأمين الحدود الشرقية، هذه الأخيرة باتت أكثر انكشافا من أي مرحلة سابقة خاصة في ظل تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا.

أولا : أسباب ودوافع الحراك السياسي في تونس .

ثمة العديد من الأسباب العميقة والظرفية، أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخرى خارجية، دفعت إلى الاحتجاجات المطلبية والانتفاضة الشعبية ضد نظام بن على، الذي تم الاطاحة به بعد أربعة أسابيع فقط من الاحتجاجات والاضطرابات في تونس .ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1. **الفجوات الهيكلية في المجتمع التونسي** :كرسها النظام السابق وعمقها بسياساته، إذ أن المدن الساحلية التونسية عرفت مستويات مرتفعة من التنمية، في حين عانت المناطق الداخلية البعيدة عن البحر والمدن الحضرية الكبرى والتي يشكو سكانها من قسوة الطبيعة وشح المياه وندرة فرص الشغل من التهميش والبطالة والفقر والبؤس [1]، بالإضافة إلى بعد تمركز أغلبية المؤسسات السياسية والادارية والتجارية والاستثمارات السياحية، والأقطاب الاقتصادية والمدن الصناعية في المدن الساحلية خاصة في العاصمة تونس وصفاقس وسوسة والمنستير والمهدية، وما زاد من تعقيد الوضع أكثر هو الهوة الكبيرة في مستوى المعيشة بين سان الأرياف والقرى والأحياء الشعبية للمدن الكبرى من جهة، والطبقات الاجتماعية المقيمة في المدن الكبرى وأحيائها الراقية من جهة أخرى[2].
2. **تناقضات النظام السابق** :حيث كان نظام بن علي مشبع بجملة من التناقضات ومظاهر الصراع الاجتماعي والقمع السياسي نتيجة سياساته الأمنية الخانقة[3] ، واستطاع بن علي القضاء على كل منافد الحراك السياسي حيث حول الحزب الدستوري إلى واجهة للشبكة الأمنية والادارية لجهاز الحكم وأفرغه من رموزه التاريخية، وحول النقابات إلى صف الطاعة، وعطل منظمات المجتمع المدني، وأدخل خصومه إلى السجون خاصة من حركة النهضة .[4]

---

[1] - كمال بن يونس، " التهميش الشامل :عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على في تونس"، **السياسة الدولية**، المجلد73 ، العدد 087 ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أفريل 2011، ص 58 .

[2]- سليم بوسكين، تحولات البئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، ص ص 136 – 137 .

[3]– زبير عروس،" دروس من ثورة الشعب التونسي"، **المغرب الموحد**، تونس، العدد :11 ، مارس 2011، 18.

[4]- السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير** .ط1، بيروت : جداول للنشر والتوزيع، 2011 ، ص 20 .

3. **ارتفاع معدلات البطالة والفقر** :استفحلت البطالة في المجتمع التونسي خاصة وسط الشباب، وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 700 ألف فرد.

4. **انتشار ظاهرة الفساد** :بحيث عم الفساد جل القطاعات السياسية والاقتصادية والإدارية، وأحكمت العائلة الحاكمة وحاشيتها قبضتها على الأعمال واستعملوا أجهزة الدولة للإثراء الفاحش على حساب الشعب التونسي، كما عمد أف ا رد العائلة الحاكمة إلى الرشوة واستعمال النفود لتحقيق المصالح الشخصية على حساب القانون، بل إن الفساد أصبح متفشي في كل المؤسسات والادارات[1].

ثانيا : كرونولوجيا الأزمة التونسية (2011 – 2017) .

عرفت تونس منذ نهاية سنة 2010، عدة تطورات سياسية وأمنية كبيرة ومعقدة، بتداعيات مختلفة على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، هذه التطورات بقدر ما كان لها نتائج وانعكاسات داخلية، كان لها انعكاسات خارجية على المستوى الاقليمي، ولذلك نحاول هنا رصد أهم هذه .التطورات السياسية والأمنية التي عرفتها تونس بين 2010 و 2017 .

في 17 ديسمبر 2010 قام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته واهانته من طرف شرطية، وتوفي لاحقا في 04 جانفي2011 مما أدى لاندلاع المظاهرات في سيدي بوزيد وخروج آلاف التونسيين الرافضين للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي يعانون منها، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى انتفاضة شعبية شملت عدة مدن تونسية وأدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة صدامهم مع قوات الأمن، وأجبرت هذه المظاه ا رت الرئيس بن علي على إقالة عدد من وزراءه وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي رفعها المتظاهرون، وأعلن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2014. لكن الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية توسعت في تونس وازدادت حدتها، وهو ما أجبر الرئيس بن علي على الهروب من البلاد ولجأ إلى السعودية في 14 جانفي 2011 [2].

وسنحاول خلال هذا المطلب من الدراسة ذكر أهم الأحداث في الجانبين السياسي والأمني :

1. الجانب السياسي :

بعد هروب بن علي وفي 15 جانفي، تولى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، ولذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفي 17 جانفي أعلن محمد الغنوشي عن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم عدد من رموز المعارضة وأكد على فصل الحكومة عن الأحزاب، وفي 27 فيفري 2011 أعلن محمد الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة ولذلك لفشله في كسب ثقة الشعب .

[1]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 138 .

[2]- محمد لطفي اليوسفي،" الثورة التونسية :الشعب يريد إسقاط النظام ."مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد : 86، 2011، ص 24 .

خلفه الباجي قايد السبسي الذي استمر في منصبه حتى 13 2011، حين قام منصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت بتكليف حمادي الجبالي أمين عام حزب النهضة بتشكيل الحكومة الجديدة . والتي بدأت عملها منذ 24 ديسمبر 2011. كنتيجة للانتخابات التشريعية التي جرت في 23 أكتوبر 2011. وكشفت هذه الانتخابات عن مشهد سياسي جديد في تونس ما بعد" الثورة"، إذ قاد تحالف اسلامي(النهضة)وعلماني(المؤتمر والتكتل)الفترة الانتقالية الأولى في ظروف وصعوبات اقتصادية واجتماعية وتحديات وتهديدات أمنية معقدة، وضغوط سياسية داخلية وخارجية(اقليمية ودولية)، دفعت به إلى التنازل عن السلطة لصالح حكومة كفاءات وطنية تكنوقراطية.

وبعد مقتل شكري بلعيد أعلن رئيس الحكومة حمادي الجبالي استقالته في فيفري 2013 بعد فشل مبادرته في تشكيل حكومة تكنوقراط في ظل الأحداث المهيمنة على الساحة التونسية بعد حادثة الاغتيال، وانتهت مهام حكومة حمادي الجبالي رسميا في 13 مارس 2013 بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي على حكومة علي العريض من نفس الحزب(حركة النهضة) والتي قامت على تحالف ما عرف ب" الترويكا "المتشكلة من تحالف ثلاثة أحزاب هي حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

وفي 29 جانفي 2014 سلم علي العريض السلطة رسميا بعد أن صادق المجلس التأسيسي على حكومة مهدي جمعة .

وجرت الانتخابات التشريعية التونسية في 26 أكتوبر 2014، في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة وحرجة، إذ تعرف أغلب القطاعات الاقتصادية أزمة خانقة تتسم بتراجع الانتاج وارتفاع الاستيراد، وهو ما جعلها تؤثر سلبا في نسبة النمو الاقتصادي، وعلى الصعيد الاجتماعي ظلت نسبة البطالة مرتفعة بنحو 15.5% ، خاصة في صفوف حملة الشهادات العليا .وفي نفس الوقت يتواصل الحديث عن مخططات ارهابية ذات بعد اقليمي لضرب استقرار تونس السياسي والأمني، وخلق حالة من الفوضى إرباك المسار الانتقالي، كما أن المحيط الاقليمي يبدو مضطربا خاصة تداعيات ما يجري في ليبيا من عنف واضطرابات وعدم استقرار. وعلى خلفية هذه النتائج أيضا ستبرز داخل البرلمان التونسي معارضة قوية بإمكانها اسقاط أي حكومة لأي تحالف كان، سواء بقيادة نداء تونس أو بقيادة حزب حركة النهضة، كما لا يخلو تشكيل الحكومة القادمة من تعقيدات وصعوبات ستواجه حزب نداء تونس الذي يكلف رسميا بذلك حسب الدستور، إذ تحكم توجهاته وعلاقاته مع بقية الأطراف خلافات وتناقضات عميقة ايديولوجيا واقتصاديا.

وجرت الانتخابات الرئاسية التونسية في 23 نوفمبر 2014 والتي تحصل فيها الباجي قايد السبسي على نسبة 39.46%، ومنصف المرزوقي على 33.43% ، وهو ما مكنهما من المرور إلى الدور الثاني الذي كان بعد ذلك بشهر، أي في ديسمبر 2014. والتي فاز فيها الباجي قايد السبسي. لذا

كان عام 2014 مفصليا في تحديد معالم المستقبل السياسي لتونس، ومثل نهاية المرحلة الانتقالية بعد الانتهاء من استحقاق الانتخابات الرئاسية .

ولاشك فإن ما أفرزته نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس قد خلف ارتياحا لدى عدد من الفاعلين في الخارج ضد اتجاهات التحول في المنطقة، كما لم يبد اسلاميو النهضة أي إنزعاج من نتائج العملية السياسية، وهذا ما يفسر" الإستثناء التونسي "بكونه استثناء في تمكن هذا النموذج من بناء وانجاز قواعد سياسية تتمتع بدرجة عالية من التوافق.

2. الجانب الأمني :

عرفت تونس منذ الإطاحة بنظام بن على حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني على المستوى الداخلي خاصة بعد بروز الظاهرة الارهابية في تونس، وعلى المستوى الاقليمي خاصة في ظل اللا استقرار الأمني في ليبيا والذي له تداعيات مباشرة على الوضع في تونس، بحيث أضحت تونس مستهدفة في أمنها واستقرارها جراء حالة الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا، وعودة المقاتلين التونسيين من سوريا، وبروز الحركات المتطرفة في تونس كحركة أنصار الشريعة، وخطر القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، والحركات التكفيرية الأخرى خاصة تنظيم داعش الارهابي الذي يحاول نقل نشاطه إلى شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

وشهدت تونس عدة أعمال ارهابية خلال هذه الفترة الانتقالية، راح ضحيتها العديد من رجال الأمن والجيش والشرطة بسبب الاعتداءات الارهابية أو المواجهات مع هذه التنظيمات المسلحة، كما شهدت تونس أعمال اجرامية خطيرة كالاغتيالات السياسية التي راح ضحيتها شكري بلعيد ومحمد البراهمي . وعليه تبقى مشكلة التنظيمات الجهادية عقبة كبيرة أمام المسار الديمقراطي لتونس ما بعد بن

كما تعرف تونس تزايد نشاط التهريب على حدودها، خاصة تزايد نشاط الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والأسلحة بشكل كبير، بحيث بات دخول الأسلحة من ليبيا إلى تونس بشكل متزايد، ولذلك لتخزينها واستعمالها، وهو ما حصل في الأحداث التي يعرفها جبل الشعانبي الذي تتحصن به مجموعات ارهابية وتوجه ضربات لأجهزة الأمن والجيش الذي فقد العشرات من جنوده جراء الأعمال الارهابية الهمجية التي تعرض لها، كما يتم تسويق جزء من هذه الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود التونسية الجزائرية، وهو ما يمثل تهديد مشترك للبلدين، وما هو ما يبرر القلق الجزائري بشأن الوضع الأمني في تونس، خاصة في ظل الطبيعة العلائقية للتهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تمل تهديد للجميع بدون تفريق في الدين والجنس واللغة وبدون الاعتراف بالحدود والأوطان، فهي تهديدات عابرة للحدود والأوطان ومن طبيعة غير تقليدية. وما زاد من المخاوف من هذه التهديدات الارهابية هو ضعف الخبرة الأمنية والعسكرية على المستوى الأمني والاستخباراتي في تونس عن مواجهة هكذا تنظيمات، وبالتالي فالأجهزة الأمنية والجيش تحتاج إلى تكون وتدريب جديد فعال يتماشى مع تحديات ورهانات للمرحلة الراهنة .

كذلك نجد تفاقم الأزمة الاقتصادية بتونس بسبب تدهور الأوضاع الأمنية بعد" الثورة"، بحيث أن الاضطرابات في تونس كان لها تأثيرات اقتصادية خطرة، 1 وهكذا يتضح أن التهديدات الأمنية الموجهة لتونس مرشحة للاستمرار على المدى المتوسط والبعيد، وهي تحتاج لوضع استراتيجية للتحرك الناجح على الصعيد الخارجي تتضمن توسيع دائرة التعاون لمعالجة الخطر الليبي.

فإعادة الاستقرار إلى داخل تونس ومحيطها الاقليمي هي أحد الرهانات الكبرى التي تواجه تونس في هذه المرحلة، خاصة أن معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة بتونس تحتاج إلى مناخ أمني يشجع على عودة حركية التعاون الاقتصادي والاستثمار واعادة إحياء الانشطة السياحية والخدماتية والمبادلات التجارية مع الخارج.

المطلب الثاني : الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا .

شهدت ليبيا منذ سنة 2011 تحولات سياسية وأمنية خطيرة، فبعد الاطاحة بنظام القذافي من قبل دخلت البلاد في أزمة أمنية كان لها (NATO) الميليشيات المسلحة بمساعدة من حلف شمال الأطلسي تداعياتها على أمن دول المنطقة كاملة وعلى رأسها الجزائر التي تشترك مع ليبيا بحدود برية شاسعة جدا، فانتشار السلاح والمجموعات الارهابية والميليشيات المسلحة، ناهيك عن الصراع السياسي حول السيطرة على السلطة والعملية السياسية في البلاد، إضافة إلى تنامي الصراع القبلي والجهوي بين الأقاليم الليبية، جعل من ليبيا على حافة الانهيار والفشل، والمعاناة من هشاشة أمنية خطيرة على مستقبل ليبيا ووحدتها، وعلى أمن المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي.

أولا : أسباب الأزمة الليبية .

1. الأسباب التاريخية والسياسية :

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات ليبيا شرقها وغربها على المكانة والسيادة، فلما كانت طرابلس(غرب ليبيا)عاصمة الدولة في ظل نظام القذفي، كان هناك نوع من التنافس مع الشرق خاصة بنغازي التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات ضد نظام القذافي ومنها امتدت إلى باقي ليبيا.

ونجد أن نظام القذافي قد فقد مشروعيته عبر عقود من الحكم التسلطي، وتآكلت أسس شرعية نظامه وعلى الصعيد الداخلي يمكن القول أن القذافي استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه عبر

سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الافكار شديدة العمومية التي تضمنها" الكتاب الأخضر.[1]

وقد حالت شكلية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد الذي ضرب كافة جوانب الدولة، خاصة في ظل عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية مستقلة عن النظام ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات الليبية قدرا من التسامح لإزاء المعارضة.

2. **انتشار الفساد** :حيث عم الفساد في كافة مجالات الحياة في ليبيا السياسية والاقتصادية...الخ، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف التي تتخبط فيها ليبيا رغم غناها بالموارد الطاقوية(النفط والغاز)، وغياب المعارضة الحقيقية وانسداد قنوات التواصل، فضلا عن القمع الأمني عبر اللجان الثورية، والتي امتدت أدرع قمعها إلى الخارج لتلاحق كل من يعارض نظام القذافي، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي داخليا وارهابي خارجيا.

3. **طبيعة النظام السياسي الليبي** :أي تأثير هيكل النظام السياسي الليبي وأدائه على مر السنوات الماضية، وكيف أدى هذا النظام إلى شيوع حالة من الاحباط وتأجيج مشاعر الظلم والقهر واليأس في نفوس مواطنيه، بحيث تميز هذا النظام ب ضعف بنيته الأساسية و غياب المؤسسات، والعدالة الاجتماعية، وضعف التنمية. وقد إتسم حكم القذافي بشراء الولاءات العشارية بإستخدام عائدات الريع البترولي، وإستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الموالية للنظام [2]. فالأسباب الكامنة وراء تخلف ليبيا السياسي والإقتصادي هو طبيعة النظام السياسي السائد، حيث كمم جميع الأصوات المنادية بالإصلاح .

فليبيا لم تكن تفتقر فقط لآلية حكم راشد تمكّن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شؤون البلاد، بل هي تفتقر إلى المرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة وتتيح تنظيم اطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمور البلاد وتوج القذافي جهوده في تغييب المؤسسات السياسية عن الدولة باعتماده على هيكل غير رسمي للدولة وتسيير السلطة، صاغ قواعده بنفسه واختار كوادره بعناية وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في الدولة وفي الدوائر النخبوية في المجتمع، وتتكون شبكات القذافي غير الرسمية من شبكات سياسية وأمنية واجتماعية[3].

---

[1]- محمد عاشور،" الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، اسحاق كافومبا سواري وآخرون،" تقرير المؤتمر نظرة نقدية

.في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ."بريتوريا، جنوب افريقيا :معهد الدراسات الأمنية، 2011. ص 12 .

[2]- السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 36 .

[3]- زياد عقل،" عسكرة الانتفاضة :الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ."**السياسة الدولية** . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد : 46، العدد : 148، أفريل 2011، ص 71 .

4. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

تعد ليبيا من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز، وتمتلك واحدا من أكبر احتياطات النفط في افريقيا وسابع احتياطي في العالم، إلا أن هذه الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء اقتصاد قوي وبنية تحتية قوية ضرورية لتنمية البلاد، بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة خاصة ثروة النفط والذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام الذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عائداته واستثماراتها. وعوض أن تساهم هذه الثروة في بناء اقتصاد قوي ورفاهية المواطنين، عملت على تعميق الفساد والاستبداد والدكتاتورية، فقد اغتنت عائلة القذافي واتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدد القذافي ثروة البلاد في مشاريع عشوائية حسب نزواته في مشاريع غير ذات جدوى في الداخل والخارج، فضلا عن تبديد القذافي لأموال طائلة في بناء برنامج أسلحة تدمير شامل سرعان ما تنازل عنها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق .[1]

فرغم أن ليبيا تعتبر من الدول الغنية بالنفط الذي يدر عليها بملايير الدولارات، إلا أن هذه الثروة لم تعد بالفائدة على ليبيا والمجتمع الليبي بسبب سوء استغلال واستثمار هذه الثروة في بناء اقتصاد منتج وتحقيق تنمية اقتصادية، بل بقيت ليبيا دوا متخلفة على جميع الأصعدة، وتعاني من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية معقدة .فنجد مثلا ارتفاع مستوى التضخم في ليبيا بلغ حدود 11 % والذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة المواد الغذائية.

5. **التفاوت الكبير في توزيع الثروة :** فالحكم الشخصي التسلطي الذي اعتمد على عائلة القذافي وحاشيته من المقربين والاتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من الشعب الليبي من عوائد الثروة التي تزخر بها ليبيا، بل نجد أن النظام استخدم تلك الثروة في شراء الأنصار وترويض المعارضة أو قمعها[2].

6. الأسباب والدوافع االخارجية :

من الاسباب المباشرة لاندلاع الأحداث في ليبيا هي الأوضاع الاقليمية والمتغيرة التي شهدتها المنطقة العربية، وقد شكلت الأحداث في تونس ومصر دافعا قويا لمسار الأحداث في ليبيا، فسقوط الأنظمة السياسية الدكتاتورية التي حكمت تونس ومصر على مر عقود طويلة شجع الليبيين بحدو حدوهم للإطاحة بنظام القذافي الذي يرى البعض أنه استعبد الشعب الليبي. وعلى الرغم من تشابه الظروف والدوافع المشتركة التي أدت إلى موجة الاحتجاجات والحراك الشعبي في تونس ومصر واليمن وليبيا، لكنها اختلفت في الأساليب والوسائل التي تراوحت بين السلمية والعنفية، وكانت الصفة السائدة في ليبيا

[1]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 151 – 152 .
[2] - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 152 .

هي أسلوب العنف من قبل المحتجين أو ما يسمى ب" الثوار الليبيين "والعنف المضاد الذي كان من قبل النظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي [1].

نخلص في الأخير إلى أن النظام السياسي الليبي السابق، مَالَ إلى التركيز الشديد للسلطة في يد القذافي ومجموعة صغيرة من أفراد أسرته وحاشيته، في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية تتميز بالكفاءة (تغييب متعمد للمؤسسات)، واحتكار الاقتصاد في يد أقلية واحتكار وسوء توزيع الثر وة، انعكست كل هذه العوامل في السياسة والاقتصاد على طبيعة القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي، مما أدى إلى تزايد السخط الشعبي وتصاعد نقمة الرأي العام ضد النظام السياسي الحاكم في ليبيا، خاصة بعد الحراك السياسي والشعبي ضد بعض الأنظمة السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بدءً من تونس ومصر، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار النظام الليبي.

ثانيا : كرنولوجيا الأزمة الأمنية الليبية :

بدأت الأحداث في ليبيا بمظاهرات في 15 فيفري 2011 م، بعد الاحتجاجات والأحداث التي شهدتها تونس ومصر، إذ اعطتها دفعا كبيرا في المضي حتى اسقاط النظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي، وذلك بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي وعدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي[2].

أثناء بداية الحراك الليبي منتصف فيفري 2011 م توقع أغلب المتابعين للشأن الليبي سيناريو مغاير لما حدث في تونس ومصر، وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي الليبي وضعف هياكل الدولة وتفتت القوات المسلحة لعدة خلايا تفتقر للقيادة المركزية والعقيدة العسكرية الواضحة، كذلك اختلاف طبيعة القيادة السياسية والزعامية في البلدان الثلاثة، فالقذافي رجل متقلب المزاج حيث تختلف تحالفاته ومواقفه وفقا لتبدل مصالحه التي لا تحكمها رؤية محددة أو توجه ايديولوجي عام، ولكنها تحدد من خلال عقليته التي تفتقر للمنطق السياسي، كما أن القوى والتيارات السياسية المعارضة داخل ليبيا أضعف بكثير من مثيلاتها في مصر وتونس[3]. و يمكن تقسيم مراحل الثورات الليبية على النحو التالي :

مرحلة الإرهاصات والإنطلاق :

بدأت الإرهاصات الأولى لما عرف بالثورة الليبية في الأيام الأخيرة من جانفي 2011 عندما اندلعت المظاهرات في درنة وبنغازي وبني وليدة اعتراض على تأخر تسليم الوحدات السكنية التي كانت الحكومة مسئولة عن بنائها، تلى هذه المظاهرات نداءات على شبكة الانترنت للتظاهر ضد النظام الحاكم على

[1]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق، ص 104 .

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق. ص 102 .

[3]- سليم بوسكين، مرجع سابق، 154 – 155 .

مدونة الكاتب الليبي المعارض جمال الحاجي الذي اعتقل في طرابلس في الأول من فيفري، وأيضا على صفحات الفايس بوك. وبعدها صارت أحداث 17 فبراير محطة للمطالبة بإسقاط نظام القذافي[1] .

مرحلة بداية الصراع المسلح :

وجاءت شرارة البدء في 15 فيفري بعد اعتقال المحامي والناشط السياسي فتحي تربل وهو محامي مذبحة سجن ابوسليم حيث خرج المئات من أهالي الضحايا في مظاهرات ببنغازي للمطالبة بإطلاق سراحه وأخذت أعداد المتظاهرين تزداد حتى بعد اطلاق سراحه، ولم تستمر الاحتجاجات والمظاهرات السلمية طويلا حيث أجبر التعامل العنيف من قبل قوات أمن النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل، ثم أخذت الأمور في التحول بعد أن تشكل معسكرين داخل ليبيا أحدهما موال للقذافي والآخر معارض له، حيث نشأ معسكر المعرضة من خلال المعارك بين" الثوار "وقوات القذافي والتي أسفرت عن سيطرة المعارضة على مدن شمال شرق ليبيا من طبرق مرورا بدرنة والبيضا والمرج وصولا إلى بنغازي، وتزامن هذا مع بدء الانشقاقات بين صفوف معسكر نظام القذافي، وكانت حركة الانشقاقات بالغة الأهمية حيث خلقت كوادر بين" الثوار "في ليبيا كانوا في أشد الحاجة إليها وساعدت في تنظيم معسكر المعارضة أكثر لأن الانشقاقات جاءت على مستويات مختلفة قانونية وأمنية وعسكرية، كما أعلن قبائل كبرى في المنطقة الشرقية كقبيلة ترهونة وقبيلة الورفلة تأييدهم للمعارضة وهو ما أضاف بعدا اجتماعيا وثقافيا تجلى ذلك في صورة دور تعبوي لعبته هذه القبائل على أرض الواقع[2].

ومع توسع الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقالها إلى غرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة العقيد" معمر القذافي" وانضمامها إلى الثوار .وبدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا .

مرحلة التدخل الدولي :

إن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية، مما جعل مجلس الأمن في 23 فبراير 2011 يتبنى قرار تحت رقم 1970، يقضي بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي. وجاء الانشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته، نتيجة لتداعيات هذه الأزمة، التي تعدت التراب الداخلي لمركز الصراع، لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي بل وللعالم كله .مما استدعى ليلة 19 من مارس تدخلا فجائيا لحلف شمال الأطلسي(الناتو)في اللحظات الأخيرة في ساعة متأخرة لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب، «فجر الأوديسة » ذلك اليوم بعملية عسكرية سميت"القذافي ."وهذا بعد صدور القرار الأممي

[1]- زياد عقل،" الأزمة الليبية : من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي ."**ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة 17، العدد : 196، افريل 2011، ص 45.

[2]- زياد عقل، مرجع سابق، ص 46 .

1973. بحيث تبنى مجلس الأمن الدولي في 18 مارس 2011 بأغلبية كبيرة القرار رقم 1973 الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين [1].

مرحلة سقوط نظام القذافي :

ويطلب القرار السابق الذكر من الأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون** إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء من الخبراء لمساعدة لجنة مجلس الأمن في مراقبة العقوبات، كما يطلب من الدول الأعضاء التنسيق فيما بينها، ومع الأمين العام لضمان تنفيذ هذا القرار[2].وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي، حتى تمكن" الثوار "من القبض على" معمر القذافي "واعدامه في 20 أكتوبر 2011. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا.

ورغم أن لحظة سقوط نظام القذافي شهدت توحدا للانتماءات المتنازعة على هدف واحد، وهو إزاحة نظام القذافي، إلا أن ما أعقب هذه المرحلة من استقطاب بين القوى المشاركة في الانتفاضة الشعبية والتمرد على النظام، سواء كانت مدنية أو عسكرية، علمانية أو إسلاماوية، وضعف للسلطة الانتقالية وفقدان الدولة لوظيفتها الأمنية والتنموية لصالح الميليشيات والمجموعات المسلحة، مثّل بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية والنزاعات الداخلية تكاد تصل إلى حرب أهلية، وتكريس إشكاليات الهوية الوطنية، علاوة على عودة دور القبائل للتأثير في مجريات الحياة السياسية[3].

ويبدوا أن حلفاء الأمس قد أخفقوا في ايجاد نقاط تقاطع تجمعهم في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، بدليل التجاذبات التي برزت سنة 2014 مع العمليات التي قامت بها قوات خليفة حفتر على بنغازي، ثم اتسعت رقعتها في اطار ما يعرف ب" عملية الكرامة"، ثم الهجمات التي سجلت من قبل ميليشيا فجر ليبيا ومصراتة وزلتين ضمن ما يعرف بقوات درع ليبيا وغرفة ثوار ليبيا، والتي أعطت انطباعا بأن ليبيا تتجه نحو التقسيم، خاصة مع اعلان انتخاب مجلس للنواب في طبرق[4].

مرحلة الإنفلات الأمني والنزاع المسلح :

وحسب عديد الخبراء فإن ليبيا تعاني من هشاشة أمنية تسهل فيها الأنشطة غير المشروعة لتجارة السلاح والمخدرات وغيرها، وتساهم الوضعية الأمنية في ليبيا في إحداث اختراقات كبيرة في المنطقة لن يستطيع الخيار العسكري لوحده من حل المعادلة الليبية المعقدة، ثم إن حالة اللاتوازن بين القوى الليبية جعل كل طرف يسعى إلى حسم هذا الصراع عن طريق العنف والسلاح، مع اطالة من عمر المرحلة الانتقالية، وهو وضع يعزز موقع الجماعات المسلحة في الميدان ويعطيها هوامش حركة خاصة مع تدعيم التنسيق بين أنصار الشريعة وعدد من الجماعات المسلحة في ليبيا.

---

[1]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 156 – 157 .

[2]- القرار رقم 1973، الأمم المتحدة .متوفر على الرابط الالكتروني : www.un.org/ar

[3]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 159 .

[4]- سليم بوسكين، ص ص 159 – 160 .

ويسير الوضع في ليبيا نحو مزيد من التدهور مع ارتفاع وتيرة الصراعات المسلحة والقتال بين ميليشيات فجر ليبيا المحسوبة على الإسلاماويين وحلفاءها" الجهاديين"، التابعة لحكومة عمر الحاسي المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والمتمركزة بطرابلس من جهة، وبين قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر المدعومة من قبل حكومة عبد الله الثني المتمركزة بطبرق والتي حظيت باعتراف المجتمع الدولي. وتعيش ليبيا اليوم لحظات فارقة وخطيرة في ظل تعدد الأزمات وانتشار الميليشيات المسلحة وعدم وجود توافق وطني أو خطاب قادر على لم الشمل الليبي مند رحيل القذافي واسقاط نظامه، كما تعاني ليبيا كذلك من الافتقار إلى وجود مؤسسات فاعلة وقوية قادرة على تحجيم دائرة الأزمات التي تتسع معالوقت في ظل مجتمع قبلي[1]. أما مناطق النزاع المسلح في ليبيا حاليا فإنها تتمثل في ما يلي:

المناطق الشرقية:

حرس المنشآت النفطية: ويتكون من كتائب من أجدابيا ومقاتلين من قبائل الشرق، أبرزها قبيلة المغاربة، بدعم عسكري مباشر من رئاسة أركان مجلس النواب في طبرق، إضافة إلى منتسبي" جهاز حرس المنشآت النفطية "النظامي السابق " .

قوات فجر ليبيا: وهي في الهلال النفطي عبارة عن ائتلاف يسمى" شروق ليبيا"، مكون من" كتيبة الفاروق "من مصراتة، و"أنصار الشريعة "من سرت، بقيادة" درع الوسطي "من مصراتة

المناطق الغربية:

قوات فجر ليبيا": التي تديرها" غرفة ثوار ليبيا "من العاصمة طرابلس التي تسيطر عليها بشكل كامل، وتتألف من" درع الغربية "من مدينة الزاوية، بقيادة ارسلامي أبو عبيدة الزاوي، وكتيبة" أنصار الشريعة من مدينة صبراتة، و"درع الوسطى "من مدينة مصراتة.

غرف عمليات رئاسة الأركان :في المنطقة الغربية، وهي غرفة مستحدثة من قبل" الجيش الوطني" المدعوم من مجلس طبرق، وتتألف من كتائب الزنتان وكتائب شفانة .التي تحارب ما يسمى ب" الإسلام السياسي"، في إشارة إلى المؤتمر الوطني وحكومة طرابلس.

المناطق الجنوبية :

تطغى على هذه المنطقة السيطرة القبلية، فمعظم المعارك التي اندلعت فيها كانت لأسباب قبلية بحتة .وباستثناء قوات تابعة لمدينة مصراتة تسيطر على مدينتي سبها والجفرة، فإن سكان كامل مناطق الجنوب الليبي يتخذون موقف الحياد من العمليات العسكرية خارجها .وحضور القوات التابعة لطرابلس

[1]- " مسارات الخروج من الأزمة الليبية تتشابك على طاولة المفاوضات"، جريدة العرب .العدد 9817، يوم: 03 فيفري 2015. متوفر على الرابط الإلكتروني : http://www.alarab.co.uk

في تلك المنطقة أكبر من حضور القوات التابعة لطبرق .ومن آن إلى آخر تندلع في المنطقة معارك ذات طابع قبلي غير سياسي[1].

مرحلة بين الحوار والصراع والإرهاب :

وعموما هناك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، أولا :المواجهات العسكرية، ثانيا: التدخل الخارجي، ثالثا :جهود الحوار .

وانتجت التفاعلات في ليبيا مشهدا سياسيا بشرعيتين متنازعتين؛ مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي، ورغم تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا، فإن هذا الخيار لم يحقق انجازات كبيرة بسبب عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، ووجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيدا عن الحسم العسكري، وذلك استنادا إلى واقع التسليح الذي تتمتع به المجموعات المسلحة والميليشيات في ليبيا.

كما عرفت ليبيا في سنة 2014 تطورا أمنيا مهما وخطيرا، ويتعلق الأمر بالتنظيم الارهابي"داعش " الذي طور علاقاته بالمجموعات المسلحة في مدينة درنة شرق ليبيا التي تعرف انتشارا كبيرا لمجموعات مسلحة مثل" مجلس شورى شباب الاسلام "الذي يضم تنظيم" أنصار الشريعة"، حيث يتبع المجلس فكريا وحركيا تنظيم" داعش "الارهابي، وهذا ما يجعل من مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد هذا التنظيم الارهابي الخطير في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي[2].

المبحث الثالث : التطورات الأمنية في الساحل والصحراء .

[1]- عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

[2]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 162 – 163 .

يعتبر الساحل الافريقي منطقة حيوية بالنسبة لأمن الجزائر الوطني، فأي تحولات أو تغيرات، أو تحديات أو تفاعلات في هذه المنطقة ينعكس مباشرة على الجزائر، ولذلك تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى ضمان استقرار هذه القاعدة الخلفية والمحورية لأمنها الوطني، وتعمل الجزائر على ضمان استقرار الدول والأنظمة ومنع بروز تهديدات ومخاطر أمنية من شأنها أن تحدث اضطرابات ومشاكل، كما تهدف من خلال آليات العمل الدبلوماسي والحوار والتنسيق بين مختلف دول المنطقة إلى مواجهة أي تهديد أمني ورفض أي تواجد أجنبي لأن ذلك من شأنه أن يهدد أمن واستقرار الجزائر.

عرفت هذه المنطقة شهدت في السنوات الأخيرة عدة اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة، ولعل من أبرزها تنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح...الخ، ناهيك عن الأزمة السياسية والأمنية التي تشهدها مالي منذ حدوث التمرد الطوارقي في شمال مالي وبعده الانقلاب على الرئيس المالي أمادو توماني توري من طرف أحد ضبط الجيش، حيث تعفنت الأوضاع وتسبب في قيام فرنسا بعملية عسكرية تحت غطاء دولي في شمال مالي ضد متمردي الطوارق بهذه استعادة شمال مالي وتوحيد البلاد ومحاربة الارهاب،

المطلب الأول :الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي

تعد منطقة الصحراء الكبرى الافريقية من أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر ب :9065000 كلم² حيث تمتد على 4830 كلم من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر، وتمتد جنوبا بعمق 1930 كلم داخل منطقة الساحل الافريقي. وتشمل الصحراء الكبرى :موريتانيا والصحراء الغربية والنيجر ومصر وجزء من مناطق جنوب المغرب وتونس والجزائر، والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان.

أما منطقة الساحل الافريقي فهي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد غربا من السينغال وموريتانيا، مرورا بمالي والنيجر وبوركينافاسو وشمال نيجيريا، وتشاد والسودان واثيوبيا شرقا. كما يستعمل مصطلح الساحل الافريقي للدلالة على الدول المنضوية تحت تجمع" اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفافCILSS "، وتضم :تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو وموريتانيا والسينغال وغامبيا وغينيا بيساو والرأس الأخضر[1].

ومؤخرا تم انشاء تجمع دول الساحل الخماسي، بحيث قرر رؤساء الدول الخمس :موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو، وتبلغ مساحة هذا التجمع 5.37 مليون كلم² وبتعداد سكاني يبلغ حوالي 61.67 مليون نسمة.

وتعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق في العالم فقرا وحرمانا بسبب النزاعات والحروب وقساوة العامل الطبيعي والمناخ، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل الافريقي، ومن المهم التأكيد على أن العامل المناخي أذى دور كبير في رسم الخريطة الاقتصادية

[1]- Edmond Bernus et autres, " Le Sahel oublie " .Revue Tiers Monde. Vol 34 , N 134, 1993. P 311.

والأمنية في المنطقة. وتتخبط في مشاكل أمنية وتنموية تتجاوز قدرات وامكانيات هذه الدول .وتتميز بتنوع اثني وعرقي وديني ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي في المنطقة، حيث تعتبر منطقة الساحل والصحراء الكبرى فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة [1].

الشكل رقم : خريطة توضح منطقة الساحل الإفريقي[2] .

المطلب الثاني : الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

[1] - Emmanuel Grégoire et Jean Schuitz, « Afrique noire et monde Arabe : continuities et ruptures, Orstom Institut de recherche pour le development, 2000, P 8.

[2]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 177 .

تتسم بمنطقة الساحل الافريقي يتعقد وتشابك المسائل الأمنية، وترتبط حالة اللا استقرار واللا أمن في منطقة الساحل عموما بعوامل داخلية، فهو نتيجة لوجود جماعات معارضة لها أنشطة ضد الأنظمة والسلطات المركزية وتسعى للإطاحة بها، فالحرب التقليدية بين الدول عوضت بهذه الجماعات الداخلية تحت دولتية لها امتدادات عابرة للأوطان. كما تعرف منطقة الساحل الافريقي صعود فواعل غير دولتية تتحرك دون الدولة وخارجا عن سلطة النظام المركزي، وتتمثل هذه الفواعل أساسا في منظمات الجريمة المنظمة والارهاب العابر للحدود وشبكات التهريب...الخ [1].

وتعتبر هذه المنطقة منطقة عبور للمخدرات بمختلف أنواعها والهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية والشرق الأوسط مرورا على الدول المغاربية خاصة الجزائر وتونس والمغرب وليبيا هذه الأخيرة أصبحت مركز عبور سهل في متناول هذه الجماعات والتنظيمات والشبكات الاجرامية بسبب الأزمة الأمنية التي تعرفها منذ سقوط نظام القذافي.

وتعاني المنطقة من عدة اختلالات على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وهو ما يعقد أكثر من المشاكل الأمنية الموجودة، بحيث أن هذه الاختلالات يغدي بعضها بعضا مما من شأنه أن يعقد مسألة ايجاد حلول لهذه المشاكل، فعلى الصعيد الاجتماعي مثلا يلاحظ الضعف الشديد في توفر شروط الحياة والعيش الكريم، وتفاقم مظاهر البؤس والفقر فأغلب السكان يعيشون تحت خط الفقر، وانتشار الجهل والأمية بحيث أن نسبة الأمية هي الأعلى في العالم في هذه المنطقة ب 54 % كذلك ضعف الأداء الاقتصادي للدول الذي ألقى بظلاله على الوضع الاجتماعي لشعوب المنطقة، واستغلال هذه الأوضاع من بعض الأطراف لتحريض العرقيات وانشاء حركات تمرد ومعارضة للسلطات المركزية.

وعلى الصعيد السياسي هناك احتمالات تهاوي الانظمة القائمة كما في مالي والنيجر وليبيا، نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، والذي يشجع في كثير من الأحيان الانقلابات العسكرية وحركات التمرد كما حدث في مالي والنيجر، وعليه تزايد مخاطر حالة اللا استقرار وتعقد الخلل الوظيفي والاداء المؤسساتي لهذ الدول، فضعف الدول يشير إلى اختلال الوظائف وعدم انتظامها ونقص القدرة على التسيير لمؤسسات وأجهزة الدولة خاصة الحيوية[2] .

المطلب الثاني :أسباب الأزمة المالية

هناك عدة أسباب وعوامل محلية واقليمية ودولية متشابكة أدت إلى تفاقم الأزمة في مالي بشكل خطير في السنوات الأخيرة.

---

[1]- ولفرام لاشر،" الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ."مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط(بيروت)، متوفر على الرابط الالكتروني : http://carnegie-mec.org، ص5 ، يوم : 13-09-2012 .

[2]- وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا (ترجمة :كاظم هاشم نعمة) ليبيا :أكاديمية الدراسات العليا)، 2004، ص 34 .

أولا :الأسباب والعوامل المحلية" الداخلية "للأزمة المالية

ويمكن اعتبارها الأسباب والعوامل الرئيسية في اندلاع الأزمة في شمال مالي وتفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية إلى حد يمثل خطورة وتهديد للدولة وكل الاقليم، ولعل من أبرز وأهم هذه الأسباب والعوامل ما يلي:

-هشاشة الدولة والتركيبة السياسية والفراغ السياسي وضعف الحوكمة في الدولة المالية.

-إهمال المناطق النائية خاصة اقليم أزواد في شمال مالي، بحيث يتهم الطوارق الحكومة المالية بالإهمال والتهميش الاقتصادي المتعمد للشمال الطوارقي[1] ، كما يتهمون المسئولين باختلاس أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة.

ركزت الحكومة المالية في عهد الرئيس أمادو توماني توري الذي حكم البلاد بين 2002 و 2012 ضرورة الاعتماد على شبكة فضفاضة من الجهات الفاعلة والمشبوهة للحفاظ على سيطرة الدولة على الشمال بدلا من العمل على توسيع سلطة الدولة لتشمل منطقة النزاع والتمرد، والتي تمنع مناطق الشمال التي تتميز بشساعة المساحة وقلة السكان من الانزلاق إلى التمرد المسلح ضد الحكومة المركزية في الجنوب، والإستعانة بميليشيات للقيام بوظائف الدولة، وكان يشتبه في علاقة الرئيس بشبكات إجرامية على علاقة مع القاعدة والمسماة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. AQIM. كما أن قبائل الطوارق لم تقبل بالخريطة التي رسمها الإستعمار الفرنسي والتي تفصل قبائل الطوارق عن بعضها بحدود الدول المجاورة، فخلقت لديهم رغبة في الإنفصال[2] .

العلاقة بين الطوارق في شمال مالي والحكومة المركزية معروفة بطابعها الصراعي الذي عادة ما تقطعه فترات هدوء منذإستقلال مالي 1960 ، أم أخر أزمة والتي تشكل تهديدا خطيرا في المنطقة فقد بدأت سنة 2012 بقيام الطوارق بتمرد مسلح واعلان انفصال اقليم ازواد،حيث يعود الإحساس بالعداء إلى فترة حكم أول رئيس مالي مودي بوكيتا الذي لم يولي أي اهتمام بتنمية اقليم الشمال الذي يقطنه الطوارق عانى من فقدان مقومات البنية التحتية الأساسية، ومارس سياسة تعسفية تجاههم، مما ولّد ليهم شعورا بالغبن والتهميش والاقصاء، وهو ما جعلهم يعلنون عن تمردهم ضد الحكومة المركزية سنة 1963 انطلاقا من مدينة كيدال مطالبين بحقوقهم السياسية، إلا أن تمردهم قمع بشدة من طرف الجيش المالي، وسرعان ما قاموا بتمرد آخر للأسباب ذاتها في سنة 1990، لكن تم قمعهم بشدة أيضا، وقد ظلت المناوشات بين الطرفين تندلع من حين لآخر، إلى أن تطورت عملية تمرد واسعة في ماي2006 رفع خلالها الطوارق مطالب بالحكم الذاتي لمناطقهم في شمال مالي، وقد انتهى هذا التمرد بعد وساطة

---

[1]- بدر حسن الشافعي،" التدخل المؤجل :الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .جانفي 2013، ص 121 .

[2]- سامي صبري عبد القوي،" الطوارق ودولة" أزواد.."عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف ."**ملف الأهرام الاستراتيجي** .مركز .الدراسات السياسية والإستراتيجية .القاهرة .السنة 18، العدد 210، جوان 2010. ص67.

جزائرية والتي أسفرت عن توقيع اتفاق بين الحكومة المالية ومقاتلي الطوارق في جويلية2006، نص على" ان يتخلى المقاتلون الطوارق عن المطالبة بالحكم الذاتي للإقليم الأزوادي، في حين تتعهد الحكومة المالية بالمسارعة في تنمية مناطق الطوارق "ورغم ذلك ظلت الأسباب المحركة للتمرد كامنة لدى الطوارق تتحين الفرص للإعلان عن نفسها، لكنها بمرور الوقت تطورت للمطالبة بالانفصال وتأسيس دولة مستقلة لهم، على غرار ما حدث في جنوب السودان[1].

ثانيا :الأسباب الخارجية للأزمة المالية

من أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة الأمنية المالية نذكر مايلي :

الأزمة الليبية : يعتبر نجاح من يسمون بثوار ليبيا في الإطاحة بنظام معمر القذافي سنة 2011 حافزا لظهور تمرد طوارق مالي، فعودة الطوارق المجندين في قوات القذافي الإفريقية والذين قاتلوا إلى جانب القذافي ضد" الثوار"، وقد أشعلوا فتيل التمرد بعد عودتهم إلى ديارهم في شمال مالي، بحيث بدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في جانفي 2012 أي بعد عودة هؤلاء المقاتلين مباشرة كما سمحت الأزمة الليبية للمتمردين من الإستفادة من السلاح الليبي المنتشر في المنطقة بعد انهيار نظام القذافي ودخول ليبيا في أزمة أمنية وسياسية خطيرة، بحيث باتت ليبيا تمثل خزان كبير للسلاح بمختلف أنواعه حتى الأسلحة الثقيلة للجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة المتشددة وحتى لعصابات الاجرام المنظم وشبكات التهريب، فحصول هذه الجماعات المسلحة في شمال مالي على دعم بشري من طرف المقاتلين الطوارق الذين كانوا في ليبيا ودعم بالأسلحة [2] والعتاد حفزهم أكثر على القيام بتمردهم على الحكومة المركزية، وقد اتضح هذا جليا من خلال الانتصارات التي حققها المتمردون ضد الجيش المالي، الذي لم يكن ليتحقق لولا السلاح الليبي الذي دخل إلى شمال مالي. كما أن الأزمة في ليبيا وقيام" الثوار "بالتمرد والانتفاضة ضد نظام القذافي والاطاحة به شجع الطوارق و زاد في حماستهم للمطالبة بوطن قومي أسوة بمطالب الأكراد، خصوصا بعد أن أصبحوا أكثر وعيا وأكثر تسليحا من ذي قبل[3]. ومن العوامل التي ربطت أزمتين المالية والليبية نذكر مايلي [4]:

- العلاقات الأثنية التي تربط بين طوارق جنوب غرب ليبيا وطوارق شمال مالي، وسبق وأن دفع القذافي الأموال للحركات الإنفصالية الطوارقية عن مالي .

---

[1]- سامي صبري عبد القوي، مرجع سابق، ص 67 .

[2]- مركز الجزيرة للدراسات،" أزمة مالي :متاهة الانقلاب والانفصال"،على الرابط الإلكتروني:
http://studies.eljazeera.net في : 2012/04/08.

[3]- أحمد دياب،" الأحداث في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية"، **شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد : 153، 2013، ص 215 .

[4]- أحمد دياب، مرجع سابق، ص 223 (التحولات الأقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري) .

- الشبكات المتبادلة بين التنظيمات" الجهادية "المسلحة، خاصة في شرق ليبيا التي تشكل "خزانا جهاديا "للمنطقة، ونظيرتها في شمال مالي، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.
- رواج الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة بسبب عدم قدرة الجيش الليبي بعد الإطاحة بالقذافي من التحكم في الميليشيات التي كونت الفصائل المعارضة للنظام السابق، وهذا ما سهل إنتقال الأسلحة بين ليبيا وطوارق مالي .

المطلب الثالث : كرونولوجيا الأزمة الأمنية في مالي .

أولا : مرحلة بداية الصراع المسلح :

وكما سبق وأن بيّنا فإن الأزمة في ليبيا أدت دور كبير في تغذية التمرد في شمال مالي، بحيث كان لعودة المقاتلين الطوارق من ليبيا محملين بالأسلحة والخبرة العسكرية، وبدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في 17 جانفي 2012، وكان التمرد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي فرع من الحركة الوطنية الأزوادية تأسست في أكتوبر 2012، وتتكون من خليط من الجماعات المسلحة ترتبط في ما بينها بولاءات وتحالفات فضفاضة ومشروطة، وقد قامت هذه الحركة على أسس هشة وكانت عرضة إلى التوترات السياسية والايديولوجية والقبلية، ومع ذلك وحّدت المعركة هذه الجماعات المتباينة، وهدأت الخلافات في ما بينها، وفوجئ الجنوب بسرعة التمرد الشمالي الذي قام بحسم عسكري ضد قوات الجيش المالي.

ثانيا : مرحلة مابعد الإنقلاب :

الأمر الذي تسبب في استياء وغضب شعبي ضد الرئيس توري وتعاطيه مع الحرب أو التمرد، ومن هنا حدث تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش، اذ اطاح مجلس عسكري بقيادة ضابط صغير هو هيا أمادو سانوجو بالرئيس توري في 22 مارس 2012 مستفيدا من الأوضاع السيئة والمتأزمة والهشة التي تمر بها البلاد، وذلك قبل أسابيع فقط من انتهاء فترة ولاية الرئيس المخلوع .ودافع سانوجو عن الانقلاب العسكري الذي قام به ضد الرئيس توري على أساس أن توري أخفق في توفير التجهيزات الكافية لقوات الأمن والجيش لإنجاز مهمتها في الدفاع عن سلامة أراضي البلاد، وكان الانقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة المذلة التي مني بها القوات المالية على أيدي متمردي الطوارق[1].

[1]- رقدي عبد الله،" مسألة استقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر ."ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول :المقاربة الأمنية الج ا زئرية في الساحل الافريقي، في24-25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة، ص 05 .

ثالثا : مرحلة إعلان الإنفصال :

وفي أفريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال إقليم أزواد" شمال مالي "عن مالي بعد أن طاردت القوات الحكومية من كيدال وغاو وتمبكتو .غير أن" دولة أزواد "لم تعترف بها أي دولة في العالم ولا حتى الدول المجاورة، واقليميا جاءت أكثر المواقف رفضا من كل من الجزائر والنيجر نظرا لتخوفهما من اعادة انتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديهما.

وحتى الحركة الوطنية لتحرير أزواد هُزِمتْ بدورها على يد جماعة أنصار الدين والمجموعات المسلحة الأخرى التي طرتها من المدن .بحيث استغلت هذه المجموعات والتنظيمات المسلحة ضعف الدولة المالية للسيطرة على الأوضاع في الشمال، بحيث انقض تنظيم انصار الدين بزعامة إبراهيم آغ غالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، على المدن الرئيسية في إقليم أزواد وهي :كيدال وغاو وتمبكتو، وبذلك تفككت مالي إلى قسمين وتفكك الجيش المالي وتشتت أكثر[1].

رابعا : مرحلة التدخل الخارجي :

بعد الاطاحة بالرئيس أمادو تومانى توري ضغطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الايكواس ECOWAS على سانوجو للتنازل عن السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة ديونكوندا تراوري إلا أن الحكومة الجديدة عجزت عن اثبات وجودها أمنيا وسياسيا[2].

وأمام هذا الوضع تعالت أصوات التدخل الأجنبي في مالي لوضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم، وضرورة القضاء على هذه الجماعات الارهابية المسلحة، واعادة الأوضاع لما كانت عليه من قبل، خاصة في ظل العجز والهشاشة التي تعاني منها الدولة المالية وفشل الجهود السلمية في احتواء الأزمة، وكانت فرنسا من أبرز المنادين بضرورة التدخل في مالي عسكريا، وكان لها ذلك من خلال عملية"سرفال " بمباركة ودعم دولي واقليمي.

شرعت فرنسا تدخلها العسكري في مالي، بطلب من الحكومة المالية لمساعدتها في مواجهة المسلحين الإسلاماويين، كما استندت على قرار مجلس الامن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012، الذي سمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لاستعادة الشمال، فضلا عن مبررات فرنسا من قبيل منع قيام كيان سلفي إرهابي في المنطقة يشكل تهديدا للمنطقة والعالم.

إلا أن الأسباب الحقيقية وراء التدخل الفرنسي في مالي هي حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، ومحاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ خاص بفعل الوجود الاستعماري

[1]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 188 – 189 .

[2]- رقدي عبد الله، مرجع سابق، ص 05 .

الفرنسي السابق، خاصة وأن المنطقة تحتوي على ثروات نفطية وغازية ومعدنية كبيرة، تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية والليبية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين.

وهذا التدخل الفرنسي في مالي كرس أكثر سياسة" فرنسا– إفريقيا،(France–Afrique) تمثل امتدادا للهيمنة الفرنسية على افريقيا.

وكان مجلس الأمن الدولي قد وافق مبدئيا في 5 أكتوبر 2012 بموجب القرار رقم 2071 على ارسال قوة قوامها ثلاثة آلاف عنصر تابع للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا(الايكواس)،[1]مدعومة لوجيستيا من طرف بعض الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى شمال مالي التي صارت في يد بعض القوى المسلحة، ثم اشترط مجلس الأمن في 12 أكتوبر 2012 ضرورة أن تقدم الايكواس تفاصيل ومتطلبات خطة التدخل العسكري في فترة اقصاها 45 يوم، وبالفعل قامت دول الايكواس بالموافقة على إرسال 3300 جندي تابعين لها إلى مالي، ووضع خطة الانتشار تفعيلا لقرار مجلس الأمن 2071 وذلك بالتنسيق مع الحكومة المالية ومع خبراء أمنيين وعسكريين تابعين للأمم المتحدة والشركاء الدوليين كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي، وكذلك دول الجوار، كما تم رفع هذه الخطة للاتحاد الافريقي الذي قام بدوره برفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة[2].

وفي 20 ديسمبر 2012 اصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 2085 ينص على الموافقة على ارسال قوات دولية لمساندة ودعم الجيش المالي في مواجهة التمرد والجماعات المسلحة في الشمال، على أن تقوم قوات الايكواس بالعمليات العسكرية على أن تتولى دول هذه المنظمة دعم هذه القوات، وكانت فرنسا قد تعهدت بدعم هذه القوات لوجيستيا، إلا أن تقدم الجماعات المسلحة وتمكنها من السيطرة على مدن مالية جديدة وزحفها نحو العاصمة باماكو وتمكنها من الاستيلاء على أسلحة وذخائر تابعة للجيش المالي، هذا إلى جانب مطالبة الرئيس المالي يوكوندا تراوري مساعدة فرنسا قد قدم حجة للتحرك العسكري الفرنسي السريع في مالي، وبالفعل قامت فرنسا بالتدخل عسكريا من خلال عملية سرفال بداية من جانفي 2013 .[3]

وكانت العملية العسكرية الفرنسية في مالي مبنية على ثلاث مراحل أساسية حسب وزير الدفاع الفرنسي جون ييف لودريان، المرحلة الأولى تقضي باستقرار جنوب مالي وحماية العاصمة باماكو، والمرحلة الثانية هي وضع القوات الافريقية التي ستقاتل الجماعات المسلحة في أماكنها، أما المرحلة الثالثة فهي بدء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة لاستعادة شمال مالي واعادة توحيد البلاد[4].

---

[1]- أميرة محمد عبد الحليم،" مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب"، ملف الأهرام الاستراتيجي(.القاهرة :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .)السنة 19، العدد 218، فيفري 2013. ص 19 .

[2]- سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 190 -191 .

[3]- أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق .ص 19 .

[4]- بدر حسن شافعي،" التدخل المؤجل :الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات .السياسية والإستراتيجية(.القاهرة :مركز الأهرام.) العدد 191، جانفي 2013. ص 122

شكل رقم : خريطة تبين مواقع المتمردين والجيش الفرنسي والمالي وقواعد الإرهابيين [1].

خلاصة الفصل :

عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات موجة من العنف والتي عرفت بالعشرية السوداء، هذه المشاكل الأمنية رافقتها إنتشار لمهددات أمنية أخرى هذه المشاكل تطورت بشكل ملحوظ، ولم تتوقف عند تلك المرحلة، إرتئينا تسمية هذه التهديدات بالتهديدات التقليدية نظرا لأن الجزائر تعاني من هذه الأزمات منذ

[1]- سليم بوسكين، ص 192 .

أكثر من عقدين، فالخلايا الإرهابية مازالت قائمة فيما يعرف بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي تحالفت مع الجريمة المنظمة، فخلقت مشاكل أمنية للجزائر تمثلت في ارتفاع نسب الجريمة المنظمة، بالإضافة لرواج تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية .

أما أهم التهديدات الأمنية الجديدة فتمثلت في إفرازات الربيع العربي، من الأزمة الأمنية في ليبيا، والتي خلقت مشاكل جمة للجزائر وعقدت من مؤمورية المؤسسات الأمنية الجزائرية، أما الدولة الثاني التي تؤثر حالتها في الجزائر فهي تونس، التي ورغم تجاوزها مراحل في عملية الانتقال الديمقراطي مازالت تعاني من المشاكل الأمنية بسبب ضعف الأجهزة الأمنية فيها .

ومن إفرازات البيئة الأقليمية أيضا ما نجم عن ما يحدث في منطقة الساحل والصحراء خاصة دولة مالي، حيث تسبب الصراعات بين أزواد الشمال الذين يعتبرون جناحا عسكريا لتحرير التوارق و الحكومة المركزية عاملا لحالة لاإستقرار في المنطقة .

الفصل الثالث : إنعكاسات التطورات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري

الفصل الثالث : إنعكاسات التطورات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري

تمهيد :

لقد أنعكست التطورات الأمنية الجديدة التي تزاوجت مع التهديدات الأمنية التقليدية المعروفة في المنطقة، على الأمن القومي الجزائري سلبا، مما أدى إلى ظهور أزمة أمنية على التخوم المحاذية للجزائر، وتطلب هذا الأمر استنفار الجهود الأمنية الجزائرية خشية من أن تصل هذه التهديدات الأمنية إلى الأرض الجزائرية، وقد بدا واضحا تأثر الجزائر بهذه الظروف خاصة في وقوع حالات لهجومات إرهابية على أملاك الدولة .

إن معرفة الجزائر بمختلف التهديدات الأمنية وتجربتها مع الإرهاب، وكفاءة قيادتها الأمنية والعسكرية، كلها عوامل ساهمت في بناء إستراتيجية لمواجهة هذه التطورات الأمنية قبل أن تؤثر على إستقرار البلاد .

سنحاول خلال هذا الفصل من الدراسة التطرق إلى النقاط التالية :

1. تأثير التطورات الأمنية على الأمن في الجزائر .
2. تأثير التطورات الأمنية على العقيدة الأمنية الجزائرية .
3. الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية لمواجهة التطورات الأمنية الجديدة .

المبحث الأول : تأثير التطورات الأمنية على الأمن في الجزائر .

لقد شكلت هذه التطورات الأمنية تهديدا حقيقيا لعلى الأمن القومي الجزائري، على مستوى مجموعة من المستويات، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد، أو المجتمع، أو الدولة، وحتى على الأمن الإقليمي في المنطقة، لذا سنحاول التطرق إلى تأثير هذه التطورات على المستويات التالية :

المطلب الأول : الإنعكاسات على مستوى أمن الحدود :

طالما شكل أمن الحدود الشرقية والجنوبية والغربية تحديا أمنيا للجزائر منذ فجر الإستقلال، نظرا لشساعة حدودها من جهة، أو ضعف الأجهزة الأمنية في الدول المجاورة، أو سوء العلاقة مع الجار كما هو الحال مع المغرب من جهة أخرى . وقد زادت هذه التطورات الأمنية في تعقيد هذه المشكلة وفق ما سنتطرق إليه فيما يلي :

أولا : ارتفاع تكاليف تأمين الحدود الشرقية مع تونس :

تزايدت الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، خاصة في ظل ضعف الجيش والأجهزة الأمنية في تونس بسبب الاضطرابات والمشاكل الداخلية، وضعف الامكانيات، وقلة الخبرة والاحترافية التونسية في هذه المسائل الأمنية الخطيرة، اضافة إلى الاختراقات الأمنية للحدود التونسية.

فمنذ اندلاع الأحداث في دول الجوار تونس وليبيا ومالي، أي منذ نهاية سنة 2010، وميزانية الدفاع الوطني في ارتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات السياسية والأمنية في دول الجوار .وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني والاستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات اضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني من أجل إحباط أي عملية أو محاولة المساس بالأمن القومي، وأمن المجتمع والأفراد.

و الجدير بالذكر أن تخصيص الجزائر لهذه الامكانيات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها الشرقية مع تونس، وفي ظل استمرار الاضطرابات والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية، من شأنه أن يعمل على تشتيت القوى وادخال الجزائر في دوامة أمنية لاستنزاف امكانياتها وقدراتها وتشتيت جهودها، وهذا له انعكاسات خطيرة سواء على المستوى العسكري، وعلى الجانب الاقتصادي لأن هذه

الامكانيات المسخرة من شأنها أن توجه لأنشطة وبرامج تنمية وطنية أحسن مما تذهب في انشطة استنزافية لمقدرات البلاد[1].

ثانيا : ارتفاع تكاليف تأمين الحدود الشرقية مع ليبيا :

بالإضافة للأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس، إن سقوط نظام القذافي أدى إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم، بسبب غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير امكانيات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا [2].

لقد أدت التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا إلى عواقب وخيمة ليس فقط على أمن الحدود الجزائري في جهته الشرقية بل شكلّت تهديدات محدقة على المنطقة المغاربية والساحلية ككل، فالحدود الليبية منكشفة بسبب تداعيات الحرب فيها وانهيار الجيش الليبي مختلف أسلاك الأمن ، إضافة لاستفحال اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي) من شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية عبر الحدود، الأمر الذي أدى إلى ضعف مراقبة الحدود وأتاح لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، و التنقل الحر للجماعات المسلحة، الإرهابية و الإجرامية، و صار إنهيار الدولة الليبية مصدرا لإنتاج للأمن و عدم الاستقرار وانعكس سلبا على كافة دول الجوار . [3]

مع انهيار الجيش وقوات الشرطة إبان الاقتتال الذي شهدته ليبيا خلال سنة 2011 ، حلت مكانها أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة، التي تصف نفسها بالكتائب التي تعمل باسم ثورة 17 فيفري وبما أن العديد من هذه الجماعات لم يشارك على نحوٍ واسع في القتال ضد قوات القذافي، فإن ولاءها بالكاد كان يتعدى القبائل التي جاءت منها، وهذا كان واضحا بشكل خاص في المناطق الحدودية الليبية، التي كانت بعيدة عن المعاقل الثورية في بنغازي ومصراتة والجبال الغربية . إن الفراغ في السلطة الذي

---

[1] – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 146 .

[2] – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 168 .

[3] عبد النور بن عنتر, « إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي », *المستقبل العربي*، ع : 273، 2007، ص 125 .

نجم عن غياب القذافي تسبب في نشوب صراعات محلية للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة وأيضا بين الحكومة المركزية والعديد من الكتائب .وقد استولت الكتائب، التي جاءت بعضها من قبائل نائية، في فرض رؤيتها الخاصة لوظائف الدولة، على مراكز حدودية بدلا من القوات المسلحة الليبية ووزارة الداخلية، حيث انخرطت في أنشطة مراقبة الحدود الخاصة . وفي أماكن أخرى، تقوم القبائل الحدودية بالقتال من أجل السيطرة على طرق التجارة أو فقط بانتهاز الفرصة، لتصفية حسابات قديمة مع أولئك الذين يرون أنهم غير ليبيين أو من أنصار القذافي [1] .

صحيح أن أعمال العنف تراجعت إلى حد ما، إلا أن المناطق الحدودية الليبية لا تزال في حالة من الصراع، فمع تفتت دور الجيش الليبي في إدارة ومتابعة عمليات مراقبة الحدود وفشل/انهيار الدولة الليبية، أصبحت بعض القبائل الحدودية الليبية، مثل التبو والطوارق – وكلتاهما من المجموعات العرقية غير العربية التي تقطن جنوب الصحراء – ميالة أكثر للعنف و أقل جنحًا للسلم و للثقة بالدولة أو التعاون معها، ومنه دخلت ليبيا في معضلة مجتمعية أمنية قائمة على فكرة" **الفوضى الناشئة** emerging– anarchyعلى حد تسمية" باري بوزنBarry R Posen " أين تجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحقيق أمنها الخاص، كل على حدا، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية الاعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي[2]، فازداد بهذا حالة اللاستقرار المجتمعي و الأمني، وأصبحت البلاد أكثر خطورة وغير قابلة للعودة للاستقرار كما كانت عليه سابقا في وقت القذافي، وذلك عظًم من مهمة حماية الحدود الجزائرية الليبية من جهة أخرى.

ثالثا : أزمة الساحل الإفريقي ومشكلة الحدود الجنوبية :

الساحل الإفريقي هو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال و السافانا في الجنوب و يمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، و في الحقيقة أن معظم أراضي هذه المنطقة ذات طبيعة مناخية صحراوية قاحلة

---

(1) Frederic Wehrey, « The Struggle for Security in Eastern Libya », Carnegie Endowment for International Peace (Carnegie Paper, 2012). P 05 .

(2) الحامدي, « أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر.« ، ص 105 .

تنعدم فيها شروط الحياة العادية[1] ، ومع ذلك تبقي خزانا كبيرا للموارد الطبيعية و الطاقوية اكسبها بعد جيوسياسي للتنافس الإقليمي على الصعيدين الاقتصادي و الاستراتيجي بين القوى الأجنبية (دول الاتحاد الأوروبي من بينها فرنسا و كذا الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة أخرى وأفضى أيضا إلى زيادة المشاكل الأمنية والتداعيات على استقرار المنطقة و تأمين حدود الدول المجاورة، تحديدا على حدود الجزائر الجنوبية المتاخمة معها من جهة أخرى[(2)].

رابعا : المشاكل الأمنية على الحدود الغربية :

شهدت الجزائر مؤخرا معضلة أمنية حقيقية على حدودها مع المغرب بسبب شبكات تهريب المخدرات، حيث حجزت وحدات حرس الحدود 146 طنا من المخدرات المغربية كانت مهربة إلى الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة2014 ، بالإضافة إلى شبكات أخرى تنشط في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية .وهو ما دفع السلطات الجزائرية لإطلاق مشروع" نظام المراقبة الإلكترونية " بهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب [(3)] .

المطلب الثاني : الإنعكاسات على أمن الأفراد والمجتمع .

قد أدت التطورات الأمنية إلى ارتفاع مجموعة من المؤشرات التي تشكل تهديدا لأمن الفرد والمجتمع والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

أولا : ارتفاع الظاهرة الإرهابية :

كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس، تمثل جبهة استقرار أمني بالنسبة للجزائر قبل اندلاع الأحداث في تونس مع نهاية سنة 2010، ومع بروز النشاط الارهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشعانبي ومنطقة الكاف، استشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديد على حدودها، وقامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود، ناهيك عن تقديم الدعم

[(1)] ظريف شاكر, « البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية :التحديات و الرهانات » (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة, 2011.(

[(2)]الحامدي, « أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر.« ، ص 68 .

[(3)]– بودح, مرجع سابق ، ص 150 .

لتونس ماديا ولوجيستيا، والقيام بعمليات التعاون والتنسيق الأمني بين الجانبين لمواجهة والتصدي لهذه التهديدات ومحاصرة والقضاء على الارهاب الذي بات يشكل تهديداً مشتركاً للطرفين[1].

وما يلاحظ هو إزدياد إلتحاق الشباب التونسي بالجماعات الارهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، فمن بين منفذي الاعتداء الارهابي بعين أميناس جنوب الجزائر كان منهم 11 تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد فيهم التونسيين[2].

فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الارهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الارهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا. [3]

ثانيا : تزايد نشاط الجريمة المنظمة

يلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية(مع الجزائر وليبيا)،أين استغلت جماعات وشبكات الجريمة والتهريب الإضطرابات والمشاكل الداخلية في تونس للقيام بأعمال التهريب خاصة المخذرات والأسلحة التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة.

ولعل أبرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا إلى تونس، أين يتم تخزين واستعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال ارهابية، وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو ما يشكل تهديد صريح لأمن واستقرار الجزائر، فوصول هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الارهابية المسلحة خاصة وأن ليبيا باتت تشكل خزان سلاح في المنطقة للجماعات الإرهابية يعني المزيد من الاجرام والعمليات الارهابية ومزيد من الضحايا في الارواح ومزيد من الخسائر المادية ومزيد من عدم الاستقرار.[4]

---

[1]– سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 146 – 147 .

[2] – صابر رمضان،" أبعد من مالي :أزمة الشمال الإفريقي "، **جريدة القدس**، العدد : 7346، جانفي 2013، ص 18 .

[3] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 168.

[4] – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 147 .

تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الاطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دولة هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لإنتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الاحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في أفريقيا .[1]كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسيب، وبحيث تزايد نشاط تهريب وتجارة السلاح بشكل رهيب في المنطقة، أين أصبح يمثل انتشار السلاح الليبي أحد الأسباب الرئيسية في الاضطرابات التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء الاعتداء الارهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر .[2]

وهو ما يفرض على الجزائر أعباء اضافية مادية وعسكرية وأمنية...الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عن هذه الأنشطة الاجرامية الخطيرة.

ثالثا : تحالف الإرهاب و الجريمة المنظمة

إن تهديدات الأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل أخذت منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل و المؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي .ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح

---

[1] – سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 169 .

[2] – كمال القصير،" جيوبوليتيك المغرب العربي :قراءة في ديناميات عام 2014" ، مركز الجزيرة للدراسات، في 01 جانفي 2015، متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.eljazeera.net

في بداية جوان 2010 في تيزاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان خلال عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. [1]

و تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع، الأفراد)، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون)، وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين .وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري[2].

يمكن تلخيص العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، في كون أنه بعد تضييق الخناق في الجزائر على الجماعات الإرهابية من طرف قوات الأمن، لجأت هذه الجماعات إلى إستبدال مصادر التمويل التقليدية التي عرفتها فترة التسعينيات، والتي كانت تعتمد على طرق إسناد وتمويل قائمة على مجموعات تنشط في وسط المجتمع سواء بفرض دفع أموال على المواطنين، أو مساهمات جماعات الإسناد والدعم التي كانت تربطها علاقات مصالح مباشرة مع الجماعات الإرهابية، أما اليوم فتعتمد الجماعات الإرهابية على الأموال التي مصدرها تجارة المخذرات، التجارة بالأسلحة، وغيرها من الوسائل غير المشروعة [3].

---

[1] سارة بودح, مرجع سابق ، ص 156 .

[2] قوي بوحنية, « الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي », مركز الجزيرة للدراسات, 2012. ص 08 .

[3] – سارة بودح ، مرجع سابق ، ص 160 .

المطلب الثالث : الإنعكاسات على أمن الدولة .

أولا : التهريب والمتاجرة بالسلاح:

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة" الثوار"، وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة .وعلى رأسها الجزائر .فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أن حالة اللا أمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي وفتح المجال أمام المنظمات الإجرامية والارهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وداعش وغيرها. [1]

ثانيا : الهجومات الإرهابية على مؤسسات الدولة .

هجوم تيقنتورين :

إن الخطر الإرهابي الذي أضحى هاجساً أمنياً و خطراً كبيراً لاسيما بعد حادثة" تيقنتورين 2013)" (التي أخذت أبعاداً دولية،و في قراءة لهذه العملية الإرهابية يمكن القول أنها كانت عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية بالجزائر بحيث و بتاريخ 16 جانفي 2013 على الساعة الخامسة صباحاً قامت مجموعة إرهابية مدججة بالسلاح وصلت في ثلاث سيارات بمهاجمة حافلة كانت تقل حوالي 19 عاملاً أجنبياً من مجمع إنتاج الغاز بتيقنتورين مرفوقين بعناصر من الدرك الوطني كانت متوجهة نحو مطار عين امناس .و قد أسفر هذا الاعتداء على مقتل شخصين، جزائري و بريطاني و جرح 06 أشخاص، 4 جزائريين، بريطاني و نرويجي، بعد ذلك قامت مجموعة الإرهابية باقتحام قاعدة الحياة التي تبعد ب 03 كلم و كذا منشأة معالجة الغاز محتجزة 41 رهينة من بينهم أمريكيين و فرنسيين و بريطانيين و يابانيين وسط تبادل لإطلاق النار مع قوات الجيش الوطني الشعبي. [2]

---

[1] – مهدي تاج،" المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 20 أكتوبر 2011، متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.eljazeera.net

[2] بودح سارة ، مرجع سابق ، ص 02 .

و هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع إنتاج الغاز" تيقنتورين "الذي تم تشغيله سنة 2006 و الذي يعالج الغاز الطبيعي و الغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر ب 09 مليار متر مكعب في العام موجهة للتصدير لا سيما نحو السوق الأوروبية، يستخرج من حقول تيقنتورين و حاسي فريدة و حاسي وان ابشو و وان تارديرت [1].

ثالثا : إحتمالات وصول الإرهاب الداعشي :

ما تكبده تنظيم الدولة الإسلامية كما يعرف أو " داعش " في سوريا والعراق، وذلك بسبب النجاحات التي يحققها كل من الجيش السوري والكتائب المدعمة له، بدعم لوجيستيكي لسلاح الجو الروسي، وما حققه الجيش العراقي على الأرض بدعم كتائب الحشد الشعبي، كل هذه العوامل ساعدت في تحول نظر هذا التنظيم إلى منطقة شمال إفريقيا في ظل وجود البيئة المناسبة (الدولة الفاشلة في ليبيا، تفشي الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء)، لذا عبر قادة التنظيم في مرات عديدة أن وجهتهم المستقبلية هي الجزائر، ويتلقى التنظيم الناشئ دعمًا لوجستيًّا وبشريًّا غريبًا، وهو ما أهَّله إلى تولي زعامة التنظيمات الجهادية الأممية (بيعة معلنة من أكثر من 70 سرية إفريقية و10 تنظيمات و112 كتيبة إسلامية مسلحة)، ولذلك فالتخوف الأمني الجزائري والهواجس لا يمكن إنكارها، رغم نبرات الاستخفاف المنبعثة بشكل تهكمي من طرف بعض الفاعلين السياسيين الجزائريين؛ ولذلك فالمؤسسة العسكرية الجزائرية ترى في استفحال وتمدد الجماعات الراديكالية المسلحة خطرًا لا يمكن تجاهله، في هذا السياق كشف تسجيل صوتي إعلان الجزائر ولاية جديدة لتنظيم داعش، فقد أعلن البغدادي في تسجيل بث يوم الجمعة 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 عن استراتيجية جديدة قائلاً:

---

[1] محمد الصالح بوعافية, « دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تينقتورين النفطية ,« . dans*الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية* (جامعة قاصدي مرباح, ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ، 08 -03 -2014 .

"إننا نبشركم (يخاطب أتباعه) بإعلان تمدد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة، إلى الجزائر وليبيا ومصر وبلاد الحرمين واليمن، ونعلن قبول بيعة من بايعنا من إخواننا في تلك البلدان، وإلغاء أسماء الجماعات فيها، وإعلانها ولايات جديدة للدولة الإسلامية، وتعيين ولاة عليها". [1]

رابعا : النزاعات الأثنية و المذهبية :

تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تحديا حقيقيا لاستقرار الجزائر، بل إنها تؤثر سلبا على وحدة وتماسك النسيج الوطني في البلاد، لا سيما أن مثل هذه النزاعات تصنف في أغلب الأحوال على أنها بمثابة صراعات اجتماعية ممتدة، إذ تتمثل في كونها تتعلق في جزء كبير منها بمنظومة القيم لدى المكونات الاجتماعية، التي لا يمكن التفاوض بشأنها أو مقايضتها.

ويمثل ملف المكونات الاجتماعية والثقافية أحد أهم وأخطر التحديات التي تواجه الجزائر، لا سيما أن المواجهات التي تدور رحاها بين الأقليات، خاصة بين العرب والأمازيغ، والعرب والطوارق.

بالإضافة إلى ثورة المعلومات التي يعيشها العالم، وظهور حركات اجتماعية ممتدة وعابرة للحدود، وكذلك تنامي ظاهرة العولمة، وتنامي المخاوف لدى الأقليات بسبب تهديدات الهوية، والتي تلعب جميعها دورا رئيسا ومحوريا في تعزيز التوتر بين المكونات الاجتماعية لأي دولة، وليس الجزائر فقط، وكما ساعد ظهور الحركات ذات التوجهات الأصولية على تذكية مثل هذه النزاعات.

وتعد ولاية غرداية الواقعة جنوب الجزائر أحد المناطق التي تشهد هذا النوع من الصراع حيث حصلت مواجهات طائفية بين أتباع المذهبين المالكي و الإباضي من العرب و الأمازيغ، وفشلت كل المحاولات الرسمية التي تقودها الحكومة الجزائرية، وكذلك المحاولات الأهلية، لنزع فتيل تلك الأزمة بين أطرافها، التي تعود بجذورها إلى رواسب العلاقات التاريخية والنزعات العرقية بين الطرفين، منذ أيام الاستقلال، مما جعلها بمثابة الوقود المغذي للصراع الذي يشعل تلك المناوشات، إذ أسفرت هذه المواجهات عن سقوط ضحايا كثيرين من الجانبين . منذ اندلاعها في نوفمبر2013 ، والذي خلف مقتل تسعة أشخاص وجرح400 ، فضلا عن نهب وإحراق مئات المحالات التجارية والمنازل.

---

[1] – قوي بوحنية، مرجع سابق ، ص ص 2 – 4 .

غير أن هذه الأحداث ليست الأولى في المنطقة التي تبدأ باشتباكات ثم تأخذ أبعادا طائفية ومذهبية، لتبقى الأسباب الحقيقية في كل مرة غير واضحة، وتتباين تفسيرات المراقبين لأصول ما يقع في غرداية، إن كانت تنبع من منطلق طائفي بين الأمازيغ والعرب، أو مذهبي بين الإباضيين والسنة، في حين يرجعها آخرون إلى تفسيرات اجتماعية واقتصادية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطنين في المنطقة.

ويمكن القول إن بروز جماعات دينية عابر للحدود والتي يأتي في مقدمتها، تنامي الظاهرة الأصولية السنية المتشددة في العالم العربي بشكل قوي خلال الفترة الأخيرة، واحدة من تلك العوامل التي ضاعفت من حجم واستمرار الصراع، حيث إن الخطاب المتشدد من الجماعات الأصولية السنية المتشددة ساعد في الطعن في عقيدة الإباضيين، لا سيما ذلك الا ام الذي يساق بأن الإباضيين هم على مذهب الخوارج، وهو ما ساعد في بقاء واستمرار أحد عوامل الصراع على مر الوقت، وخلق صراعا على الهوية بين أبناء المنطقة، فضلا عن العامل الاقتصادي المتردي للمنطقة، وارتفاع معدلات البطالة بين السكان.

إضافة إلى ذلك، تشهد الجزائر أيضا صراعا بين العرب والطوارق، خاصة في مدينة" برج باجي مختار "بولاية أدرار جنوب الجزائر، قرب الحدود مع مالي، ورغم أن السلطات الجزائرية تسعى لاحتواءها من خلال الاستعانة بعقلاء المدينة من سكان القبائل العربية وقبائل الطوارق، إضافة إلى مراجع دينية لمواجهة هذا الصراع، فإن عامل الامتداد السكاني على الحدود يبقى واحدا من أخطر تحديات هذا الصراع، حيث غالبا ما يلجأ سكان المناطق الحدودية إلى أبناء عمومتهم في البلد المجاور لدعمهم في الصراع، وهو ما قد يعطي بعدا إقليميا أو حتى دوليا للصراع، و ربما يولد نزعات انفصالية لم تكن في الحسبان، وأخف الأضرار التي تنتج عنها هو دخول فاعلين آخرين من خارج الحدود إلى قلب الصراع.

وقد أظهر التعامل الحكومي ذو الطابع الأمني مع تلك الأزمات، عدم القدرة على السيطرة على الموقف، الأمر الذي يوجب بالتالي ضرورة أن تفكر الحكومة في وضع حلول أخرى أكثر نجاعة في احتواء هذه النزاعات .ويأتي في مقدمة الحلول التي يجري إهمالها من جانب الحكومة الحل التنموي، حيث إنه إذا غابت التنمية بمختلف أنواعها تظهر هذه النزاعات، لا سيما الإثنية منها والعرقية. [1]

خامسا : أزمة الدولة الفاشلة (Failed state) (الدولة المنهارة (Collapsing state)) :

[1] بودح, مرجع سابق ، ص 162 .

إن كون التهديدات العسكرية من جانب القوى الكبرى فيما بينها يشكل خطرا على الأمن العالمي لم يعد واردا كما في الماضي . وإنما هناك تهديد جديد للأمن العالمي منبعه هذه المر ةّ ليس القوى الكبرى وإنماّ الدول الأكثر ضعفا، والتي تعاني أزمات على مختلف الأصعدة يمكن أن تؤثر على الأمن العالمي كما الإقليمي، ويتعلق الأمر بالهجرات الجماعية والأمراض المستعصية والجرائم المنظمة والحروب الانفصالية والإثنية، والتي تصبح مهدا خصبا لتهديدات أخرى قد تصل إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، فواعلها ليست هي الدول لوحدها وإنما الجماعات التي أصبح بإمكانها امتلاك أذرع عسكرية وأسلحة الدمار الشامل.قد تصل إلى المجموعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وفصائل التمرد [1].

إن مفهوم" الدولة الفاشلة "يعد من المفاهيم المستعصية على الضبط كما أشار إليه" التقرير السنوي الأول" الذي أعده كل من" صندوق دعم السلامFund for peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy عام2005 ، والذي اعتبر أن: " الدولة الفاشلة هي ما ينتج عن فقدان الحكومة المركزية السيطرة على أقاليمها أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار واستخدام قوتها بشكل شرعي مما يعرضها لاضطرابات ويخلق داخلها حركات عصيان مدني، أو أن تكون عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية، أما على الصعيد الخارجي فهي تلك الدول المقيدة سيادتها تلقائيا إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية أو سياسية، أو تواجد قوات عسكرية أجنبية على إقليمها أو خضوعها لقيود عسكرية أخرى كحظر الطيران في مجالها الجوي " . [2]

فمثلا تؤكد مؤشرات قياس فشل و هشاشة الدولة في ليبيا(FSI– Fragile State index–) درجة الانكشاف الأمني فيها و ذلك حسب ما أوفده تقرير صندوق السلام الدولي لسنة 2011 – 2014 (بعد أن كانت تحتل لمرتبة 111 عالميا سنة2011 وصلت إلى المرتبة 41 عالميا من ترتيب FSI) الأمر الذي يفسر تدخل أطراف أجنبية في ليبيا كنتيجة لفشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها المحلية و

---

[1] شهرزاد ادمام, « الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة », *مجلة الندوة للدراسات القانونية* ع : 01 , 2013 ، ص 52 .

[2] ابراهيم غالي, *دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم*, على الرابط ,http://www.islam online.net : 2006.

الدولية و تقهقر شرعية نظام القذافي و بالتالي سقوطه، وما انعكس في دخول المنطقة في دوامة من التداعيات الأمنية خصوصا على الحدود الليبية الجزائرية و المنطقة الساحلية [1].

في ظل كل هذه الظروف و المشكلات المتأتية من ليبيا أصبحت الجزائر مجبرة على بذل مزيد من الجهد، لتأمين حدودها، وبما أن الدولة الليبية ترفض التنسيق والتعاون الأمنيين مع المجموعات الليبية المسلحة، التي تتحكم في الجانب الليبي للحدود، وبسبب التفاعلات والتداعيات العسكرية للصراع على السلطة في ليبيا، فإن أجزاء من الحدود أصبحت خاضعة لميليشيات .و هذا ما يعقد الأمور، لأن تردي الوضع الأمني قد يجبر الجزائر على الدخول في مواجهةٍ مع ميليشيات لتأمين حدودها .الأمر الذي يعود بنا لأثر غياب الدول، أو فشلها، كسبباً لتنامي التهديدات غير دولاتية المصدر في المنطقة، وهذا ما يجعل إحلال الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية مهمةً في غاية من التعقيد.[2]

سادسا : تزايد الهجرة غير النظامية العابرة للحدود :

تعد الجزائر أحد أكثر الدول المغاربية استقطابا لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتسلل حيث تعتبر من المشكلات التي عانت منها على مر السنين، خصوصا في رواقها الجنوبي مع كل من مالي والنيجر و ليبيا وذلك في ظل تدهور الأوضاع الدولاتية من الناحية الاقتصادية –والأمنية وحتى البيئية منها .و تتسم هذه المشكلات العابرة لحدود الدولة الجزائرية بخصائص تنفرد بها وتميزها عن غيرها من الدول المغاربية الأخرى، نذكر منها[3]:

أ –تعدد الجنسيات الأجنبية المتسللة إلى الدولة؛حيث أكدت مصادر إحصائية أن مصالح الأمن أوقفت أواخر عام 2013 أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة أفريقية، كما أوقفت مصالح الدرك الوطني أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية و تشادية ونيجرية في مناطق"تيريرين، غرسو وايليني الجبلية "بولاية تمنراست بينما وبلغ عددهم منذ عام 2000 حوالي70 ألف مهاجر غير شرعي، وارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 ب80 % .

---

[1] الحامدي, مرجع سابق . ص 100 .

[2]– عبد النور بن عنتر، الجزائر ومعضلة تأمين الحدود، صحيفة العربي الجديد، لندن، على الرابط : http://www.alaraby.co.uk/opinion/، نشر في : 2014/08/16، تاريخ الزيارة : 2017/03/05 .

[3] – نور الدين دخان، " مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الأقليمية "، دفاتر السياسة والقانون، ع : 14، جانفي 2016، ص 172 .

ب –تداخل مشكلة التسلل مع الظواهر الإجرامية؛ إذ أخذت ظاهرة التسلل عبر حدود الدول في الوقت الراهن طابع الجريمة المنظمة التي تحركها وتقودها عصابات إجرامية ذات تنظيم متكامل يتولى قيادة عمليات التسلل من مناطق طرد العمالة إلى الدول التي تشكل مناطق جذب للمتسللين الباحثين عن فرص عمل وحياة جديدة وهو ما اصطلح على تسميته بظاهرة الهجرة غير النظامية من دولة إلى أخرى.

ج –تصاعد ظاهرة التسلل و الهجرة غير النظامية؛ وذلك لتدهور الأوضاع الداخلية للدول الهشة والمنهارة وتسلل أفرادها المهاجرين من جهة، وكذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب وتقاطعها مع الجزائر كنقطة عبور، وصولا إلى أوروبا (ايطاليا أو اسبانيا تحديدا) من جهة ثانية، ليس فقط من طرف المهاجرين الأفارقة و إنما حتى من طرف لاجئين من دول عربية في الجزائر.

يمكن أن تؤدي تدفقات اللاجئين عبر الحدود إلى تحرك التحديات الأمنية عبر الحدود الوطنية، ليس هناك مؤشر إلى أن الأوضاع المسببة للجوء سوف تختفي في المستقبل القريب، إذ أن نماذج المتغيرات السكانية غير منتظمة .والنمو السكاني السريع يقتصر على الدول النامية الإفريقية حيث تتسع الهوة بين الفقر والثراء نتيجة التحديات الاقتصادية والسياسية وغياب المساواة في هذه الدول و زيادة مشكلة البطالة وفقدان الأمن الاقتصادي، ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشار الحروب الأهلية التي جعلت من المدنيين هدفا بارزا و لعمليات التطهير العرقي التي حصلت بدعم من حكومات هذه الدول أحيانا[1]، و أوضح مثال على ذلك هو أعداد اللاجئين .الفارين من ليبيا بعد سقوط القذافي ومالي في أعقاب ثورة2012 .

المبحث الثاني : تأثير التطورات الأمنية على العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية .

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح

[1] تيري اوكلاهان مارتن غريفيتش, *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث* (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث, 2008 ، ص 286 .

الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة) .

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.[1]

المطلب الأول : الإنعكاسات على الديبلوماسية الأمنية الجزائرية :

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، فبعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 نجح الرئيس الحالي بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على ما بات يعرف بالإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة، وهذا ما يؤكد على أن الجزائر لم تعد تعتبر "مشكلة فرنسية" على الصعيد الدولي.

وكانت حادثة اختطاف سياح أوربيين في أوائل 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى الاعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا إستراتيجيا جديدا. وفي العام 2004، أتت القوى الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال. ومن ثم، شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي. كذلك أشركت الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة

---

[1] - قوي بوحنية، مرجع سابق ، ص ص 2 – 3 .

الإرهاب التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب (TSCTI). ويشار إلى أن سبعا من الدول التسع المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع باحتياطات نفطية هائلة.

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقا. وبرزت الجزائر كساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، حتى عندما كانت باريس وواشنطن تتقاذفان الانتقادات حول الحرب على العراق. والمفاجئ أن الجزائر أصبحت في عهد بوتفليقة وفي البيئة الجيوستراتيجية الجديدة عنصرا من عناصر "محور الخير" مقابل "محور الشر". وإسنادا إلى مصادر دبلوماسية، رعت الجزائر وجودا أمريكيا في منطقة تمنراست في جنوب البلاد لحماية التجهيزات النفطية، على الرغم من نفي هذا الوجود مرارا من قبل قادة سياسيين من البلدين. إلا أن الجزائر نفت أيضا رعاية القيادة العسكرية الإفريقية التي خططت لها وزارة الدفاع الأمريكية والمعروفة بـ« أفريكوم» (AFRICOM).

غير أن الأزمة الجديدة التي تعيشها دولة مالي تبدو عصية على الحل تحتم إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي بتصميم رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية تراعي المتغيرات والمعطيات الجديدة التالية:

أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضويا ووظيفيا مع جماعات الجريمة المنظمة، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا. وانطلاقا من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس/ آذار 2011 في الجزائر حين جمعت سبع دول إفريقية معنية بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، مثل مبادرة " النيباد"، فحين كانت الجزائر تدافع عن " النيباد" طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة. وتشارك الجزائر بنشاط في كافة الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة

الإرهاب (2006) ومكافحة غسيل الأموال. إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات. وفي الواقع، فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد.[1]

كما أن الواقع أضفي الصفة الشرعية على حرب الجزائر في مكافحة ما بات يعرف بالإرهاب التي أضعفت كلا من الدولة والمجتمع. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد ساعدتها هذه الجهود في الحصول على المعلومات الاستخبارية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، إذ يشترك الإرهاب الدولي في القناعات والتكتيكات والأهداف. ولذا، فإن تفكيك تنظيم القاعدة، بوصفه شبكة غامضة ومبهمة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف مختلف مجموعاته والتشكيك في مرتكزاته العقائدية. وفي الواقع، فإن هزيمة التنظيمات المسلحة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية والإقليمية.

إن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد القذافي الراحل خلال منتصف العقد الماضي كان تدخله من أجل تشجيع التمرد على النظام القائم في مالي. وقد توجست الجزائر من دعوة القذافي سكان الصحراء إلى إنشاء دولة خاصة بهم، واعتبرت هذه الدعوة تحريضا على التمرد والفوضى حيث يتوزع الطوارق على عدة دول في المنطقة غير أنهم لم يسعوا في السابق إلى بناء دولتهم المستقلة، كما أن أوضاعهم متباينة من دولة إلى أخرى.

خلاصة القول يعتقد كثير من الباحثين في شأن الأمن الجزائري أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية [2].

المطلب الثاني : الإنعكاسات على العقيدة العسكرية الجزائرية :

---

(1) - قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 10 .

(2) - نفس المرجع، ص ص 11 – 12 .

تعرف العقيدة العسكرية الجزائرية على أنها : مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، ذلك أخذا بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية و العوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الجديدة. حيث يتوفر الجيش الوطني الشعبي على عقيدة عسكرية تتيح له التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي امتلكها منذ الاستقلال، وخاصة ما أعطته الأزمة الداخلية من خبرة كبيرة وكان أخرها أحداث الهجوم الإرهابي على قاعدة "تيقنتورين "فيفري 2013 لتبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية.

و يحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن و سيادة الوطن وهو بذلك يمتنع عن الدخول في حروب اقليمية او دولية تهدد امن و سلامة الدول المجاورة الإقليمية أو أي طرف من أطراف المجموعات الدولية .في هذا الإطار ينص دستور 1963 في المادة 08 بأن :الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب الجزائري وتحت تصرف الحكومة ، بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحرب. وهو ما جاء في المادة 24 من دستور 1989 ، والمادتين 25 و 26 من دستور 1996[1].

و العقيدة العسكرية الجزائرية هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك القوات العسكرية خارج الحدود .وقد مورست عليها ضغوط دولية كبيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت، واكتفت بالموافقة على هذا التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير .وعمومًا فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية .

و يعتبر مبدأ" عدم التدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"، من أهم الثوابت في عقيدتها العسكرية ويبرر هذا التصور ب:

(1) - بودح سارة ، مرجع سابق ، ص 21 .

–أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، و بالتالي تدمير إمكانيات الجيش الشعبي الذي زادت قدراته القتالية و تحسنت ميزانيته الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا استنزاف أموال الجزائر و نقل الفوضى إليها.

–أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية بين أطراف النزاع.

–كما أن التجارب للتدخلات العسكرية في العالم تمت بإسم مكافحة الإرهاب لم تأتي بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تفاقم مثل التدخل العسكري في الحالة العراقية، و الأفغانية، و المالية الأخيرة، بحيث أصبحت تلك المناطق بؤرا للإرهاب الدولي. [1]

المطلب الثالث : زيادة تكاليف التسلح .

ويبين الشكل التالي حجم الإنفاق الجزائري على التسلح :

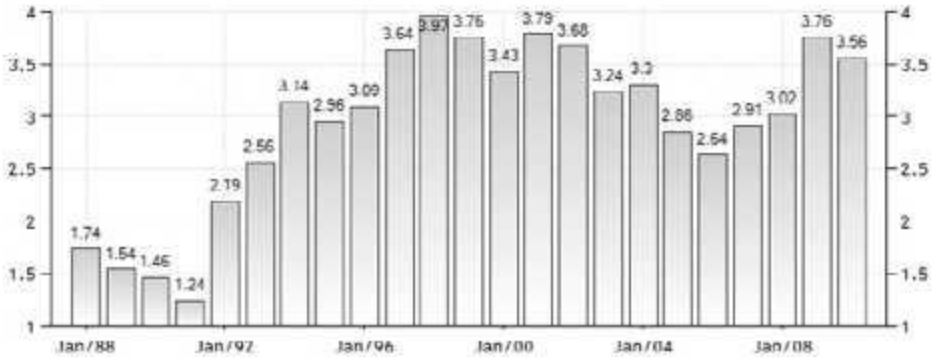

الشكل : تطور حجم الإنفاق الجزائري على التسلح [2] .

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 1988 عرفت في بدايتها انخفاظا في استراد الأسلحة ، إلا أنه عرفت ارتفاع مع سنة 1996 ، وهذا راجع لعدة أسباب ومنها أن الجزائر عرفت أزمة إقتصادية آواخر

[1] – زكرياء وهبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري** .الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية .جامعة -قاصدي مرباح - ورقلة 2014 ، ص 09 .

[2] الحامدي, « أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر.« ، ص 91 .

الثمانينات ، والتي تزامنت مع تراجع أزمة النفط (أزمة الأسعار 1986) ، لكن عاد ارتفاع ميزانية التسلح في سنوات التسعينيات بسبب الأزمة الأمنية ، وإستراتيجية مكافحة الإرهاب ، وبالرغم أنها شهدت تراجعا إلا أنها عاودت الإرتفاع مجددا في حدود سنة 2008 بسبب الأزمات الحدودية .

بالرغم من أن المشاكل والإزمات الحدودية كانت مجرد سبب وحيد من أسباب التسلح، بالإضافة إلى المشاكل الأمنية والجريمة العابرة للحدود، وما يهمنا في موضوعنا كيف يؤثر سباق التسلح على الأمن القومي فهذه الأموال التي تصرف كان يمكن توجيهها لتحقيق تنمية مستدامة، التي تؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي، والذي ينعكس على باقي أبعاد الأمن الاجتماعية والسياسية .

بالإضافة إلى نزاع الحدود مع الجار المغربي، فهناك أزمة تعانيها الجزائر لها إنعكاس مباشر على الأمن القومي، ويتعلق ذلك بحدودها مع موريتانيا، فهشاشة الأنظمة الأمنية فيها، وعجزها عن مراقبة وتأمين حدودها ضد مختلف الإختراقات يشكل أيضا هاجسا أمنيا للجزائر [1] .

و يمثل انتقال وفرار الجماعات الإرهابية إلى موريتانيا الهاجس الأمني الأكبر لها، خصوصا في ظل توتر الأوضاع في كل من مالي و ليبيا داخليا و تخوفها من انتقال حالة اللااستقرار جواريا و فرار الجماعات الإرهابية نحو التراب الموريتاني، بحكم أن قدراتها محدودة في حماية كل هذه الحدود الطويلة، الأمر الذي يفسر العلاقة التعاونية الفرنسية–الموريتانية في مجال مكافحة الإرهاب التي سبب لها بمتاعب أمنية منذ سنوات .وبالتالي كل هذا يوضح صورة الانكشاف الحدودي لموريتانيا مع الدولة الجزائرية ويصعب في الوقت نفسه سبل صد هذا الانكشاف، إذ غالبا ما تلجأ تلك الجماعات الإرهابية إلى المثلث الحدودي النيجري–الليبي–الجزائري، ولكن نظرا لتشديد الرقابة الجزائرية على الحدود الجنوبية الغربية و توفرها للوسائل الضرورية لمحاربة تلك الجماعات للحيلولة دون استقرارها على ترابها، إضافة إلى تجنب الجماعات الإرهابية للتشابك مع القوات الفرنسية أو خوض حرب معها في الأراضي المالية، يجعل .من التراب الموريتاني الملجأ الأسهل لهذه الجماعات بدلا من تشتتها في الصحراء الكبرى .

بعد المجهودات التي قامت بها وزارة الدفاع في إعادة البنية الهرمية للقوات المسلحة الجزائرية في فترة العشرية السوداء جاء الرئيس بوتفليقة بإستراتيجية جديدة تقوم على المسار الاحترافي للجيش الوطني

)1(Abdelkrim Kibeche, « conflict and cooperation in north africa(likage perspective) » (sumited for the degree of PHD in the partement of politics university of Lankaster, 1985).p 232 .

الشعبي .حيث أعلن عن إعادة هيكلة الخدمة الوطنية، وذلك عن طريق تسوية وضعية الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 30 سنة .في جوان 2012 أعلنت الحكومة زيادة 40 بالمائة من نفقات الموارد البشرية للجيش الوطني الشعبي وأكد وزير العلاقات مع البرلمان عن إعادة النظر في معاشات المتقاعدين من صفوف الجيش الشعبي الوطني [1].في جويلية من عام 2012 وفي سياق ازدياد التهديدات الإرهابية وكذا خطورة انتقال الأسلحة الليبية في أوساط غير مراقبة، إضافة إلى الهجوم على مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني في جوان 2012 جاءت ضرورة مراجعة تقسيم النواحي العسكرية طبعا من اجل استعداد اكبر واستجابة أسرع للتهديدات الإرهابية، حيث تم إنشاء قطاع عسكري جديد ملحق بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة، تتركز أساسا في المنطقة الحدودية بليبيا، وكذا تم إلحاق قطاع عسكري جديد بالسادسة في تمنراست غداة الهجوم على مقر للدرك الوطني بتمنراست مارس . 2012 حيث تأتي مهمتها الرئيسية في مراقبة الحدود بفضل النظام المراقبة الالكتروني[2] .

و تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الدولة الجزائرية هي من أكثر دول العالم انفاقا على التسليح وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وانما أيضا على المستوى العالمي، إذ احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري [3].

وحسب تقرير المعهد المتخصص في الدراسات الدفاعية يمكن رصد منظومة الدفاع الأرضي للدولة الجزائرية كما يلي [4]:

نظام إطلاق متعدد للصواريخ : 140 .

مدافع السحب : 300 .

مدافع ذاتية السحب : 180 .

---

[1]- بودح سارة ، مرجع سابق ، ص 24 .

[2] - باسماعيل عبد الكريم ، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة** .الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية .جامعة -قاصدي مرباح -ورقلة2014 .

[3] - بودح سارة ، مرجع سابق ، ص 24 .

[4] - مرجع سابق، ص 25 .

عربيات القتال المدرعة : 1740 .

الدبابات : 1050 .

أما بخصوص منظومة الدفاع الجوي و البحري التي يتشكل منها الجيش الجزائري وفق الإحصائيات الصادرة عن المعهد طبعا لسنة 2014فهي تتمثل كالآتي [1]:

منظومة الدفاع الجوي 404 طائرة		منظومة الدفاع البحري 35 قطعة	
طائرات تدريب	74	الفرقاطة	03
طائرات هجومية	22	المدمرة	00.00
طائرات شحن ونقل	203	طرادات	12
طائرات قاذفة	46	لغواصات	06
طائرة عمودية	188	حاملات طائرات	00.00
طائرة عمودية قتالية	36		

وأجرى المعهد السويدي، في دراسته، مقارنة بين الجزائر والمغرب، فذكر أن البلد الأول طلباته الهامة من السلاح تبقى جارية، خلافا للمغرب، ويتعلق الأمر بطلبيات 2014 ، وهي السنة التي طلبت فيها الجزائر شراء غواصتين و 42 طائرة هليكوبتر مقاتلة من روسيا، لتستخدامها في مكافحة الجماعات الإرهابية، حسب الدراسة، فضلا عن 926 مدرعة ناقلة للجنود قادمة من ألمانيا، و 3 فرقاطات حربية مقتناة من الصين .كما أصدر" معهد السلام البلجيكي"، تقريرا كشف فيه عن تجاوز فاتورة الجزائر من السلاح القادمة من دول الاتحاد الأوروبي، ما بين سنوات 2009 و 2012 ، ما يزيد عن 2,8 مليار أورو، ما جعلها تتبوأ المرتبة الرابعة بين الدول العربية، مسبوقة بالسعودية والإمارات العربية المتحدة

[1]- (http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

وسلطنة عمان، وبين التقرير أن الجزائر تفوقت على المغرب في مجال التسليح، بفارق 500 مليون أورو. [1]

وكانت الجزائر طلبت سنة (2012) من مجموعة الإنشاءات البحرية الألمانية (TKMS)بناء فرقاطتين لتعزيز قواتها البحرية زنة كل واحدة منهما 3400 طنا واستعد الجزائريون لتجهيز الفرقاطتين بصواريخ مضادة للمدمرات من طراز .Saab Bofors Dynamics السويدية وست مروحيات إيطالية من مجموعةTKMS وقدرت القيمة الإجمالية للفرقاتتيين ب 3.2 بليون دولار .وأكدت الصحيفة أن الإدارة الأميركية رفعت الحظر على تصدير الأسلحة المتطورة إلى الجزائر ومن ضمنها أجهزة المراقبة والصواريخ الموجهة جو أرض والمقاتلات والطائرات بلا طيار. وأوضحت المصادر أن وزارة الدفاع تدرس شراء ما بين 70 و 80 مقاتلة جديدة لتعويض الطائرات الروسية القديمة التي أحيلت على المعاش مؤخرا .ووضعت الوزارة خطة للسنوات الخمس المقبلة تهدف لتجديد الأسطول الجوي بالكامل، لمواكبة تطور أسلحة الجو في العالم .وعلى رغم أن الجزائر تعتمد بنسبة 80 بالمائة على الأسلحة الروسية، أجرت في الأشهر الماضية اتصالات مع كل من فرنسا والولايات المتحدة للحصول على مقاتلات وطائرات بدون طيار غربية، ما سيشكل بداية نهاية الاحتكار الروسي لسوق السلاح الجزائرية .[2]

وكانت الجزائر حصلت في السنوات الأخيرة على طائرات استطلاع روسية معدلة مأهولة وطائرات بدون طيار من عدة مصادر غربية، إلا أن اتساع الصراع مع فروع تنظيم" القاعدة "في منطقة الساحل والصحراء المتاخمة للصحراء الجزائرية يحتاج للمزيد من طائرات المراقبة والتغطية الجوية، وهو ما يتطلب اقتناء المزيد من طائرات الاستطلاع .ويعتقد خبراء عسكريون أن تجديد طائرات الأسطول الجوي الجزائري التي يعود تاريخ صنع بعضها إلى أكثر من ثلاثين سنة، بات ضرورة على رغم تعاقد وزارة الدفاع مع روسيا لإمداد القوات الجوية بالعشرات من طائرات القتال .وقدروا حاجة جيش الطيران الجزائري بما لا يقل عن 80 طائرة جديدة .إضافية في السنوات الخمس المقبلة لتطوير سلاح الجو .[3]

---

[1]- بوداح سارة ، مرجع سابق ، ص 26 .

[2] - نفس الصفحة .

[3]- نبيلة مويسي، **الجزائر تنوع من مقتنيات السلاح :عتاد فرنسي و ألماني و أمريكي لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة** .على الرابط 2015/04/09 22:26 :http://www.djazairess.com

ونقلت شركة تصدير السلاح الروسية الشهيرة روس أبورون إكسبورت ملفا تقنيا لعروض الأسلحة المسموح ببيعها للدول التي تعتبرها روسيا الاتحادية دولا صديقة، وتضمّنت قائمة الأسلحة التي يسمح ببيعها للجزائر صواريخ (أس 300) المرعبة وصواريخ (بانستير)وطائرات استطلاع مأهولة، وأحدث النسخ من الصاروخ الروسي (كورفيت) المضاد للدبّابات في سلسلة من الإغراءات من أجل انتزاع صفقة سلاح جديدة مع الجزائر، وترغب روسيا في تحويل الجزائر لأهم زبون لأسلحتها بعد الهند، بعد أن شغلت الهند المركز الأول ضمن زبائن السلاح الروسي تلتها الجزائر بقيمة مشتريات بلغت 4.7 مليار دولار، ثم الصين في الفترة الممتدة بين عامي2011 / 2008، ويربط الكثير من المراقبين تراجع ترتيب الجزائر بقرب انتهاء الاتفاقيات الكبرى لتوريد الأسلحة المبرمة بين روسيا والجزائر[1].

وقد رفعت الحكومة الجزائرية ميزانية الدفاع لتصل إلى 20 مليار دولار للعام 2014 ، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات؛ حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز السنة الحالية 15 مليار دولار منها 9 مليارات للدفاع و 6 مليارات لأجهزة الداخلية.

وعليه و من خلال ما سبق نستنتج أن ميزانية التسلح في الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا وبشكل كبير خلال خمسة سنوات، لتنتقل من حوالي 5,6 مليار دولار سنة 2010 إلى 20 مليار دولار سنة 2014 ، وهو الأمر الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة السادسة عالميا و الأولى في منطقة شمال إفريقيا، كأكثر الدول إنفاقا على التسلح في العالم.

كما يمكننا ملاحظة أن أنواع السلاح التي تستوردها الجزائر، والتي تتنوع بين طائرات على اختلاف أنواعها) طائرات استطلاع، طائرات بدون طيار، طائرات النقل، طائرات تدريب ... وغيرها، بالإضافة إلى دبابات، عربات القتال المدرعة، مدفعيات ذاتية الدفع، مدفعيات السحب، أنظمة إطلاق متعددة للصواريخ، حاملات طائرات، غواصات، أنظمة معلوماتية متطورة للدفاع الجوي ....وغيرها من الأسلحة، إلا أنه وعلى إختلاف أنواع الأسلحة في الجزائر إلى أنها لا تحتوي على أي سلاح غير تقليدي كأسلحة الدمار الشامل.

أما بالنسبة للدول التي تستورد منها الجزائر الأسلحة نجد روسيا في الصدارة كونها الدولة الوحيدة التي كانت تبيع الأسلحة للجزائر، بعد الحصار الذي فرضته الدول بسبب أزمة الشرعية في النظام

(1) - بوداح سارة ، مرجع سابق ، ص 27 .

السياسي الجزائر، ورفضت كل الدول بيع السلاح للجزائر من اجل مكافحة الإرهاب , فالجزائر تحولت إلى مجال للتنافس كزبون للأسلحة خاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها ، فأصبحت في المرتبة الثانية لإستراد الأسلحة الروسية بعد الهند ، وهذا راجع للبحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر بعد سنة 2000 .

المبحث الثالث : الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية لمواجهة التطورات الأمنية الجديدة .

المطلب الأول : الإستراتيجيات الأمنية الصلبة .

اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب و الجريمة المنظمة و محاربتهما على مقاربة أمنية متكاملة و منسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسين :أولها يركز على المستوى الوطني و مسؤولية الدولة أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة و الفعالة ضد الإرهاب و أما الثاني على

المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات و اتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوي الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب [1].

أولا : نشأة الخطة الأمنية لدول الساحل :

في سبتمبر 2009 تم إعتماد الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي ودخولها حيز التنفيذ، ضمن الأطر المحددة سلفًا من قبل الاتحاد الإفريقي، حيث فوَّض "مجلس السلم والأمن الإفريقي" مجموعة من الدول لتشكيل جيش نظامي موحَّد، يتولى مهمَّة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، وتندرج هذه الخطة كما تخطِّط الجزائر تحديدًا، بوصفها صاحبة الدور الأكبر فيها، باعتراف مفوض السلم والأمن الإفريقي رمضان لعمامرة (وزير الخارجية الجزائري الحالي) في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل؛ لخوض معركة جماعية حاسمة ضدّ تنظيم القاعدة.

أقرَّت كلٌّ من (الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا) سنة 2009، خطة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكَّلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء، من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها؛ للسهر على تنفيذها، ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة. وجاءت هذه الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية المطوّلة التي عقدها ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الأسابيع التي سبقت هذا الإعلان.

تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية. وتجدر الإشارة إلى أنّ كلاً من مالي والنيجر وموريتانيا قد اعترفت بمحدودية قدراتها العسكرية، وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكريّ المركَّز ضدّ تنظيم قاعدة الصحراء، وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن والذخائر والمعدات لإمداد جيوش الدول الثلاثة؛ حيث لا تنفق كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات،

[1] – مجلة الجيش، الجزائر و مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة، عدد618 .، الجزائر، جانفي2015 ، ص31

ويعدُّ "عجز التسلُّح" أحد أهمّ أسباب تأخُّر عملية التمشيط والتدخل في منطقة الساحل، إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى.

دعت الجزائر إلى عقد الاجتماع الطارئ في مدينة تمنراست سنة 2009، بعد اندلاع الاشتباكات في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة "بوكو حرام" المسلحة التي تعدّ على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة، إضافة إلى ورود أنباء عن احتمال حدوث تدخُّل أجنبي في هذه الخطة الأمنية؛ بسبب ما أشيع عن خلاف أميركي- أوروبي حيالها، حيث تدعم الولايات المتحدة الأميركية الخطة الهادفة إلى تدمير تنظيم القاعدة في الساحل عبر جميع الوكلاء الأفارقة في المنطقة، ويخالفها الأوروبيون، الذين فوَّضوا كلاً من فرنسا وإسبانيا وبريطانيا لإرسال إمدادات عسكرية لكلٍّ من مالي والنيجر وموريتانيا لمواجهة تنظيم القاعدة، دون تمويل الجزائر وليبيا؛ وذلك لحماية منشآتها العسكرية بالدرجة الأولى، وهو ما يعني المسعى الغربيّ الحثيث لخطف سيادة القرار في الساحل الإفريقي من ليبيا والجزائر اللتين كانتا تتوليان قيادة هذه العملية النوعية؛ حيث لا يريد الطرفان الولايات المتحدة الأميركية من جهة، والدول الأوروبية الكبرى من جهة أخرى- أن تتحوَّل ليبيا والجزائر إلى "بلدين محوريين" في هذه العمليات، بما قد يجعلهما يضران بالمصالح الغربيَّة في دول المنطقة. فإذا كانت واشنطن تسعى لحماية مصالحها في دول الساحل عبر محاربة تنظيم القاعدة، فإنَّ فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا تريد أن يكون لديها نفوذ على الحكومات الإفريقية من دول الساحل؛ لحماية مصالحها من الموارد الطبيعية والمنشآت الصناعية والعسكرية، وتسهيل تموقعها الجيِّد في المنطقة بعد تجربتها المريرة جرَّاء عمليات اختطاف الرعايا والسيّاح الأوروبيين في المنطقة منذ سنة 2002 . [1]

ثانيا : مكافحة الجريمة المنظمة :

ومن الناحية التقنية الإجرائية، فقد اتخذت الهيئات الأمنية- ومنها وزارة الدفاع -احتياطاتها لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول

[1]- قوي بوحنية، مرجع سابق ، ص ص 4 – 6 .

حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر 60000 جندي في .حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي في مايو/أيار 2013.[1]

ولتجفيف منابع الجريمة خصوصًا في المنطقة الجنوبية التي تمتد لمسافة تتجاوز 3000 كلم، فقد حددت وزارة الداخلية قائمة ب 50 مادة وسلعة يحظر نقلها إلى ليبيا؛ لمنع وصولها إلى الجماعات السلفية الجهادية التي تزايد نفوذها في عدة مناطق بليبيا .ويأتي هذا الإجراء الخاص بمنع نقل مجموعة من السلع إلى ليبيا، حيث تم الاتفاق بشأنه بين دول جوار ليبيا وهي تونس والجزائر .تأتي في مقدمة السلع التي يمنع نقلها إلى ليبيا قطع الغيار أيا كان نوعها، والآلات الإلكترونية، وأجهزة الاتصال، وقائمة من الأدوية أهمها تلك الخاصة بالعمليات الجراحية وكل المستحضرات الكيميائية التي تدخل في أي صناعة، والوقود بمختلف أنواعه .ويأتي الإجراء لمنع حصول الجماعات السلفية الجهادية التي أعلنت الولاء لتنظيم ما يُسمَّى بالدولة الإسلامية" داعش"، على أ ي مواد أو تجهيزات تستغل في أعمال عدائية. [2]

ثالثا : دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية : قامت الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم سواء كانت حكومات دول متقدمة أم نامية، بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلي التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع نظام (الج بي اس GPS) وغيره ، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن و أكثر احترافية، و كل هذا يتم بناء على يسمى بالحدود الذكية Smart Borders وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجاريًا، وأنظمة الطائرات من دون طيار، وأجهزة التصوير الحراري،

---

[1] – قوي بوحنية، " الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من إستنساخ داعش في الساحل لأزماوتي "، تقرير، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، في : 2014/12/11، ص 7 .

[2] – قوي بوحنية، نفس المرجع 2014، ص 7 .

وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر و مواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوص التهريب منها [1].

المطلب الثاني : الإستراتيجيات الأمنية اللينة .

مساعي المصالحة والجهود الديبلوماسية :

تخوض الجزائر الرسمية ممثلة في النظام السياسي حربًا تسويقية دبلوماسية تروِّج مفاهيم صناعة الاستقرار، وهو ما تؤكده جلسات الحوار الاستراتيجي بين فرقاء الأزمة في دولة مالي، وقد باشرت في جلسة الحوار الثالث بين أكثر من 6 جماعات عربية وأزوادية مسلحة وهي تدافع في كل المحافل الدولية عن مسألة تجريم دفع الفدية، وبالمقابل تمارس دور العرَّاب الصانع للسلم من زمن الربيع العربي المتعثر؛ إذ تظهر الوقائع أنها معنية بالمساعدات الأميركية في مجال التحقيقات الجنائية والقضائية، خصوصًا في مجال التحقيقات مع المقاتلين العائدين من القتال في سوريا، وهو ما أكده وزير العدل الأميركي السابق إريك هولدر، وتنسق هي بطريقة دبلوماسية براغماتية مع اللجان المشاركة المختلطة كاللجنة العليا الجزائرية المصرية واللجنة العليا الجزائرية القطرية التي تُوِّجت بتوقيع 12 اتفاقية ومعاهدة يرتبط بعضها بالشق الأمني وهو ما أفرزته زيارة الوفد الدبلوماسي الجزائري رفيع المستوى للعاصمة القطرية (الدوحة)خلال شهر نوفمبر 2014، مع وجود تحالف استراتيجي واستخباراتي وثيق مع فرنسا، خصوصًا بعد حادثة إعدام للرعية الفرنسي في نفس السنة [2] .

كما قامت الجزائر بالتركيز على شباب أهل المنطقة (الصحراء الجزائرية) عبر فتح المجال للتجنيد عسكريا للشباب الذي له دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة ودراية بما فيه الاتجاه نحو الاحترافية العسكرية للأسلاك الأمنية في الرواق الجنوبي للجزائر بالاعتماد على أبناء المنطقة .

---

[1]– نور الدين دخان، مرجع سابق ، ص 177 .

[2]– قوي بوحنية، مرجع سابق ، ص ص 6 – 7 .

ومثلت التشكيلات الاجتماعية التقليدية القائمة على منطق القبيلة و العشيرة أحد الروابط المشتركة ما بين الشعب الجزائري و باقي الشعوب الإفريقية، و تعد الطريقة التيجانية [*]إحدى أبرز الروابط الاجتماعية المميزة لها أيضا، حيث عززت هذه الطريقة التمكين للفكر الصوفي في مواجهة الفكر السلفي الذي تفرع عنه الفكر الجهادي، هذا الأخير الذي أصبح مرادفا اليوم للإرهاب ولتنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال.

ووفق هذا المنطق، عملت السلطات الجزائرية على التنسيق الأمني الاستخباراتي والمعلوماتي مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل والتبليغ عن أي أطراف مشتبه بهم بمحاذاة التخوم النطاقية المجاورة لهم، على غرار التخوف من استغلال الإرهابيين للبدو الرحل كجماعات دعم وإسناد غير مثيرين للشك والشبهة ومحاولات الجزائر الدؤوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية.[1]

الجهود الديبلوماسية في أزمة مالي :

تعترف الأطراف المالية المتنازعة بمسار الجزائر كمخرج أساسي من الأزمة المالية، وهو ما أكَّده نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتعددة بمالي(مينوسما)السيد أرنو أكوجنو عقب انتهاء المرحلة الرابعة من الحوار الذي تم برعاية الدبلوماسية الجزائرية بالجزائر العاصمة في أواخر نوفمبر 2014 ، والذي حظي بإجماع كبير وإشراف أساسي من طرف وزير الخارجية رمطان لعمامرة، الذي اعتبر جولة الحوار الرابعة بمثابة المرحلة الحاسمة في طريق التوصل إلى اتفاق نهائي.[2]

---

[*] – تعود نشأة الطريقة التيجانية، بحسب العديد من المؤرخين، إلى مؤسسها أبي العباس أحمد بن محمد بن المختار التيجاني 1737م 1815 –م المولود بعين ماضي، ويعد هذا الشخص هو الخليفة الأول للطريقة وهو من وضع أسسها "التي تقوم على مبايعة الخليفة من أبناء التيجانية عملا بمبدأ الأكبر سنا، كما تقوم عقيدتهم الفكرية الدينية على عدم مغالبة السلاطين لأن الله قد أقام العباد كما يريد ولا يليق – في نظرهم –مقاومة الحكام.

[1] – نور الدين دخان، " مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الأقليمية "، دفاتر السياسة والقانون، ع : 14، جانفي 2016، ص176 .

[2] – قوي بوحنية، " الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من إستنساخ داعش في الساحل لأزماوتي "، تقرير، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، في : 2014/12/11، ص 7 .

المطلب الثالث : إستراتيجية منظومة الدرع الأمني :

ولمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة، قامت الجزائر بإعادة تحيين لاستراتيجيتها الأمنية؛ وذلك من خلال تفعيلها لأدوات صلبة وأخرى لينة. وتُجسّد منظومة الدرع الأمني الصحراوي استراتيجية الجزائر في مجابهة التهديدات الأمنية المنتشرة بحدة على طول حدودها الجنوبية.

ترتكز منظومة الدرع الأمني على تفعيل متوازي للأدوات السياسية والعسكرية والقانونية والاقتصادية والإعلامية. لذلك يشكّل التكامل المحوري بين خماسية هذه الأدوات منظومة وطنية وإقليمية فعالة لمواجهة التهديدات الأمنية التي أصبحت تحتل وبقوة المشهد الدولي. وهي تهديدات متراوحة في طبيعتها؛ فمنها ما هو ذو طبيعة عسكرية، ومنها ماهو ذو طبيعة غير عسكرية؛ لكن يبقى العامل المشترك بين كل هذه التهديدات هو خصوصيتها العابرة والمتخطّية للحدود الوطنية.

1. الشق السياسي للدرع الأمني :

تقوم منظومة الدرع الأمني للمنطقة الصحراوية في شقها السياسي على المنظور الدبلوماسي الجزائري في معالجة أزمات الدول المستمد من ثوابت الأمة، ومن تعهداتها الدولية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحة الوطنية.

ويستند هذا المنظور بدوره على تغليب لغة الحوار والحل السياسي للأزمات الداخلية؛ مع ضرورة مرافقة هذه الحلول السياسية بحلول أخرى غاية في الأهمية؛ والمتمثلة أساسا في الحلول التنموية في إطار رؤية مبتكرة لتحقيق الأمن بالتنمية. لذلك تتطلب هذه الأخيرة (الحلول التنموية) إطلاق مشاريع إنمائية كبرى، وبرامج واسعة لمكافحة الفقر.

وعلى هذا الأساس حركت الجزائر دبلوماسية السلم والأمن في مالي، وقامت برعاية مفاوضات السلام بين أطراف النزاع، حيث تُوّج هذا النشاط الدبلوماسي المضني بالإمضاء على اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

إنّ نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية جعلها تتجه صوب الأزمة الليبية، حيث تقوم الجزائر حاليا بجهود حثيثة لجمع فرقاء الأزمة في هذا البلد، وتنال الجهود الجزائرية من أجل رعاية جولات الحوار السياسي في ليبيا إشادة أعضاء المجموعة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة .

وتبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل عقد إتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمكافحة التهديدات الأمنية وتجفيف منابع تمويلها؛ وفي هذا الشأن تمكّنت دبلوماسية المنظمات الدولية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا من إقناع أعضاء المجموعة الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة بضرورة تجريم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية.

2. الشق العسكري للدرع الأمني :

وفي الشقّ العسكري لمنظومة الدرع الأمني للمنطقة الصحراوية؛ أدركت القيادة الجزائرية مُبكّرا طبيعة عمليات مواجهة التهديدات الأمنية المنتشرة في دول الجوار، باعتبارها مواجهة ضد تهديد لاتماثلي يستغل البيئة الطبيعية التي تتميز بتضاريسها الصعبة؛ لذلك فهي بالأساس حرب استعلامات ومعلومات أكثر منها حرب مباشرة مع العدو .

إلى جانب أهمية عنصر الاستعلام والمعلومة الأمنية المسبقة لإجهاض مهددات الأمن القومي الجزائري؛ فرض هذا النوع الجديد من الحروب اللاتماثلية Guerres Asymétriques على القيادة الجزائرية ضرورة إعادة نشر قواتها العسكرية في الجنوب الاستراتيجي، وذلك بالتنسيق مع باقي الأسلاك الأمنية، كما تم تدعيم هذه القوات بالعنصر البشري واللوجيستيكي اللاّزم للتعامل السريع مع أي اختراق أمني للداخل الجزائري.

وفي نفس السياق أولت السلطات الجزائرية أهمية بالغة لعمليات التنسيق العسكري والاستخباراتي مع دول الساحل؛ حيث تَدْعَم الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، كما أبدت إلتزاما بمسار نواقشط الذي تأسس سنة 2013؛ باعتباره آلية جديدة للأمن الإقليمي في المنطقة، ويجتمع هذا المسار دوريا على مستوى رؤساء مصالح الاستعلامات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل الصحراوي. وتصبّ كل هذه الجهود في إطار تبادل المعلومات والخبرات؛ من أجل الرّفع من وتيرة التعاون الأمني

والعسكري لمجابهة التهديدات الأمنية المشتركة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالسلاح...الخ.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن منظومة الدرع الأمني الجزائري تستند في مجابهتها للتهديدات الأمنية التي تحدق بالأمن القومي الجزائري على مجموعة من النصوص القانونية الدولية (الإتفاقيات) والوطنية، فهذه النصوص لها أهمية كبيرة من الناحية القانونية والحقوقية؛ لأنها تضفي شرعية على جهود مختلف الأجهزة والقوات في عملياتها الخاصة لمكافحة التهديدات الأمنية.

3. الشق الإقتصادي للدرع الأمني :

وفي ما يخص منظومة الدرع الأمني في شقها الاقتصادي يعتمد منظور السلطات الجزائرية في هذا الشأن على الوظيفة الأمنية للماء؛ من خلال دوره في صنع السلم، وفي تثبيت واستقرار السكان المحليين، بالإضافة إلى دوره الحيوي في تنشيط الحركة الاقتصادية في منطقة صحراوية جافة على مدار السنة. لذلك يعتبر مشروع تحويلات المياه انطلاقا من المياه الجوفية لمنطقة عين صالح إلى غاية منطقة تمنراست وعلى مسافة 750 كلم؛ تجسيدا لمنظور الجزائر لإعادة بعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة القاحلة؛ وذلك على طول مسافات مد خطوط تحويلات المياه.

ويلاحظ المتتبع للأحداث الجارية بأن التحذيرات الأمنية أصبحت في الآونة الأخيرة تصدر علنا من أعلى دوائر صناعة القرار الأمني في الجزائر، وهدف هذه التحذيرات هو تعزيز الشق الإعلامي لمنظومة الدرع الأمني بنشاطات التوعية والتحسيس من التهديدات الأمنية في إطار حق المواطن في الحصول على المعلومة الأمنية، وكذلك من أجل تمتين الوحدة الوطنية، ودعم انتظام الطاقة الدفاعية للأمة حول الجيش الوطني الشعبي لصيانة أمن الدولة وأمن شعبها والحفاظ على المصالح الاستراتيجية للأمة .

في الأخير، تُضاف تجربة الدرع الأمني الصحراوي إلى سلسلة التجارب الناضجة التي تحوزها الجزائر في مجال مجابهة التهديدات الأمنية، فكل هذه التجارب جعلت منها عضو فعّال في العديد من المبادرات الأمنية مع شركائها على المستويين الجهوي والعالمي؛ وفي هذا السياق تعتبر الجزائر عضو فعّال في منظومة الأمن الدولي التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، كما تُصنّف (الجزائر)كأحد أنشط

أعضاء الحوارت الأمنية المتوسطية. وفي مجال الأمن العربي المشترك تعدّ الجزائر عضو قيادي بارز في تنفيذ العديد من الاستراتيجيات الأمنية العربية. أما على مستوى منظومة الأمن الإفريقي فتبذل الجزائر جهود معتبرة في إطار مبادرات وأجهزة الإتحاد الإفريقي. [1]

المطلب الرابع : الجهود الإقليمية للجزائر .

أولا : اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك:

وقعت الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني ومنها:

أ –في شهري مارس و أفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، و في أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، و تدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية. [2]

ب –وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني و اتفاقات الشراكة بين الجزائر و تونس التي انعقدت في 2014/04/07على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة .كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين،و أُنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأُعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة. كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر

---

[1] – **مصطفى كردالواد، " منظومة الدرع الأمني في صحراء الجزائر "، على الرابط : http://sawtsetif.com، تاريخ النشر : 2015/10/10، تاريخ الزيارة : 2017/03/23 على الساعة : 22:00 .**

[2] – SHIVIT Bakrania" Libya: Border security and regional cooperation" UK:GSDRC, University of Birmingham,Rapid Literature Review2014, p10.

التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى" داعش."

ج – في جانفي2014 ، توجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر باتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي .وكانت للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في إقناع أطراف الصراع في مالي، الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي، بالتوقيع في 01 مارس 2014على اتفاقية سلام دائم وشامل [*]وإنهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية من الطوارق والعرب والتي كانت ملاذ للجماعات الإرهابية بسبب الخلافات وضعف المركز .وينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى بالعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي. [1]

ثانيا :آليات التعاون الإقليمية في تأمين الحدود:

يعد التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي، جهوي أو إقليمي منه، الدافع الأكبر في تحقيق أمن الحدود من خلال شموله على عدة ميادين سواء أمنية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، ومن ثمة فالمقاربة الأمنية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى وهي ميادين ذات أولوية لدول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي خلال الندوة الوزارية التنسيقية لدول

[*] – حيث وقع على الوثيقة إلى جانب ممثل الحكومة المالية ممثلو الحركات الانفصالية في شمال مالي وهي الحركة العربية للأزواد (المنشقة) والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة وفريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر .إلا أن تنسيقية حركات الأزواد التي تضم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد طلبت مهلة لاستشارة عناصرها المسلحة قبل التوقيع نهائيا على الوثيقة في باماكو عاصمة مالي.

[1]– نور الدين دخان، مرجع سابق ، ص ص 178 – 179 .

الساحل الإفريقي بأن"إقامة تعاون عابر للحدود بين بلداننا يكون ناجعا ومتعدد الأشكال وأمرا حيويا للرد على التحديات الأمنية والتنموية .

ثالثا : أطر التعاون الإقليمية و مؤسسة العمل الأمني : مع تفاقم تهديدات فواعل ما دون الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، بداية من مطلع العقد الحالي، وخصوصا مع الأزمتين الليبية والمالية، ظهرت إلى الوجود أطر عدة للتعاون الإقليمي، ساهمت في هيكلة البعد العملياتي الأمني عبر الحدود، رغم ضآلة تأثيره الحقيقي على مجرى الأحداث، ونكتفي هنا بذكر الأطر التعاونية الإقليمية في المجال الأمني و الاقتصادي و الاجتماعي.

1. المجال العسكري و الأمني للتعاون الإقليمي

أ –**مبادرة دول الميدان وفقا لاتفاق تمنراست :** تعتبر مبادرة دول الميدان المؤسسة على أساس مقترح جزائري أول إطار إقليمي للتعاون العسكري، وعدت كخطوة فعالة في تجسيد التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني لدول الساحل، تضم هذه المبادرة كلا من الجزائر و مالي والنيجر و موريتانيا لكنها لا تضم و تونس و المغرب بدعوى أن هذا الأخير ليس بلدًا ساحليا فاستبعدته الجزائر من مبادرة دول الميدان، حيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة لاسيما مكافحة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها بين مختلف دول الأعضاء .

خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربعة الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا في 14 أوت2009 تم التنصيب الرسمي لغرفة القيادة المصغرة للعمليات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب وملاحقة القاعدة في منطقة الساحل والصحراء تحت اسم " لجنة الأركان العملياتية المشتركة " وفقا ل" خطة تمنراست"، والتي تم الاتفاق عليها لتتضمن قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقرها مدينة" تمنراست " وتتضمن" خطة تمنراست "سلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة، والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة وذلك لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية المسلحة وضبط الحركة على الحدود، بالإضافة لإنشاء قوة مشتركة مكونة من عدة دول.[1]

[1]– نفس المرجع ، ص 180 .

ب – الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود :عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا بمدينة غدامس الليبية اجتماعا في يوم 12 /2013/01لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، كان الهدف منه الاتفاق على تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل وال بحث في القضايا السياسية والاقتصادية . إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر وليبيا وتونس، لمقاومة ظاهرة الإرهاب والتطرف الإسلامي .ولم يستبعد رؤساء أمن وطمأنينة سكان « الحكومات الثلاث، استعمال القوة (قوة القانون) لمواجهة المخاطر الأمنية في الحدود وبالمنطقة بكاملها، على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي، لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال البلاد . [1]

2. **التعاون ومشاريع التنمية الإقليمية** : على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخيًا وأثنيا)، ولم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية و الصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، ويمثل مشروع الطريق السيار العابر للصحراء مشاريع التكامل الإقليمي، وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر.

أ – **مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا** : من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحرا ء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة و الذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة و يربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في إنجاز % 95 منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا

[1]– نفس المرجع ، ص 181 .

والتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و 39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي معطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة % 50 منه، على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتيزاواتين، وأشار وزير الأشغال العمومية فاروق شيالي إلى أن استكمال المشروع سيتم قريبا بما أنه مبرمج حتى آفاق2016 . [1]

ب –مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز: حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم و أتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودي ة .بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومند فترة تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد. إن المتمعن والمتفحص للخريطة الجيو سياسية للدول الساحلية و المغاربية فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب التي تلازم هذه النزاعات داخلية وبينية ودول منهار ة وأخرى عاجزة ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر والتي تشكل تحديا رئيسيا لأمن الساحل الإفريقي . [2]

إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن الفقر والجهل والأمية من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة.

خلاصة الفصل :

[1] – نفس المرجع ، ص 182 .

[2] – نفس المرجع ، ص 183 .

ما يمكن إستنتاجه من خلال هذا الفصل أن التطورات الأمنية إنعكست سلبا على جميع مكونات الدولة الجزائرية ، فعلى مستوى أمن الدولة تعاني الجزائر من ارتفاع نفقات حماية الحدود بسبب المشاكل الأمنية الموجودة في دول الجوار ، والخوف من إنتشار ظاهرة الصراعات الطائفية إلى الجزائر خاصة مع أزمة غرداية ، كما أن مؤسسات الدولة صارت عرضة للإستهداف من المجموعات الإرهابية كما حدث في هجوم تيقنتورين ، كما أن تمدد تنظيم الدولة (داعش) صار هاجسا للمنظومة الأمنية في الجزائر .

من جهة ثانية يعاني الفرد والمجتمع في الجزائر من هاجس عودة العشرية السوداء بظهور تنظيمات إرهابية في دول الجوار خاصة مع إنتشار الأسلحة القادمة من مالي وليبيا ، بالإضافة إلى إنتشار تجارة المخدرات .

كما كان للتطورات الأمنية إنعكاس كبير على ارتفاع حجم تكاليف التسلح لمواجهة خطر إرهابي محتمل قادم من الحدود ، وهو ما ينعكس بدوره على التنمية ، كما أدت الأخطار الأمنية إلى تحولات في العقيدة الأمنية والعسكرية ، وشكلت تراجعا للديبلوماسية الأمنية الجزائرية .

واجهت الجزائر الأخطار الناجمة عن التطورات الأمية الجديدة بحكمة كبيرة ، من خلال رفع الحس الأمني لحماية حدودها ، ومواصلة الدعوة للحل السلمي بين الأطراف المتنازعة في دول الجوار ، ومواجهة التنظيمات الإرهابية بأكثر صرامة .

الخـــــــاتـــــــمة

الخاتمة:

يعتبر الأمن من المفاهيم المعقدة في العلاقات الدولية ، والذي عرف العديد من التطورات منذ الحرب العالمية الثانية ، فالمفاهيم التقليدية للأمن كانت تركز على الأمن التقليدي للدولة وكيفية حفاظها على بقائها ، وعدم تعرض قيمها إلى تهديد خارجي ، وذلك بالتركيز على القوة الصلبة لتحقيق الأمن ، والتي تتمثل أساسا في القوة العسكرية ، في حين ربطت تعريفات أخرى للأمن هذا المفهوم بالتنمية في جميع مجالات الحياة ، خاصة المجالات الاقتصادية ، حيث أن الدولة لا تكون آمنة إلا إذا كانت لديها برامج تنموية تسمح لها بالتخلص من كل أشكال التبعية ، دون التقليل من شأن الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي في إطاره الإقليمي في تحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن ، أما التعريفات الحديثة فركزت على الفرد كوحدة تحليل أساسية ، بإعتباره محورا للأمن ، فتحقيق أمن الفرد يؤدي إلى تحقيق أمن الدولة ، وأمن الفرد يعني تحرره من كل أشكال الخوف .

عرفت الجزائر مجموعة من التهديدات الأمنية التقليدية بداية بالإرهاب الذي عانت منه الجزائر في تسعينيات القرن الماضي ، ومازالت فلوله تزعزع إستقرار البلاد من الحين والأخر ، بالإضافة إلى تجارة المخدرات ، هذه الأفة التي تضر بالمجتمعات ، وقد عرفت هذه الآفة تطورا كبيرا خاصة في ظل الأزمات الحدودية التي تعاني منها الجزائر ، بالإضافة إلى تحالف تجار المخذرات مع الجماعات الإرهابية بعد تجفيف منابع تمويل هذه الأخيرة بالجزائر .

وبالإضافة إلى هذه التهديدات الأمنية التي أصبحت تقليدية بالنسبة للأمن الوطني الجزائرية ، عرفت الجزائر إفرازات لتطورات أمنية جديدة بدول الجوار إنعكست سلبا على أمنها ، فبعد ما عرف بالحرك العربي ، ظهرت تنظيمات جهادية على حدود البلاد ، خاصة في ظل ظهور إحتمالات الدولة الفاشلة في ليبيا ، بعد عجز نظام ما بعد عهد معمر القذافي على تقويض قوة الميليشيات المسلحة ، والذي أدى بدوره إلى تمدد تنظيم الدولة " داعش " في المنطقة ، أما مالي فقد عانت من حركات تمرد هددت أمن دولة الجزائر ، من خلال ارتفاع عدد اللاجئين وتفشي جريمة التجارة بالأسلحة ، وتأتي تهديدات التطورات الأمنية في تونس بأقل درجة على الجزائر ، ولكن ما يهدد الجزائر هو ضعف المنظومة الأمنية في تونس . كما تعاني الجزائر من إحتمالات إنتقال النزاعات الأثنية والطائفية للجزائر .

حاولت الجزائر جاهدة مواجهة هذه الأخطار و التهديدات الأمنية من خلال وضع إجراءات قانونية وعسكرية لمواجهة الجريمة المنظمة ، بالإضافة إلى تفعيل الأداة السياسية المتمثلة في تثمين مفاهيم المصالحة الوطنية ، أما أقليميا فقد حاولت الجزائر عقد إتفاقيات أمنية مع دول الجوار للمواجهة الجماعية للتهديدات الأمنية ، مع تحقيق التنمية المشتركة في الدول الأفريقية إدراكا منها في كون الجهل و الفقر أهم عوامل تفشي الظاهرة الإرهابية ، وهذا راجع لخبرتها السابقة في هذا المجال .

الإستنتجات العامة :

لقد أدت حالة الإضطراب في دول الجوار إلى بروز مجموعة من المفاهيم الأمنية لدى صناع القرار في الجزائر فيما يخص موضوع الأمن نابعة أساسا من خبرات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال و أهمها :

1. الأمن يعني في جوهره التنمية ، خاصة في المناطق الحدودية المتاخمة لمراكز التوتر في : ليبيا ، مالي ، وبدرجة أقل .
2. يعتبر الخوف والأمية و الفقر من أهم عوامل تفشي التهديدات الأمنية .
3. مواصلة العمل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لأن هذا التدخل لم يخلق إلى تهديدا أمنيا للمنطقة ولم تستفد المنطقة خاصة من التدخل الأجنبي .
4. ترسيخ حل النزاعات بالطرق الديبلوماسية ، وتفعيل الديبلوماسية الشعبية من خلال إستغلال الإمتدادات للتوارق و الإباضية في مختلف مناطق شمال إفريقيا والصحراء والساحل ، وتفعيل دور الزاوية في حل مشاكل الجوار .
5. التأكد من ظرورة توفي الأمن في إطاره الجماعي والإقليمي بخلق تنمية جماعية في دول الجوار ، مع تثمين مبادئ حسن الجوار .

قـــــــــائـــــــــمة

المـــــــــــــراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية .

I. الكتب :

1. الأقداحي هشام محمود ، ***تحديات الامن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي*** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت).
2. اوكلاهان تيري، غريفيتش مارتن, *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث* (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث, 2008 ،.
3. ايفانز غرهام و جيفرينوينهام ، *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث* (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث, 2004)
4. ايفانز غرهام و نوينهام جيفري ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث(الهجرة الغير شرعية) (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .) .
5. بسيوني محمود شريف ، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية ماهيته و وسائل مكافحتها دوليا و عربيا** (مصر : دار الشروق، 2004) .
6. بوادى حسنين المحمدي ، **الإرهاب الدولي بين التجريم و المكافحة** (الإسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2005) .
7. بيضون أحمد وآخرون، العرب والعالم بعد 99 أيلول . بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.
8. بيلس جون، سميث ستيف ، ***عولمة السياسة العالمية،*** *ترجمة : مركز الخليج للأبحاث* (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
9. بيليس جون و سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2005) .
10. توردوف وليم ، الحكم والسياسة في إفريقيا (ترجمة :كاظم هاشم نعمة) ليبيا :أكاديمية الدراسات العليا)، 2004.
11. حتى ناصف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية،** الطبعة الأولى(.بيروت :دار الكتاب العربي، 1985 .) .
12. ربيع حامد ، ***نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط*** (مصر: دار الموقف العربي، 1984).

13. الشقحاء فهد بن محمد ، **الأمن القومي : تصور شامل** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004).
14. طشطوش هايل عبد المولى ، ***الأمن القومي و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد*** (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012).
15. العادلي محمود صالح ، **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2004) .
16. عامر مصباح ، **نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)
17. الغامدي سعيد بن محمد وآخرون، **الأمن القومي**(.المملكة العربية السعودية :كلية الملك فهد الأمنية .1429 هـ .) .
18. قوجيلي سيد احمد ، ***الدراسات الأمنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن"*** (عمان: المركز العلمي للدراسات، د.ت).
19. المشاط عبد المنعم وآخرون، *الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته* (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993) .
20. هونرباوم إيريك ، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**(ترجمة :اكرم حمدان ونزهت طيب .) الطبعة الأولى(.بيروت :الدار العربية للعلوم .ناشرون، 2009 .)
21. الهيثي صبري فارس .**الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية** .الطبعة الأولى . (عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
22. ولد أباه السيد ، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير** .ط1، بيروت : جداول للنشر والتوزيع، 2011 .

II. المجلات والدوريات :

1. " الجزائر الثانية عربيا و24 عالميا في تنامي الجريمة! " ، جريدة الشروق ، الثلاثاء 06 ديسمبر 2016 .
2. ..... ،مجلة الجيش، الجزائر و مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة، عدد618 .، الجزائر، جانفي 2015
3. .....، " تجارة المخدرات أنقذت الاقتصاد العالمي "، **مجلة الجيش** (ع : 5016، الجزائر، 2010)

4. أحمد إبراهيم محمود, « الإرهاب الجديد : الشكل الجديد للصراع المسلح في السياسة الدولية », *السياسة الدولية*، ع : 147 .(2002) ,
5. أحمد دياب،" الأحداث في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية"، **شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد : 153، 2013.
6. ادمام شهرزاد, « الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة », *مجلة الندوة للدراسات القانونية* ع : 01 , 2013.
7. أميرة محمد عبد الحليم،" مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب"، **ملف الأهرام الاستراتيجي** . (القاهرة :الأمانة العامة لجامعة .الدول العربية .)السنة 19، العدد 218، فيفري 2013.
8. بدر حسن الشافعي،" التدخل المؤجل :الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، **السياسة الدولية**، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .جانفي 2013.
9. بدر حسن شافعي،" التدخل المؤجل :الأبعاد الداخلية والاقليمية لأزمة شمال مالي"، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات .السياسية والإستراتيجية(.القاهرة :مركز الأهرام.) العدد 191، جانفي 2013.
10. براهمة نصيرة ، " إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري (المدمن بين المرض والإجرام) "، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد : 01، جامعة الوادي، سبتمبر 2013 .
11. بن يونس كمال ، " التهميش الشامل :عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن على في تونس"، **السياسة الدولية**، المجلد73 ، العدد : 187 ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أفريل 2011 .
12. دخان نور الدين ، " مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الأقليمية "، دفاتر السياسة والقانون، ع : 14، جانفي 2016.
13. رمضان صابر ،" أبعد من مالي :أزمة الشمال الإفريقي "، **جريدة القدس**، العدد : 7346، جانفي 2013.
14. زياد عقل،" الأزمة الليبية : من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي ."**ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة 17، العدد : 196، افريل 2011.
15. سامي صبري عبد القوي،" الطوارق ودولة" أزواد.."عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف ." **ملف الأهرام الاستراتيجي** .مركز .الدراسات السياسية والإستراتيجية .القاهرة .السنة 18، العدد 210، جوان 2010.
16. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، عدد 19 ، 2008.

17. شكري محمد عزيز ، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية** (الكويت :سلسة عالم المعرفة، العدد السابع، 1978) .
18. عبد النور بن عنتر, « إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي », *المستقبل العربي*، ع : 273، 2007.
19. عروس زبير ،" دروس من ثورة الشعب التونسي"، **المغرب الموحد**، تونس، العدد :11 ، مارس 2011.
20. عقل زياد ،" عسكرة الانتفاضة :الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ." **السياسة الدولية** . القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد : 46، العدد : 148، أفريل 2011.
21. علوي مصطفى ، "الأمن الإقليمي بين الأمن القومي و الأمن العالمي"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، عدد 04 (2005).
22. اليوسفي محمد لطفي ،" الثورة التونسية :الشعب يريد إسقاط النظام ."مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد : 86، 2011.

III. التقارير والملتقيات :

1. باسماعيل عبد الكريم ، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة** .الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية .جامعة – قاصدي مرباح –ورقلة2014 .
2. بوحنية قوي, « الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي », مركز الجزيرة للدراسات, 2012.
3. بوعافية محمد الصالح, « دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تينقتورين النفطية dans ,« .*الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية* (جامعة قاصدي مرباح, ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ، 08 –03 –2014 .
4. عاشور محمد ،" الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، اسحاق كافومبا سواري وآخرون،" تقرير المؤتمر نظرة نقدية ، .في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها ." بريتوريا، جنوب افريقيا :معهد الدراسات الأمنية، 2011.
5. عبد الله رقدي ،" مسألة استقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر ."ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول :المقاربة الأمنية الج ا زئرية في الساحل الافريقي، في24–25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة.

6. منصور جمال ، " تحولات في مفهوم الأمن ..... من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008.
7. وهبي زكرياء ، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري** .الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية .جامعة –قاصدي مرباح – ورقلة . 2014

IV. الأطروحات والرسائل :

1. أبصير أحمد طالب, « المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي » (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية, جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية, 2010).
2. بهلولي عبير ، "**النظرية الواقعية البنيوية في الدراسة الأمنية دراسة حالة للغزو الأمريكي للعراق في 2003**" (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جامعة الجزائر 3، 2014)
3. بوسكين سليم ، " **تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن القومي الجزائري (2010 – 2014)** "، (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).
4. بيان عساف ، "انعكاسات الأمن المائي العالمي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن و الرافدين" (أطروحة دكنوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية، د.ت).
5. الحامدي عيدون ، "**أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015).
6. دهينة رقية ، "تأثير الهجوم الإرهابي في منطقة تغنتورين على الأمن القومي الجزائري" (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).
7. شاكري قويدر.، "**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001 – 2011**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015)

8. شيبي لخميسي ، "الأمن الدولي والعلاقة مابين منظمة الحلف الاطلسي والدول العربية (فترة مابعد الحرب الباردة (1991 - 2008)" (رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009).
9. قسوم سليم ، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية 'دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات** . الدولية"" (جامعة الجزائر : مذكرة ماجستير غير منشورة،، الجزائر، 2010)،

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية .

1. "New Patterns of Global Security in the Twenty-First ،Barry Buzan Century" ، *(Royal Institute of International Affairs، International Affairs*، 1991.
2. *Regions and Powers the structure of* ،Ole Waever Barry Buzan *international security* (New York: Cambridge University press 2003).،
3. Paul Roe, **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma** (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 1 edn., 2005)
4. Christian Geiser, “Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés,” www.paixbalkans.org/ ontributions/geiser-parant_bosnie.pdf“Definition of Sahel, “ agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Sahel
5. *theory of world security* (New York: Cambridge university ، Ken Booth press USA، 2007). .
6. Paper presented at: ، "Is international security possible ?"،Barry Buzan new thinking about strategy and international security)conference(; (1991).،edited by Ken Booth . London:Harper Collis Acadimic

.7 United Nation،UNDP human development rapport 1994" . New York ، development programme 1994.

.8 Paul Roe ،**Ethnic violence and the societal security dilemma**. first (London and New York: Routledge ،published. ،2005).

.9 Frederick L. Schuman ،International Politics : the destiny of the western ،states system. 4 th edition. (New York : McGraw Hill ،1948).

.10 John A. Vasquez ، **The Power of Politics**، from Classical ،Realism to Neotraditionalism. 3rd edition. (Combridge University Press ،2004).

.11 Viotti Paul R. Kouppi Mark V ، **International Relations Theory** : **and Beyond. 3rd edition**. (Prentice ، **Globalism،Realism Pluralism** ،1998).

.12 Martin Griffiths. **Fifty key thinkers in international relations**. (London and New York : Routledge ،First published. ،1999).

.**13** Ken Booth ،" Introduction the Interregnum، world political in transition". paper presented at: New thinking about strategy and international security..

.14 Jeffrey W. Taliaferro ،"Security seeking under anarchy: Defensive realism revisited". International Security ،Vol: 25، N.3، Winter 2000-2001.

.15 Scott Burchill ،"**liberalism**"، **in Scott Burchill and others**، **Theories of international relations** , E : 3 , (New York: PALGRAVE ،MACMILLAN ،2005).

.**16** **Robert Kaufman K in defense of bust doctrine. (united state of American:K university press Kentucky2007)**

.17 Frederic Wehrey, « The Struggle for Security in Eastern Libya », Carnegie Endowment for International Peace (Carnegie Paper, 2012).

18. Abdelkrim Kibeche, « conflict and cooperation in north africa(likage perspective) » (sumited for the degree of PHD in the partement of politics university of Lankaster, 1985).

19. SHIVIT Bakrania" Libya: Border security and regional cooperation" UK:GSDRC, University of Birmingham,Rapid Literature Review2014.

20. **Border Security in Africa** "**Think Security**", First.E July 2012,

21. <http://thinksecurityafrica.org/wordpress/wp-content/uploads/Border-Security-in-Africa.pdf>

22. Edmond Bernus et autres, " Le Sahel oublie " .**Revue Tiers Monde**. Vol 34 , N 134, 1993.

23. Emmanuel Grégoire et Jean Schuitz, « Afrique noire et monde Arabe : continuities et ruptures, Orstom Institut de recherche pour le development, 2000.

ثالثا : المواقع الإلكترونية .

1. غالب الشابندر، *نحو صياغة إسلامية لنظرية الأمن القومي*، على الرابط : http://fakih.co/alfikr/feker2/6.htm،2017.

2. كمال القصير،" جيوبوليتيك المغرب العربي :قراءة في ديناميات عام 2014" ، مركز الجزيرة للدراسات، في 01 جانفي 2015، متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.eljazeera.net

3. مهدي تاج،" المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 20 أكتوبر 2011، متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.eljazeera.net

4. ابراهيم غالي, *دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم*, على الرابط : http://www.islam online.net, 2006.

5. عبد النور بن عنتر، الجزائر ومعضلة تأمين الحدود، صحيفة العربي الجديد، لندن، على الرابط : http://www.alaraby.co.uk/opinion/ ، نشر في : 2014/08/16، تاريخ الزيارة : 2017/03/05 .

6. **http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp**

7. نبيلة مويسي، **الجزائر تنوع من مقتنيات السلاح :عتاد فرنسي و ألماني و أمريكي لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة** .على الرابط 22:26 2015/04/09 : http://www.djazairess.com

8. **مصطفى كردالواد، " منظومة الدرع الأمني في صحراء الجزائر "، على الرابط : http://sawtsetif.com، تاريخ النشر : 2015/10/10، تاريخ الزيارة : 2017/03/23 على الساعة : 22:00 .**

9. " أكثر من مليون شاب مدمن على المخدرات في الجزائر "، على الرابط : http://elraaed.com/ara/watan/27953، يوم : 2013/06/26، تاريخ الزيارة : 2017/03/03 .

10. محند ابرقوق, *الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط*, على الرابط الإلكتروني : http://www.politicsar.com/ar/index.php/permalink/3044.html, s. d.

11. " الهجرة غير الشرعية من الجزائر نحو أوروبا في المرتبة العاشرة عالميا " على الرابط : http://www.eldjazaironline.net/home/index.php، نشر بتاريخ : 2015/12/19، زيارة بتاريخ : 2017/03/12 .

- **Border Security in Africa** "**Think Security**", First.E July 2012, p. 07. <http://thinksecurityafrica.org/wordpress/wp-content/uploads/Border-Security-in-Africa.pdf>>

12. ياسين تملالي, *عن مسؤولية أوربا في سباق التسلح بين الجزائر والمغرب*, على الرابط : http://www.al-akhbar.com/node/116956, s. d.

13. القرار رقم 1973، الأمم المتحدة .متوفر على الرابط الالكتروني : www.un.org/ar

14. "مسارات الخروج من الأزمة الليبية تتشابك على طاولة المفاوضات"، جريدة العرب .العدد: 9817، يوم: 03 فيفري 2015. متوفر على الرابط الإلكتروني : http://www.alarab.co.uk

15. ولفرام لاشر،" الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ."مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط(بيروت)، متوفر على الرابط الالكتروني : http://carnegie-mec.org، ص5 ، يوم : 13-09-2012 .

16. مركز الجزيرة للدراسات،" أزمة مالي :متاهة الانقلاب والانفصال"،على الرابط الإلكتروني: http://studies.eljazeera.net في : 2012/04/08.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة .	أ
أهمية الدراسة :	ب
أسباب إختيار الموضوع :	ب
الدراسات السابقة :	ج
الإشكالية :	د
مجال الدراسة :	هـ
الإطار المنهجي للدراسة :	و
صعوبات الدراسة :	ز
الإطار النظري للدراسة :	ز
مصطلحات الدراسة :	ط
خطة الدراسة :	ي
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الأمن القومي.	13
تمهيد:	14
المبحث الأول : ماهية الأمن .	15
المطلب الأول : تعريف الأمن .	15
أولا : التعريف اللغوي :	15
مفهوم الأمن في القرآن الكريم	15
ثانيا : التعريف الإصطلاحي :	16
I. التعريف التقليدي للأمن :	18
II. التعريف الحديث للأمن :	19
المطلب الثاني : مستويات الأمن وأبعاده .	20
أولا : مستويات الأمن :	20

ثانيا : أبعاد الأمن :	23
المبحث الثاني : مفهوم الأمن القومي :	28
المطلب الأول تعريف الأمن القومي :	28
المطلب الثاني : مظاهر الأمن القومي وخصائصه.	32
أولا : مظاهر الأمن القومي :	32
ثانيا : خصائص الأمن القومي :	32
المبحث الثالث : النظريات الأمنية .	35
المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية :	35
أولا :المقاربة النظرية الواقعية	35
ثانيا : نظرية توازن القوى (Balonce of power theory) :	37
المطلب الثاني : النظريات الجديدة :	37
أولا : النظرية الواقعية الجديدة:	37
ثانيا :المقاربة النظرية الليبرالية :	37
ثالثا : أطروحة السلام الديمقراطي	39
رابعا : فكرة الأمن الجماعي	40
المطلب الثالث : الدراسة الأمنية النقدية :إعادة صياغة مفهوم الأمن وأهم المقاربات البديلة	41
أولا : مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز Welse school:	41
ثانيا : مدرسة كوبنهاغن:	42
ثالثا : مدرسة باريس للدراسات الأمنية:	45
خلاصة الفصل :	47
الفصل الثاني : التهديدات والتطورات الأمنية الجديدة للجزائر .	50
تمهيد .	51
المبحث الأول : التهديدات التقليدية للأمن الجزائري .	52
المطلب الأول : تجارة المخدرات :	52

المطلب الثاني : الإرهاب والجريمة المنظمة .	53
أولا : الجريمة المنظمة .	53
ثانيا : الإرهاب والإرهاب الدولي .	54
المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية (غير النظامية) :	55
المطلب الرابع : أزمات الحدود :	55
المبحث الثاني : التطورات الأمنية الناتجة عن الحراك العربي .	57
المطلب الأول : الأزمة السياسية والأمنية في تونس .	57
ثانيا : كرونولوجيا الأزمة التونسية (2011 – 2017) .	59
المطلب الثاني : الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا .	62
أولا : أسباب الأزمة الليبية .	62
ثانيا : كرنولوجيا الأزمة الأمنية الليبية :	65
المبحث الثالث : التطورات الأمنية في الساحل والصحراء .	70
المطلب الأول :الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي	70
المطلب الثاني : الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	71
المطلب الثالث :أسباب الأزمة المالية	72
أولا :الأسباب" الداخلية للأزمة المالية	73
ثانيا :الأسباب الخارجية للأزمة المالية	74
المطلب الثالث : كرونولوجيا الأزمة الأمنية في مالي .	75
خلاصة الفصل :	78
الفصل الثالث : إنعكاسات التطورات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري	81
تمهيد :	82
المبحث الأول : تأثير التطورات الأمنية على الأمن في الجزائر .	83
المطلب الأول : الإنعكاسات على مستوى أمن الحدود :	83
أولا : ارتفاع تكاليف تأمين الحدود الشرقية مع تونس :	83
ثانيا : ارتفاع تكاليف تأمين الحدود الشرقية مع ليبيا :	84

ثالثا : أزمة الساحل الإفريقي ومشكلة الحدود الجنوبية :	85
رابعا : المشاكل الأمنية على الحدود الغربية :	86
المطلب الثاني : الإنعكاسات على أمن الأفراد والمجتمع .	86
أولا : ارتفاع الظاهرة الإرهابية :	86
ثانيا : تزايد نشاط الجريمة المنظمة	87
ثالثا : تحالف الإرهاب و الجريمة المنظمة	88
المطلب الثالث : الإنعكاسات على أمن الدولة .	89
أولا : التهريب والمتاجرة بالسلاح:	89
ثانيا : الهجومات الإرهابية على مؤسسات الدولة .	90
هجوم تيقنتورين :	90
ثالثا : إحتمالات وصول الإرهاب الداعشي :	90
رابعا : النزاعات الأثنية و المذهبية :	91
خامسا : أزمة الدولة الفاشلة (Failed state) (الدولة المنهارة (Collapsing state)) :	93
سادسا : تزايد الهجرة غير النظامية العابرة للحدود :	94
المبحث الثاني : تأثير التطورات الأمنية على العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية .	96
المطلب الأول : الإنعكاسات على الديبلوماسية الأمنية الجزائرية :	96
المطلب الثاني : الإنعكاسات على العقيدة العسكرية الجزائرية :	99
المطلب الثالث : زيادة تكاليف التسلح .	100
المبحث الثالث : الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية لمواجهة التطورات الأمنية الجديدة .	106
المطلب الأول : الإستراتيجيات الأمنية الصلبة .	106
أولا : نشأة الخطة الأمنية لدول الساحل :	106
ثانيا : مكافحة الجريمة المنظمة :	108

ثالثا : دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية	108
المطلب الثاني : الإستراتيجيات الأمنية اللينة .	109
مساعي المصالحة والجهود الديبلوماسية :	109
الجهود الديبلوماسية في أزمة مالي :	110
المطلب الثالث : إستراتيجية منظومة الدرع الأمني :	111
الشق السياسي للدرع الأمني :	111
الشق العسكري للدرع الأمني :	112
الشق الإقتصادي للدرع الأمني :	113
المطلب الرابع : الجهود الإقليمية للجزائر .	114
أولا : اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك:	114
ثانيا :آليات التعاون الإقليمية في تأمين الحدود:	115
ثالثا : أطر التعاون الإقليمية و مؤسسة العمل الأمني :	116
خلاصة الفصل :	119
الخاتمة	121
قائمة المراجع	125
فهرس المحتويات	136

ملخص .

تناولت الدراسة موضوع : التطورات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري ، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية الإنعكاسات التي أفرزتها هذه التطورات على الأمن بصفة عامة في الجزائر ، فالأمن الجزائري وفق الدراسة مرتبط لحد كبير بمجالها الإقليمي ، شأن باقي الدول ، التي تسعى غالبا إلى تحقيق الأمن القومي في إطار منظومة إقليمية أمنة .

وتناولت الدراسة الموضوع في ثلاث فصول ، خصص الفصل الأول للجانب النظري والمفاهيمي لمصطلح الأمن القومي ، حيث قدمنا مجموعة من التعاريف ، وتناولنا مختلف النظريات التي قدمت تفسيرات علمية للظاهرة الأمنية ، مع التركيز على المفاهيم الحديثة التي تشمل : التنمية وجميع أبعاد الأمن ، أمن الفرد والمجتمع ، أمن الدولة . وفي الفصل الثاني من الدراسة قمنا برصد أهم التطورات الأمنية الجديدة التي عرفتها المنطقة ، إضافة لتلك التهديدات التقليدية ، ومن أهم التطورات ما أفرزته ظاهرة الربيع العربي على المستوى الإقليمي ، خاصة في تونس التي تعاني من إرهاب على المستوى الداخلي ، وتراجع دور الدولة في ليبيا لصالح حكم الميليشيات المسلحة ، وبوز تنظيم داعش في المنطقة . والفصل الثالث من الدراسة خصص لأهم الإنعكاسات ، وكيف تطورت وزادت الظواهر التقليدية المهددة في شاكلة : الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، التجارة غير المشروعة مثل الأسلحة والمخدرات ....الخ ، وكيف إنعكس هذا أيضا على العقيدتين الأمنية والعسكرية ، التي رغم الأخطار حافظت على نفسها ، وماهي طبيعة الإستراتيجيات والتدابير الأمنية والعسكرية التي إتبعتها الجزائر .

خلصت الراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات التي أجابت عن الإشكالية الرئيسية وأكدت فروض الدراسة ، وأهم هذه الإستنتاجات :

مواصلة الجزائر العمل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لأن هذا التدخل لم يخلق إلى تهديدا أمنيا للمنطقة ولم تستفد المنطقة خاصة من التدخل الأجنبي . وترسيخ حل النزاعات بالطرق الديبلوماسية ، وتفعيل الديبلوماسية الشعبية من خلال إستغلال الإمتدادات للتوارق و الإباضية في مختلف مناطق شمال إفريقيا والصحراء والساحل ، وتفعيل دور الزاوية في حل مشاكل الجوار . مع التأكيد على توفير الأمن في إطاره الجماعي والإقليمي بخلق تنمية جماعية في دول الجوار ، مع تثمين مبادئ حسن الجوار .

Résumé.

L'étude a abordé le thème: les nouveaux développements en matière de sécurité et de leur impact sur la sécurité nationale algérienne, en répondant aux répercussions problématiques que ces développements sur la sécurité ont émergé en général en Algérie, la sécurité est algérienne selon l'étude est liée à réduire le grand leur domaine régional, comme le reste des pays, qui cherchent souvent à obtenir la sécurité nationale dans le cadre d'un système régional sécurisé.

L'étude a examiné le sujet en trois chapitres, consacré le premier chapitre du côté du terme théorique et conceptuel de la sécurité nationale, où nous avons introduit un ensemble de définitions, et nous avons traité les différentes théories qui ont fourni des explications scientifiques du phénomène de la sécurité, en mettant l'accent sur des concepts modernes qui incluent: le développement et toutes les dimensions de la sécurité, la sécurité de l'individu et de la société, la sécurité de l'Etat. Dans le deuxième chapitre de l'étude, nous avons suivi les plus importants développements de sécurité rencontrés par la région, en plus des menaces traditionnelles, et les développements les plus importants de ce qui a été produit par le phénomène du printemps arabe au niveau régional, en particulier en Tunisie, qui souffre du terrorisme au niveau national, la baisse du rôle de l'État en Libye en faveur de la règle les milices armées et l'organisation de Daesh dans la région. Le troisième chapitre de l'étude a été consacrée aux réflexions les plus importantes, et comment il a évolué et une augmentation des phénomènes menacés traditionnels dans les lignes de: le terrorisme, le crime organisé, le commerce illicite, comme les armes, la drogue .... etc, et aussi comment cela se reflète sur l'armée et de la sécurité, que les deux religions, malgré les dangers maintenus lui-même, Quelle est la nature des stratégies et des mesures de sécurité et militaires poursuivis par l'Algérie.

Conclu ville natale à un ensemble de conclusions qui ont répondu au problème principal et confirmé les hypothèses de l'étude, la plus importante de cesconclusions:

Algérie de continuer à travailler le principe de non-ingérence dans les affaires intérieures des États, parce que cette intervention n'a pas créé une menace pour la sécurité dans la région n'ont pas profité à la région, en particulier d'une intervention étrangère. Et la consolidation des moyens diplomatiques pour régler

les différends, et l'activation de la diplomatie populaire à travers l'exploitation des Étirements Tawaruq et ibadite dans diverses régions d'Afrique du Nord et du Sahara et du Sahel, et l'activation du rôle du coin dans la résolution des problèmes du quartier. En mettant l'accent sur la fourniture de la sécurité dans le cadre collectif et régional pour créer un développement collectif dans les pays voisins, les principes d'évaluation de bon voisinage.

Abstract .

The study discussed the new security developments and their impact on Algerian national security by answering the problem of the repercussions of these developments on security in general in Algeria. The Algerian security according to the study is very much related to its regional area, like other countries, National security within a secure regional system.

The first chapter deals with the theorical and conceptual aspects of the term national security. We presented a set of definitions and discussed the various theories that provided scientific explanations of the security phenomenon, focusing on modern concepts that include: development and all dimensions of security, State Security . In the second chapter of the study, we monitored the most important new security developments in the region in addition to these traditional threats. Among the most important developments were the Arab Spring phenomenon on the regional level, especially in Tunisia, which suffers from internal terrorism. Armed militias, and the emergence of a pre-emptive organization in the region. The third chapter of the study is devoted to the most important implications, and how the traditional phenomena threatened in the form of terrorism, organized crime, illegal trade such as weapons and drugs, etc., and how this also reflected the security and military colonels, What is the nature of the strategies and security measures and military that followed Algeria.

She concluded with a set of conclusions that answered the main problem and confirmed the hypotheses of the study. The most important of these conclusions: Algeria continued to act on the principle of non-interference in the internal affairs of States, because such intervention had not created a security threat to the region and the region had not benefited particularly from foreign interference. And the consolidation of the resolution of disputes through diplomatic means, and the activation of popular diplomacy through the exploitation of the extensions of the Touareg and Ibadi in various regions of North Africa, Sahara and Sahel, and activate the corner role in solving the problems of neighborhood. With emphasis on providing security in its collective and regional framework by creating collective development in neighboring countries, while valuing the principles of good neighborliness.